ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

شئون عسكرية

MILITARY AFFAIRS

الحرب الروسية الأوكرانية

أكتوبر 2022

العـدد الأول

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ecss.com.eg

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

لواء.أ.ح.د / محمد قشقوش

المستشار الأكاديمي

تحرير

أحمد عليبه

هيئة أكاديمية

لواء.أ.ح.د./ عزالدين عبد الرحمن عوف

لواء.د/ محمد علام

لواء.أ.ح.طيار/ عماد عبد المحسن

لواء.أ.ح.د./ أسامة ابراهيم

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شئون عسكرية - العدد الأول - أكتوبر 2022

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

08

الافتتـــاحية

09

المـــــلف

- الحرب الروسية الأوكرانية : نقطة تحول رئيسية
- الحرب الروسية-الأوكرانية: المقدمات والنتائج
- جيوستراتيجية العلاقات الدولية وانعكاساتها على الحرب الأوكرانية
- توظيف نوعي: الأسلحة غير التقليدية في الحرب الروسية الأوكرانية
- القوة الفضائية في الحرب الأوكرانية: تقييم الأداء القتالي لسلاح الجو الروسي
- نقلة نوعية: معارك الفضاء في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

41

دراســـــات

- الحرب الممتدة: الإشكاليات والأبعاد من منظور حالة الحرب الروسية الأوكرانية
- أهداف وقيود: المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا خلال نصف عام
- الجيوش والصناعات الحربية «ألمانيا،بولندا،فرنسا» بعد غزو أوكرانيا
- المعارك السيبرانية في الحرب الروسية-الأوكرانية

65

تقـــــارير

- مساعي الاختراق: "مؤتمر موسكو للأمن الدولي" مدخلًا لكسر الاحتواء الغربي لروسيا
- سباق جيواستراتيجي: المنظور الروسي للتمدد في أفريقيا بالتزامن مع الحرب على أوكرانيا
- الرعب النووي: هل تعيد الحرب الروسية-الأوكرانية إطلاق سباق تسلح جديد؟

77

بروفـــــيل

- العقدة الروسية وأفكار "دوجين"

85

حالة التسلح

- الأسلحة الغربية والشرقية في ضوء الحرب الروسية في أوكرانيا

إفتتاحية

يواكب هذا الإصدار الأمني العسكري الأول للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، قرابةَ نصف العام على شن الحرب الروسية على أوكرانيا، التي تعتبر الأكبر في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتفكُّك الاتحاد السوفييتي الذي ورثته روسيا الآخذة في التعافي، التي شاركت في عدة حروب متصاعدة الحجم والشدة في جورجيا والقرم، وما زالت في أوكرانيا، وكلها من دول الحواف الروسي السوفييتي؛ حيث تكررت إشارة الرئيس الروسي بوتين إليها (بالوطن الأم)، استنادًا إلى التاريخ والعرقيات واللغات من جهة، والتأسيس لعالم جديد متعدد الأقطاب من جهة أخرى.

ويهدف المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إلى أن تكون تلك السلسلة من الإصدارات، التي يتناولها الخبراء والمتخصصون، بمنزلة مرجع يعتدُّ به للباحثون والمهتمون في هذا الشأن الاستراتيجي الأمني العسكري من كافة الرؤى ذات العلاقة، السياسية والاقتصادية والمجتمعية، في دوائرها المصرية المحلية والإقليمية والدولية.

ورغم انتماء روسيا وأوكرانيا إلى المدرسة العسكرية والتسليحية ذاتها، فإن مفهوم الجيوستراتيجي، وفوارق القوى الشاملة وأهداف كل منهما، أثرت على العقيدة العسكرية والقتالية الميدانية ... كما يتناول الإصدار مفهوم الحروب الممتدة، ومدى انطباقها على الأزمة الأوكرانية مستقبلًا، بالإضافة إلى استعراض وتحليل مراحل وأدوات الحرب التقليدية؛ البرية والبحرية والجوية، وكذلك وسائل الحرب فوق التقليدية مع التركيز على المُسيَّرات وصواريخ الكروز الذكية، وأيضًا الوسائل غير المرئية للحرب الإلكترونية والسيبرانية.

كما يتطرق الإصدار إلى تأثر المجال الجيوستراتيجي للأزمة، سواء الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي، وخاصةً دول القلب الأوروبي الفاعلة من جهة، والامتداد الشيوعي الصيني والكوري الشمالي من جهة أخرى ... واختُتِم بالمساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا، وبالتطورات والمستجدات المتصلة بنظم التسلُّح الحديثة، سواء تلك التي استُخدمت في الحرب أو التي واكبتها، وخاصةً المُسيَّرات والصواريخ الباليستية وفرط الصوتية المتعددة الاستخدام ومنصات ووسائل الإطلاق المختلفة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الملـــف

- الحرب الروسية الأوكرانية : نقطة تحول رئيسية
- الحرب الروسية-الأوكرانية: المقدمات والنتائج
- جيوستراتيجية العلاقات الدولية وانعكاساتها على الحرب الأوكرانية
- توظيف نوعي: الأسلحة غير التقليدية في الحرب الروسية الأوكرانية
- القوة الفضائية في الحرب الأوكرانية: تقييم الأداء القتالي لسلاح الجو الروسي
- نقلة نوعية: معارك الفضاء في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

الحرب الروسية الأوكرانية:
نقطة تحول رئيسية

بعد أن انتهت الأشهر الستة الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، بدأت تتضح ملامح الخطة الروسية لعملياتها العسكرية، في اطار دائرتين، الدائرة الأولي: وهي دائرة السيطرة الرئيسية والمتمثلة في المقاطعات الأربعة (دونيتسك، لوجانسيك، خيرسون، زابورجيا) وهي المناطق التي صادق الاتحاد الروسي على ضمها رسمياً في الرابع من أكتوبر 2022، واستبقت الإعلان بعملية إعادة انتشار لقواتها داخل تلك المناطق، مع إعلان عن عملية تعبئة جزئية لقوات جديدة إلى تلك المناطق؛ ما يرجح فرضية أن التخطيط الروسي للعملية كان يتطلب إنجازها خلال الأشهر الستة، قبل حلول فصل الشتاء، وانضمام دفعة جديدة من المجندين إلى القوات المسلحة؛ الأمر الذي فرض على موسكو إعلان قرار الضم حتى يتم إرسال القوات الجديدة داخل حدود الدولة، على الرغم من أن روسيا لم تستكمل عملية تعيين تلك الحدود بشكل نهائي؛ حيث لا تزال هناك جيوب لم تتم السيطرة عليها في لوجانسيك وخيرسون، و"زابورجيا، ومن ثم سيتعين على روسيا إما استكمال عملية القضم للسيطرة على حدود تلك المقاطعات أو تعديل حدودها الإدارية مع شرق نهر "دنيبرو"، وتمثل المساحة التي استقطعتها روسيا خلال المرحلة الرئيسية من العملية العسكرية - خلال الأشهر الستة -نحو 15% من مساحة أوكرانيا.

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الدائـرة الثانيـة: فهـي مسـاحة الأمـان الدفاعـي التـي تسـمح لروسـيا بالسـيطرة على تلـك المناطـق، والتـي تسـمح للقـوات الروسـية بالقيـام بعمليـات عسـكرية واسـعة يمكنهـا الوصـول إلـى العمـق الأوكراني وصولاً إلى الحدود في كافة الاتجاهات، خاصةً مع تطويق حدود أوكرانيا بانتشار عسكري روسـي، فـي الشـمال مـن خـلال الانتشـار فـي بيلاروسـيا ويعتقـد أن مسـتوي الانتشـار سـيتطور بمـرور الوقـت فـي تلـك الجبهـة، وجنوبـاً بانتشـار بحـري هائـل يمتـد مـن بحـر أزوف شـرقاً وصـولاً إلـى منطقـة مقاطعـة خيرسـون غربـاً. وعلـى هـذا النحـو يمكـن تصـور أن روسـيا سـتتعامل علـى أن المنطقـة غـرب نهـر الدنيبـرو أيضًـا منطقـة فاصلـة buffer zone بيـن حدودهـا الجديـدة وحـدود الناتـو؛ حيـث يعـزز الحلـف مـن البنيـة الدفاعيـة فـي بولنـدا وعلـى امتـداد الحـدود مـع دول البلطيـق. ويفـرض هـذا السـياق علـى روسـيا بنـاء المزيـد مـن القواعـد العسـكرية فـي المواقـع التـي سـيطرت عليهـا؛ أولاً لاسـتيعاب قـوة انتشـار عسـكري هائلـة تصـل إلـى مـا يقـارب قـوة التعبئـة التـي أعلنـت عنهـا بحـدود 300 ألـف جنـدي، ولبنـاء دفاعـات تـوازن بهـا دفاعـات الناتـو علـى الجهـة المقابلـة، لا سـيما فـي بولنـدا؛ حيـث سـتقيم الولايـات المتحـدة نحـو 110 نقطـة عسـكرية بالإضافـة الـى عمليـة الـدرع الصاروخـي فـي شـرق أوروبـا.

ومـن الملاحـظ أن الجيـش الروسـي بـدأ بعـد الإعـلان عـن ضـم المقاطعـات الأربعـة فـي التخطيـط لبنـاء قواعـد عسـكرية فـي إقليـم الدونبـاس، إلا أن الأولويـة الرئيسـية التـي يمكـن أن تشـكل ثقـلًا فـي معادلـة التـوازن لا تـزال أكثـر كثافـةً فـي الغـرب الروسـي؛ حيـث تنشـر نحـو 12 لـواءً مـن الألويـة الصاروخيـة المدعومـة بمنظومـات إسـكندر إم Iskandar M ، والبعـض منهـا فـي الشـرق مـع اتجـاه الجنـوب الروسـي بالقـرب علـى الحـدود مـع مناطـق السـيطرة الروسـية فـي أوكرانيـا، بينمـا تعتمـد علـى تأميـن السـاحل الجنوبـي مـن البحـر؛ مـن خـلال نشـر عشـرات القطـع البحريـة التـي تحمـل صواريـخ اسـتراتيجية، فـي حيـن أن عمليـة التعبئـة العسـكرية الجديـدة لا تـزال تتـدرب علـى المدفعيـة بشـكل أساسـي وفقًـا للتقاريـر المصـورة التـي بثهـا الإعـلام الروسـي، وهـو مـا يعنـي أن القـوات الروسـية سـتبدأ بالأسـاس بدفـع هـذه القـوات علـى الخطـوط الأماميـة لاسـتكمال عمليـة ضـم الحـدود، والتعامـل مـع الهجمـات المضـادة الأوكرانيـة التـي تمكنـت مـن اسـتعادة بعـض المواقـع فـي عمـق الدونبـاس (لوجانسـيك)، وعمـق خيرسـون بحـدود 500 كـم (حتـى 10 أكتوبـر 2022).

علـى الجانـب الآخـر يبـدو أن الناتـو يتعاطـى مـع المعطيـات الميدانيـة التـي فرضتهـا روسـيا فـي أوكرانيـا. صحيـح أنـه لـن يتـم الاعتـراف بضـم المقاطعـات الأربعـة وتعديـل الحـدود الروسـية، علـى غـرار مـا جـرى مـن قبـل مـع ضـم شـبه جزيـرة القـرم عـام 2014، لكـن واقعيـاً تشـير عمليـات التسـليح الغربيـة عمومـاً إلـى توجـه دول الحلـف نحـو دعـم أوكرانيـا دفاعيًـا فـي المقـام الأول. وعلـى سـبيل المثـال أعلـن الاتحـاد الأوروبـي، بعـد هجمـات موسـكو الواسـعة علـى أوكرانيـا (10 أكتوبـر 2022) عـن دفعـة جديـدة مـن الأسـلحة بحسـب تقييـم الوضـع، وهـو مـا أكـد عليـه أيضـا بيـان مجموعـة السـبع الكبـار G7 فـي 11 أكتوبـر 2022، بالإشـارة إلـي أن الدعـم العسـكري سـيكون تلبيـة للمتطلبـات بحسـب الاحتياجـات، فيمـا أكـدت ألمانيـا أنهـا سترسـل 4 منظومـات دفـاع مـن طـراز أيـرس تـي (IRIS-T)، بينمـا لـم تصـل بعـد منظومـات ناسـامز NASAMS الأمريكيـة والمخطـط وصولهـا بحلـول نهايـة العـام تقريبـاً، ويُعتقـد أن هـذا التاريـخ مرتبـط باسـتيضاح الموقـف علـى الأرض بعـد انتهـاء المرحلـة الرئيسـية مـن العمليـة العسـكرية.

وفقـا للمعطيـات الخاصـة بعمليـة التسـليح، يمكـن الإشـارة إلـى أن هنـاك 40 دولـة تقـدم دعمـا بشـكل عـام لأوكرانيـا، منهـا 37 دولـة تقـدم دعمـا عسـكريا، وانسـانيا، بينمـا تقـدم بقيـة الـدول دعمـا ماديـاً وانسـانيا، وتعكـس قوائـم التسـليح، أن أغلـب منظومـات الدفـاع التـي حصلـت عليهـا أوكرانيـا هـي منظومـات محمولـة، مـن "جافليـن" و"سـتينجر"، بالإضافـة إلـى المنظومـات قصيـرة المـدي "سـتريلا" و"سـتار سـتريك"، وقاذفـات AT4- ، لـذا يعتقـد أن منظومـات مثـل "ايريـس تـي" IRIS-T و"ناسـامز" NASAMSهـي منظومـات نوعيـة متوسـطة المـدي بالأسـاس ، ويمكنهـا الاشـتباك مـع نحـو 72 هدفـاً، وبالتالـي ستشـكل هـذه المنظومـات قيمـة مضافـة للتغطيـة الدفاعيـة الأوكرانيـة، خاصـة بالنظـر إلـى قدرتهـا علـى المنـاورة للوصـول إلـى الهـدف وتدميريـه، حيـث تمتلـك منظومـة IRIS-T علـى سـبيل المثـال نظـام تعقـب بالأسـلحة تحـت الحمـراء ، ورأس حربـي شـديد الانفجـار ، وتصـل سـرعتها إلـى 3 مـاخ، فـي مـدي يصـل للنسـخة المتوسـطة إلـى 40 كلـم، للقصيـرة إلـى 25 كلـم.

إلا أن حصـول أوكرانيـا علـى هـذه المنظومـات سيسـتغرق المزيـد مـن الوقـت حتـي العـام القـادم، حيـث كشـفت ديرشـبيجل الألمانيـة أن أوكرانيـا حصلـت بالفعـل علـى واحـدة منهـا، بينمـا الثـلاث منظومـات الأخـرى سـتحصل عليهـا العـام 2023، كذلـك بالنسـبة لمنظومـات "ناسـامز" قـد تتأخـر عمليـة التسـليم لتقييـم الولايـات المتحـدة للوضـع علـى الأرض، والمواقـع التـي ستنشـر فيهـا هـذه المنظومـات، خاصـة وأن لـدي واشـنطن خشـية مـن نشـر منظومـات متوسـطة المـدي، بعـد أن نشـرت بالفعـل منظومـة "هيمـارس" HIMARS ، والتـي تعرضـت واضحـة منهـا للاسـتهداف بطائـرة دون طيـار ايـران (شـاهد 136)، والعامـل الأخـر، هـو تشـبيك هـذه المنظومـات ببعضهـا البعـض، صحيـح أنهـا منظومـات تصنيـع فـي اطـار "الناتـو" إلا أن الجوانـب الفنيـة تتطلـب بعـض الوقـت، فضـلا عـن عمليـات التدريـب، حيـث لـم ترد اشـعارات بـأن هنـاك قـوات أوكرانيـة بـدأت بالفعـل بالتدريـب عليهـا. كذلـك يبـدو أن الوضـع السياسـي مـع دخـول اقتـراب انتخابـات التجديـد النصفـي قـد يكـون لـه تداعياتـه علـى عمليـة الدعـم الأمريكـي الهائلـة للحـرب فـي أوكرانيـا، فـي ظـل موقـف الجمهورييـن مـن تلـك العمليـة وهنـاك تقاريـر أمريكيـة أشـارت إلـى أن

حادث جسر "القرم" 8/10/2022

الرئيس بايدن نصح الرئيس زيلينسكي بالكف عن الاستمرار في طلب المزيد من الدعم إلى درجة الصراخ لطلب المزيد، فيما يتعين عليه أن يتقدم بالامتنان إلى من يقدمون له المساعدات والدعم.

يطرح هذا السياق، أن هندسة عملية التسلح الغربية لأوكرانيا ليست مسألة مطلقة، بل على العكس من ذلك هناك حذر شديد من أن تشكل عملية التسليح لأوكرانيا ما يستفز روسيا لمستوي تطوير عملية الاشتباك في المجال الأوسع من النطاق الرئيسي للحرب، ومن ثم تخضع هذه المسألة لضوابط واضحة حتي لا تخرج الأمور عن السيطرة، وعلى هذا النحو، ستظل أوكرانيا تعاني من عملية الانكشاف الدفاعي خلال الفترة المقبلة، كما أن الهجمات الروسية في مرحلة ما بعد حادث جسر "كيرتش" استهدفت بنك أهداف واسع من البني التحتية الحيوية ذات الطابع المدني في المقام الأول، وهو ما يشكل عبء دفاعي على أوكرانيا، خاصة وأن من بين المواقع المستهدفة هي محطات الطاقة والتدفئة. ومن ثم يتوقع أن تبدأ عملية التأمين الدفاعي حال إتمام وصول المنظومات الدفاعية إلى المواقع الاستراتيجية، في العاصمة والمدن الرئيسية والمواقع العسكرية.

وفقاً لهذا السياق، من المتصور ، أن السيناريو الأكثر ترشيحاً لمستقبل الحرب الروسية في أوكرانيا وهو سيناريو الحرب الممتدة، فبالنسبة إلى أوكرانيا، من الواضح أنها لا تريد الاستسلام للموقف الروسي، سواء سياسياً بقبول التفاوض الذي عرضه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وهو ما رد عليه الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينيسكي بالرفض القاطع، وبأن أي عملية سياسية مع روسيا لن تتم في عهد "بوتين"، ومن ثم يعطي أولوية للخيار العسكري، مستنداً في ذلك إلى أن قواته تمكنت من استعادة عدة مواقع في (خاركييف، لوجانسيك، خيرسون) مع الأخذ في الاعتبار أن التقدم الميداني الأوكراني اعتمد على ثغرات في العملية العسكرية الروسية؛ حيث جرى الانسحاب من ليشاسينك الاستراتيجية للاستدارة نحو الدوبناس؛ ما أفقدها ميزة لوجستية رئيسية تتعلق بخطوط الإمداد عبر خط القطار الرابط بين روسيا والدونباس، ولا توجد بدائل ممكنة لتعويضه سريعًا. لكن من ناحية أخري، قد ربما تتبلور بعض محاولات الوساطة، على غرار الوساطة التركية الخاصة بتصدير الحبوب، وثمة احتمالات غير مؤكد للقاء يجمع الرئيسين الأمريكي والروسي خلال قمة العشرين G20 المقررة في إندونيسيا (نوفمبر 2022)، حيث أشار وزير الخارجية الروسي إلى أن موسكو لا تمانع، وهو ما رد عليه بايدن بأن الأمر يخضع للظروف، وبالتالي لم يمانع بشكل قاطع.

وفي خيرسون يبدو أن العوائق التي فرضتها القوات الأوكرانية باستهداف الجسور أبطأت عملية الوصول إلى الجانب الآخر من المدينة، ومن ثم تضطر القوات الروسية إلى الاعتماد على مركبات عبور؛ ما يجعلها هدفًا للقوات الأوكرانية، كما أن هذا الخطأ اللوجستي الروسي كاشف عن أن العملية الرئيسية التي كان يفترض

أن تتم في الأشهر الستة الأولى كانت بحاجة إلى مزيد من الوقت، كما لم يجر عليها تعديل يستدرك الإخفاق في التنفيذ خلال المرحلة الزمنية للمشروع، وهو ما شكل حالة الفوضى الأخيرة في إدارة العمليات الروسية، وأبرزت بالتبعية حجم الإخفاق في عملية التعبئة الجزئية، كما اضطرت موسكو إلى اللجوء للإعلان عن قرار الضم قبل انتهاء العمليات بالكامل كخطوة تكتيكية لتجاوز أخطاء القيادة الميدانية في أوكرانيا.

وفي واقع الأمر، يتعين من الناحية الميدانية التمييز في أداء القوات الأوكرانية في المواقع المختلفة. وعلى نحو ما سلفت الإشارة فإن من الواضح أن قرار الانسحاب الروسي من جنوب "خاركيف" كان اضطراريًّا لتعويض الحاجة إلى القوات في الدونباس، لكن هذا الموقف لا ينسجم مع خسارة "ليمان" الاستراتيجية أيضًا التي تمكنت القوات الأوكرانية من استعادتها مطلع أكتوبر 2022، أو استعادة مساحة كبيرة من خيرسون أيضًا. وعلى الأرجح فإن القوات الأوكرانية تمكنت من إدارة العمليات العسكرية الميدانية على نحو أفضل.

ومن المتصور أن هناك عدة سيناريوهات سترسم ملامح المرحلة المقبلة في ضوء التطورات التي شهدتها الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تشير إلى أن الحرب ستجري على عدة مستويات متوقعة على النحو التالي:

القضم المضاد (المحدود والمتدرج):

السيناريو الذي تعتمده القوات الأوكرانية في ظل عدم القبول بنتائج الحرب، بحيث تقوم بعمليات هجومية مضادة لاستعادة المواقع بالتدريج من الأطراف التي وصلت إليها القوات الروسية وفقًا لما قامت به في كل من "ليمان" و"خيرسون". وسيعتمد ذلك على الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا. لكن لا يعتقد أن بمقدور أوكرانيا استعادة كافة المساحة التي استقطعتها روسيا في هذا السياق، لكنها ستهدف على المديين المتوسط والطويل إلى استنزاف القوات الروسية، من جهة، ومن جهة أخرى تهدف أوكرانيا إلى جعل الوجود العسكري في المقاطعات الأربعة غير مستقر بما يتوافق مع عدم قبولها بسياسة الأمر الواقع التي تفرضها روسيا.

الضربات الانتقامية التبادلية:

غرار العمليات التي جرت خلال شهر أكتوبر؛ حين قامت أوكرانيا بعملية استهدفت جسر كيرتس الرابط بين شبه جزيرة القرم وروسيا، وهي العملية التي هدفت بشكل جوهري إلى مواصلة عملياتها ليس فقط لاستعادة الدونباس بل القرم نفسها التي سبق أن سيطرت عليها روسيا قبل نحو 7 سنوات. وفي المقابل شنت روسيا في 10 أكتوبر 2022 هجمات واسعة على كافة أنحاء أوكرانيا ومنها العاصمة؛ حيث اقتربت الهجمات من مواقع استراتيجية منها مكتب الرئيس كرسالة على أنه قد يكون هدفاً في مرمى الضربات الروسية، خاصة مع تحذير روسي شديد اللهجة بعدم اللجوء إلى تكرار عملية القرم مرة أخرى، كما كانت المحطة الرئيسية للتدفئة في العاصمة أيضًا في مرمى تلك الصواريخ، وهي رسالة تنطوي على أن موسكو قد تفرض على العاصمة معاناة في فصل الشتاء، فضلاً عن مواقع في زابورجيا ولفيف التي تشكل مركز دعم لوجستياً للإمدادات العسكرية إلى أوكرانيا. وإجمالاً فإن الضربات الانتقامية التبادلية ستتوقف على مبادرة كل طرف للقيام بعمليات نوعية في العمق، لكن يعتقد أن تجدد هذه الضربات مرة أخرى سيكون تصاعدياً، بمعنى أن مستوى ده الهجمات سيكون أكثر انتشاراً وتأثيراً.

تغير قواعد الاشتباك واتساع نطاق الحرب:

وإن كان لا يزال هذا السيناريو هو الأضعف لكن لا يمكن استبعاده كلية، والمتصور أنه سيتوقف هذا السيناريو على طبيعة العلاقات التي تتجاوز الساحة الأوكرانية، بمعنى أن محدد تغير قواعد الاشتباك لتوسيع نطاق المعركة، سيتوقف على مدى مبادرة القوى الغربية لتوسيع نطاق الحرب. ولا يعتقد أن تلك الأطراف تنوي القيام بخطوة من هذا النوع في المدى القريب وعلى المدى الزمني المتوسط، مع اتجاه تعزيز الأصول العسكرية في أوروبا الشرقية، في المقابل على الأرجح ستسعى روسيا إلى بناء توازن مقابل، ربما من خلال نشر أصول عسكرية نوعية في المواقع الحالية، في الخطوة التالية مع بعد الانتهاء من العمليات الرئيسية باستكمال الوصول إلى حدود المقاطعات أو تعديلها، بالإضافة إلى عمليات النشر الجديدة في بيلاروسيا، فيما ستعول على مركزية "كلينجراد" في معادلة التوازن مع الإشارة إلى نقل رءوس نووية إلى المقاطعة الاستراتيجية، فضلاً عن وضع الانتشار البحري، الذي يتضمن أيضًا نشر أسلحة تكتيكية في غواصات روسية. ويعتقد أن اللجوء إلى هذه الأسلحة سيرتبط بشكل رئيسي بهذه المعادلة.

في الأخير، من المتصور أن الفصل الأول من الحرب الروسية الأوكرانية انتهى إلى إعلان موسكو ضم المقاطعات الأوكرانية الأربعة، لكن عملية الضم ستستكمل على المديين القريب والمتوسط، مع أداء متدرج خلال فصل الشتاء، قد يمنح أوكرانيا فرصة للتقدم في مسار مضاد لكن بحدود محسوبة أيضًا، تتوقف على طبيعة الدعم العسكري، وكخطوة رئيسية ستسعى روسيا إلى تثبيت أقدامها في مناطق الضم، بهدف تعزيز بنيتها العسكرية في مقابل البنية العسكرية للناتو على حدود أوكرانيا الغربية، في المقام الأول، بما يكرس لإضعاف سيناريو ضم أوكرانيا إلى الحلف في المستقبل وربما يكرس لتقويضه.

الحرب الروسية-الأوكرانية: المقدمات والنتائج

الحرب الروسية الأوكرانية حرب لم تحدث مثلها منذ الحرب العالمية الثانية؛ من حيث عدد الدول المتورطة فيها، سواء بشكل مباشر ومُعلَن أو غير المباشر وغير معلن باستراتيجية وفلسفة الحرب بالوكالة؛ فهناك تحضيرات معلومة للمتابعين العسكريين تعتبر مؤشرات على اندلاع أي حرب، وبوادر لنشوبها. فالأزمة الأوكرانية الروسية 2021-2022 مواجهة عسكرية وأزمة دولية مستمرة بين روسيا وبين أوكرانيا «المُستخدَمة والمفعول بها» من جهة، وبين الغرب وبين روسيا من جهة أخرى، وبلغت ذروتها في أواخر أكتوبر2021 نظرًا إلى الإصرار الغربي والأمريكي على احتواء الطموح الروسي، بتوسيع دول حلف الناتو لتشمل بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق.

لواء.أ.ح.د / عزالدين عبد الرحمن عوف

مستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

أكاديمية ناصر العسكرية العليا

مقدمات الحرب العالمية الثالثة

الحرب الروسية الأوكرانية حرب لم تحدث مثلها منذ الحرب العالمية الثانية؛ من حيث عدد الدول المتورطة فيها، سواء بشكل مباشر ومُعلَن أو غير المباشر وغير معلن باستراتيجية وفلسفة الحرب بالوكالة؛ فهناك تحضيرات معلومة للمتابعين العسكريين تعتبر مؤشرات على اندلاع أي حرب، وبوادر لنشوبها. فالأزمة الأوكرانية الروسية 2021-2022 مواجهة عسكرية وأزمة دولية مستمرة بين روسيا وبين أوكرانيا "المُستخدَمة والمفعول بها" من جهة، وبين الغرب وبين روسيا من جهة أخرى، وبلغت ذروتها في أواخر أكتوبر2021 نظرًا إلى الإصرار الغربي والأمريكي على احتواء الطموح الروسي، بتوسيع دول حلف الناتو لتشمل بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق.

واقعيًا تحضيرات الحرب تمت منذ سنين مضت، وكانت واضحة للمتابعين والخبراء العسكريين، وتصاعدت منذ إصرار الغرب على ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو، وكان ذلك بمنزلة "القشة التي قصمت ظهر البعير"، وتسببت في توتر دولي شمل معظم دول العالم، وزادت حدته حينما حشدت روسيا في مارس وأبريل عام 2021 نحو100 ألف جندي ومعدات عسكرية بالقرب من حدودها مع أوكرانيا، وهو ما مثَّل أعلى تعبئة للقوة منذ اقتطاع روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014؛ الأمر الذي أثار المخاوف بشأن غزوٍ محتمَل، لكن روسيا سحبت بعض قواتها جزئيًّا بحلول شهر يونيو 2021.

ثم تجددت الأزمة في أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه، عندما كررت روسيا الحشد المُكثَّف مرة أخرى بالقرب من الحدود الأوكرانية، بعد رفض مشروعَي معاهدتَيْن تحتويان على «الضمانات الأمنية الروسية» مضمونها تعهُّد مُلزِم بأن أوكرانيا لن تنضمَّ إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وخفض عدد قوات الناتو والمعدات العسكرية المتمركزة في أوروبا الشرقية (الصواريخ القصيرة والمتوسطة) التي خالفتها روسيا وهدَّدت «برد عسكري غير محدد» إذا لم يتم تلبية هذه المطالب بالكامل، إلا أن ذلك قُوبل برفض الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في الناتو، وحذَّروا روسيا بزيادة العقوبات الاقتصادية عليها إذا غزت أوكرانيا، وعُقِدت محادثات أمريكية-روسية في يناير 2022، لكن المحادثات فشلت في نزع فتيل الأزمة، ووُصفَت بأنها من أكثر الأزمات حدَّة منذ الحرب الباردة.

خلفية العلاقات بين روسيا وأوكرانيا

واصلت أوكرانيا وروسيا الاحتفاظ بعلاقات وثيقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991،كما وافقت أوكرانيا عام 1994على التخلي عن ترسانتها النووية (السوفييتية على أرضها)، ووقَّعت على مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، بشرطِ أن تُصدر روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ضمانًا ضد استخدام القوة الذي يُهدِّد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة الأوكرانية. ورغم توقيع روسيا على ميثاق الأمن الأوروبي في قمة إسطنبول (1999) الذي أكد الحق الطبيعي لكل دولة في أن تكون حرة في اختيار أو تغيير ترتيباتها الأمنية، نظرت القيادة الروسية إلى أوكرانيا على أنها جزء من مجال نفوذها، بل تحدث الرئيس بوتين عام 2008 علنًا و مباشَرةً ضد عضوية أوكرانيا في الناتو.

أولًا- مرحلة التخطيط الاستراتيجي: منذ قرابة 15عامًا، ومع إعادة انتخاب بوتين رئيسًا للمرة الثانية، تولى زمام القيادة في روسيا، وأصبح يراوده حلم عودة الإمبراطورية الروسية ومجدها، فركَّز على التصنيع الحربي وتطوير القوات المسلحة الروسية ورفع كفاءتها القتالية، فسعى إلى إعادة إدماج دول الاتحاد السوفييتي القديم، ونجح في ضم بعضها، واستطاع الغرب احتواء بعضها. وباستغلال موارده الاقتصادية نجح في إظهار روسيا الاتحادية الجديدة القوية لاعبًا وخصمًا شرسًا، ودرس نقاط القوة والضعف في دول حلف الناتو، واخترق مجتمعات معظم دول الاتحاد السوفييتي السابق وكوَّن جبهات داخلية ورؤساء تدين بالولاء لروسيا، وميليشيات تحت تصرُّفه كما ظهر في الحرب الأوكرانية.

وتزامن ذلك مع إصلاحات داخل الجيش، بإنشاء نواة لقوات مقاتلة دائمة الجاهزية، وتجديد المعدات العسكرية وتطوير أساليب التدريب، والقيادة والسيطرة على جميع المستويات، والتوسع في التدريبات المشتركة مع الدول.

ثانيًا- مرحلة الخداع: سبق حَشْدَ القوات الروسية على حدودها مع أوكرانيا بعضُ مراحل الإعداد والتجهيز للحرب؛ حيث تم استخدام الخداع السياسي الاستراتيجي، ودراسة الأوضاع العالمية لاختيار التوقيت المناسب للتنفيذ، مع الاعتماد على امتلاك حق الفيتو ضد أي قرارات قد تضر بها في الأمم المتحدة، وترسيخ العلاقات مع دول الجوار، وبالأخص الدول التي تُكِنُّ عداءً لأمريكا والغرب بوجه عام، وتقوية العلاقات مع بعض الدول الأوروبية في النواحي الاقتصادية بعد دراسة احتياجاتها، وخصوصًا في مجال الطاقة التي تتفوَّق فيه روسيا وتعتبر نقطة ضعف في تلك الدول؛ كل ذلك لتقليل ردود الفعل والتداعيات المتوقعة من الفكر التوسعي الذي تخطط له لاستعادة دور الاتحاد السوفييتي السابق، مع ضمان تحالف الدول المجاورة أو على الأقل حيادها أثناء الأزمة، بالإضافة إلى العمل على تحديث القوات المسلحة الروسية، واكتساب الخبرة القتالية الميدانية من خلال الاشتراك في عمليات عسكرية حقيقية خارج حدود الدولة؛ أبرزها (أفغانستان وسوريا)، علاوة على التدريبات والمناورات المشتركة المتعددة مع الدول الصديقة، والعنصر الأهم هو ضم شبة جزيرة القرم عام 2014 للسيطرة على البحر الأسود والمناطق المطلة عليه، والعمل على إنشاء "شبه دول" داخل الأراضي الأوكرانية (جمهوريتا دونيتسك ولوجانسك الشعبيتان).

ثالثًا- مرحلة اختلاق الأعذار والتمهيد للغزو: بدأت هذه المرحلة باتهامات روسية لأوكرانيا بشأن التمييز ضد الناطقين بالروسية خارج روسيا، وبأنها خطوةٌ نحو الإبادة الجماعية (التفرقة العنصرية)، وهو ما يتطلب اجتثاث النازية منها، بالإضافة إلى صدور قانون اللغة الأوكرانية الذي أقره البرلمان الأوكراني في أبريل 2019، الذي

نـص علـى اسـتخدام اللغـة الأوكرانيـة حصريًـا فـي جميع مجالات الحياة في أوكرانيا، بجانب استغلال موافقَة الرئيس الأوكراني على استراتيجية الأمن القومـي الجديـدة لأوكرانيـا (14سـبتمبر2020)، التـي نصـت علـى "تطويـر شـراكة مميـزة مـع النـاتـو بهـدف الحصـول علـى عضويـة داخـل الحلـف". وفـي 24 مـارس2021، وقَّعـت روسـيا بالموافقـة علـى مرسـوم اسـتراتيجية رقـم 117/2021 الخـاص بإنهـاء الاحتـلال واسـتعادة دمـج جمهوريـة القـرم ومدينـة سيفاسـتوبول. واسـتكمالًا للإعـداد للحـرب وتأهيـل المجتمـع الروسـي لمـا هـو قـادم، نشـر بوتيـن فـي يوليـو 2021 مقـالًا عـن الوحـدة التاريخيـة بيـن الـروس والأوكرانييـن، أعـاد فيـه تأكيـد وجهـة نظـره القائلـة بـأنَّ الـروس والأوكرانييـن شـعبٌ واحـدٌ، كمـا أشـار إلـى أن انضمـام أوكرانيـا المحتمَـل إلـى النـاتـو وتوسـيع الحلـف بوجـه عـامٍ يُهـدِّدان أمنهـا القومـي.

سير القتال ومراحله الرئيسية "التدخل في دونباس"

فـي 21 فبرايـر 2022، بعـد الاعتـراف بـ"جمهوريتـي دونيتسـك ولوجانسـك الشـعبيتين"، أمـر بوتيـن بإرسـال القـوات الروسـية إلـى دونبـاس، فيمـا وصفتـه روسـيا مهمـة حفـظ السـلام بعدمـا سَـمَحَ مجلـس الاتحـاد، وبالإجمـاع، لبوتيـن باسـتخدام القـوة العسـكرية خـارج روسـيا. وأعلنـت أوكرانيـا فـي 23 فبرايـر حالـة الطـوارئ علـى مسـتوى البـلاد، باسـتثناء الأراضـي المحتلـة فـي دونبـاس، ودخلـت الحالـة حيـز التنفيـذ فـي منتصـف الليـل.

ثـم بـدأت روسـيا فـي اليـومِ نفسـه تخلـي سـفارتها فـي كييـف وأنزلـت العلـم الروسـي مـن أعلـى المبنـى، وتعرَّضـت مواقـع البرلمـان والحكومـة الأوكرانييـن، بجانـب المواقـع المصرفيـة، لهجمـات سـيبرانية. وفـي السـاعات الأولـى مـن يـوم 24 فبرايـر، ألقـى زيلينسـكي خطابًـا خاطـب مواطنـي روسـيا باللغـة الروسـية، ناشـدهم منـع الحـرب، أعقبهـا إعـلان بوتيـن عـن عمليـة عسـكرية (بدايـة الحـرب) بهـدف تجريـد أوكرانيـا مـن السـلاح.

وقـد بـدأت الحملـة بحشـد عسـكري وقصـف علـى مواقـع فـي جميـع أنحـاء البلـد، بمـا فـي ذلـك مناطـق فـي العاصمـة كييـف، واعتـراف روسـي بجمهوريـة دونيتسـك الشـعبية المعلَنـة مـن جانـب واحـد، وجمهوريـة لوجانسـك الشـعبية، أعقبـه دخـول القـوات المسـلحة الروسـية فـي منطقـة دونبـاس شـرق أوكرانيـا. وقبـل السـاعة الخامسـة صباحًـا بقليـل بالتوقيـت الأوكرانـي يـوم 24 فبرايـر، أعلـن بوتيـن أنـه اتخـذ قـرارًا بشـنِّ عمليـة عسـكرية خاصـة فـي شـرق أوكرانيـا، وأنـه لا نيـة لاحتـلال الأراضـي الأوكرانيـة، وأنـه يدعـم حـق شـعوب أوكرانيـا فـي تقريـر المصيـر، وأن روسـيا تسـعى إلـى "نـزع السـلاح" مـن أوكرانيـا، ودعـا الجنـود الأوكرانييـن إلـى إلقـاء أسـلحتهم.

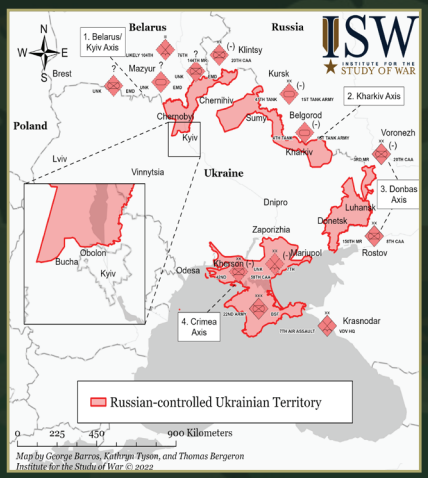

وبعـد السـاعة 06:30، كانـت القـوات الروسـية تغـزو عبـر البـر بالقـربِ مـن مدينـة خاركيـف، وأُبلـغ عـن عمليـات إنـزالٍ جديـدةٍ برمائيـةٍ واسـعةِ النطـاقِ فـي مدينتـي ماريوبـول وأوديسـا. وفـي تمـامِ السـاعة 07:40 دخلـت القـوات الروسـية البـلاد عـن طريـق بيلاروسـيا، وأفـاد حـرس الحـدود الأوكرانـي بوقـوعِ هجمـات علـى مواقـع فـي لوجانسـك، وسـومي، وخاركيـف، وتشـرنيهيف، وجيتومير، بالإضافـة إلـى شـبه جزيـرة القـرم.

الدعم العسكري الأجنبي لأوكرانيا

سـلَّم أعضـاء الناتـو أسـلحة دفاعيـة أثنـاء التصعيـد للغـزو، شـمل ذلـك تسـليم إف جـي إم-148 جافلـن، وأسـلحة أخـرى مضـادة للـدروع، وأسـلحة صغيـرة، وذخيـرة ذات أعيـرة مختلفـة، ومعـدات غيـر قتاليـة. وببـدء الحـرب، سلَّمت بولنـدا في 24 فبرايـر إمدادات عسـكرية إلـى أوكرانيـا، و100 قذيفـة هـاون، وذخيـرة مختلفـة، وأكثـر مـن 40 ألـف خـوذة، وأعلنـت ألمانيـا أنهـا سـتُرسـل 5000 خـوذة ومستشـفى ميدانيًـا.

أول دفعة صواريخ M270
تحصل عليها أوكرانيا من بريطانيا

ووافقـت ألمانيـا علـى طلـب هولنـدا إرسـال400 صـاروخ آر بـي جـي إلـى أوكرانيـا، بالإضافـة إلـى500 صـاروخ سـتينجر، و1000 سـلاح مضـاد للدبابـات، كمـا أعلـن وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة فـي 26 فبرايـر أنـه سـمح بمبلـغ 350 مليـون دولار مسـاعدات عسـكرية، بمـا فـي ذلـك "أنظمـة مضـادة للـدروع والطائـرات، وأسـلحة صغيـرة، وذخائـر مـن أعيـرة مختلفـة، ودروع واقيـة ومعـدات ذات صلـة"، وأعلنـت البرتغـال يـوم 27 فبرايـر أنهـا سـتُرسـل بنـادق جـي 3 الآليـة، ومعـدات عسـكرية أخـرى، كمـا قالـت الحكومـة النرويجيـة إنهـا سـتُرسِـل معـدات عسـكرية أخـرى، مثـل الخـوذات وغيرهـا مـن معـدات الحمايـة، وأيضًـا قـررت كل مـن السـويد والدنمـارك إرسـال 5000 و2700 سـلاح مضـاد للدبابـات علـى التوالـي إلـى أوكرانيـا، في الوقـت الـذي تعهَّـدت فيـه الدنمـارك أيضًـا بتوفيـر نحـو 300 صـاروخ سـتينجر، كمـا وافـق الاتحـاد الأوروبـي فـي اليـوم نفسـه علـى شـراء أسـلحة لأوكرانيـا بشـكل جماعـي، وأنـه سيشـتري بـ502 ملاييـن دولار مسـاعدات قتاليـة وبـ56 مليـون دولار إمـدادات غيـر قتاليـة.

كمـا وافقـت بولنـدا علـى العمـل مركـزًا للتوزيـع والإمـداد براجمـات صواريـخ مـن طـراز "هيمـارس" القصيـرة المـدى الأمريكيـة الخفيفـة الشـديدة الدقـة، التـي تركـب علـى مدرعـات خفيفـة، وتطلـق صواريـخ موجهـة ودقيقـة الإصابـة يصـل مداهـا

إلى80 كم، وتستخدم لصد التقدم الروسي على الأراضي الأوكرانية. ويتكون السلاح من قاذفة تحمل ستة صواريخ مثبتة على ظهر عربة مدرعة دوار ليمنح الصاروخ إمكانية الإطلاق في محيط دائري. وساهمت الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات في تحييد الغزو الروسي بدرجة كبيرة، وكلَّفت موسكو خسائر باهظة

راجمات الصواريخ هيمارس

عدد القتلى والجرحى

تُقدِّر مصادر غربية أن يكون قد قُتل نحو 15 ألف جندي روسي في الحرب حتى الآن، ويُرجَّح أن يكون عدد الجنود القتلى من الجانب الأوكراني أقل؛ علمًا بأنه لم يصدر أي تقدير رسمي. ووفق إحصاء غير مؤكد استند إلى صور من الميدان، خسر الروس 739 دبابة، و428 آلية مُصفَّحة، و813 مركبة قتالية لقوات المشاة، و30 مقاتلة و43 مروحية، و75 طائرة مُسيَّرة و9 سفن؛ منها الطراد "موسكفا" في البحر الأسود. أما الجانب الأوكراني، فقد قدرت خسائره حتى الآن طبقًا لتقديرات غير مؤكدة بـ185 دبابة و96 مدرعة و22 طائرة مقاتلة و11 مروحية و18 سفينة.

الموقف الصيني من الحرب عامةً

لا تريد الصين في الوقت الحالي أن ترى أي حرب في المنطقة؛ لأنها قلقة من الانقطاع المحتمل لمبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى ربط آسيا بأفريقيا وأوروبا عبر البر والشبكات البحرية؛ لذلك كانت الصين تحث كلا الجانبين على حل النزاع سلميًّا، وتحاول أن تبتعد عن الأزمة؛ فهي لم تؤجج التوترات، ولم تعرقل العمل العسكري الروسي، ودعت إلى أقصى درجات ضبط النفس بعد الغزو، وسعت إلى الإبقاء على مسافة دبلوماسية من الحرب، واختارت الامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي، كما تبذل جهودًا متضافرة لخنق الآراء القوية حول الصراع على منصات وسائل التواصل الاجتماعي الصينية، وأعلنت أنها تعارض المزيد من توسع الناتو، وأن الصداقة مع روسيا لا حدود لها، كما امتنعت عن تعريف ما جرى بأنه "غزو"، وشددت على ضرورة احترام مخاوف روسيا الأمنية، كما أنها لا تغفل أن العلاقات متوترة بينها وأوروبا منذ عام 2021م؛ حيث تراجعت العلاقات بينهما إلى مستوى منخفض جديد بسبب العديد من المواقف، مثل العقوبات المتبادلة، وانسحاب ليتوانيا من آلية (17+1) وهي منصة الصين للتعاون في أوروبا الوسطى والشرقية، وإنشاء "مكتب تمثيلي لتايوان" في فيلنيوس، وطريقة الصين في التعامل مع جائحة COVID-19؛ فالصين تدرك أن الوقوف بجانب روسيا ليس من الحكمة، خاصةً في وسط وشرق أوروبا، وأن التصريحات الفاترة ودور المتفرج لا يُرضي أوروبا الوسطى والشرقية، إلا أن بكين يمكنها أن تستفيد دبلوماسيًّا من الأزمة إذا لعبت دورًا أكبر في إنهاء الحرب وإعادة السلام إلى أوروبا.

تأثير انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو على مسار حرب أوكرانيا

طلب فنلندا والسويد الانضمام إلى الناتو، له تداعيات على مسار الحرب في أوكرانيا؛ فروسيا تحذر من ذلك؛ لأن العملية العسكرية الخاصة - كما يطلق عليها الروس - على أوكرانيا أحدثت تغييرًا تاريخيًّا في موقف فنلندا والسويد بشأن الانضمام إلى حلف "الناتو"، بعدما بقيتا على الحياد منذ أمد بعيد، مقابل تأكيدات من موسكو أن القوات السوفييتية لن تغزو أراضيهما. وموسكو تحذر من أن تلك الخطوة ستدفع المناطق الشمالية في أوروبا إلى أتون الحرب، وسوف تُحوِّل المنطقة إلى مسرح دولي للعمليات العسكرية، إلا أن تحليل الواقع الحالي يؤشر على أنَّ انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو لن يكون له تأثير كبير أو تبعات مباشرة على الحرب في أوكرانيا؛ فليس لدى روسيا الكثير من الصواريخ لإرسالها إلى منطقة الصراع، ولن يكون لدى روسيا القوات الكافية لإرسالها إلى الحدود الفنلندية والسويدية، ولأن خطوة فنلندا والسويد سوف تسبب بعض القلق لفترة، لكن في النهاية لن تؤدي إلى الحرب.

تداعيات الحرب في أوكرانيا على مصر ومنطقة الشرق الأوسط

من المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط - وبالأخص مصر - مُعرَّضة لتداعيات الحرب على الصعيد الاقتصادي بدرجات متفاوتة، كتأثير الأزمة في أسعار الغذاء، لا سيما القمح، وزيادات أسعار النفط والغاز، علاوة على عزوف المستثمرين عن المخاطر وجنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة؛ الأمر الذي قد يؤثِّر على تدفقات رءوس الأموال الخاصة على الأسواق المصرية، وانحسار تحويلات المغتربين، بالإضافة إلى تأثر السياحة التي يُشكِّل الروس والأوكرانيون ثلث وافديها على الأقل؛ فلا يمكن أن يكون هناك رابح من حرب مدمرة كالحرب في أوكرانيا. نعم، قد تشهد البلدان المُصدِّرة للغاز تحسنًا في الأرصدة المالية العامة لزيادة الطلب من أوروبا. أما البلدان غير المنتجة للنفط فسوف تتعرَّض لتداعيات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، وأخيرًا سيُؤثِّر الصراع في أوكرانيا تأثيرًا ملموسًا وسلبيًّا على عدة اقتصادات في المنطقة (لبنان وسوريا وتونس واليمن)؛ فهذه البلاد تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على أوكرانيا أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، وستؤدي الأزمة إلى تعطُّل التوريد وزيادة الأسعار، وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية في معظم القطاعات. وستتبعها آثار سلبية على المعيشة، خصوصًا صغار المزارعين والفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا الذين يعتمدون على الزراعة.

أهم نتائج مؤتمر قمة طهران بين رؤساء تركيا وإيران وروسيا

حظيت القمة الثلاثية التي جمعت رؤساء إيران وتركيا وروسيا في طهران أواخر شهر يوليو 2022م باهتمام كبير سياسيًّا وإعلاميًّا،

بالنظر إلى سياقها وتوقيتها؛ فهي الزيارة الأولى لبوتين خارج المنطقة منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وبالنظر أيضًا إلى الملفات المطروحة على أجندتها، وفي مقدمتها الملف السوري، وتحديدًا العملية العسكرية التي تلوح بها أنقرة مؤخرًا، وكذلك بالنظر إلى إيران التي تُدِير منذ مدة طويلة مفاوضات بخصوص ملفها النووي، فضلًا عن المواجهة المعلنة مؤخرًا بينها وبين إسرائيل، علاوةً على روسيا ومواجهتها مع الولايات المتحدة والناتو.

خلاصة القمة تتلخَّص في الآتي:

- تضمُّن البيان الختامي إدانة الدول الثلاث استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سوريا، علاوةً على انتقاد رفض "إسرائيل" القرارات الدولية المتعلقة بالجولان المحتل، وتأكيد ضرورة عودة جميع المناطق إلى السيادة السورية، كما حذر رئيسي من أن العملية التركية ستضر تركيا وسوريا والمنطقة، وهو ما اعتبره البعض تحذيرًا أو تهديدًا غير مباشر من طهران إلى أنقرة.

- إدانة الوجود المتزايد وأنشطة المنظمات الإرهابية وأذرعها في مختلف مناطق سوريا، ومعارضة تقويض سيادة ووحدة أراضي سوريا وتهديد الأمن القومي للدول المجاورة. والنتيجة هو فشل تركيا في إقناع الدولتين بالموافقة على العملية العسكرية في سوريا.

- النتيجة الأبرز للقمة الثلاثية كانت رسالة موجهة من بوتين إلى أمريكا والغرب أن محاولات عزله لم تنجح نتيجة حرب أوكرانيا بدليل إجرائه هذه الزيارة الخارجية وحضوره القمة مع دولة من خصوم واشنطن وأخرى من حلفائها، لا سيما أن البلدان الثلاثة تتعرَّض لعقوبات أمريكية وغربية ولو بدرجات متفاوتة.

- والخلاصة: لم تحسم القمة الملفات الخلافية، لكن التصريحات التي تلتها أكدت الأهمية التي توليها العواصم الثلاث لما يجمعها من مصالح وتهديدات مشتركة أكثر مما يتعلق بالملف السوري.

الدروس المستفادة "المجال العسكري"

- هناك جيشان يتواجهان منذ أكثر من خمسة أشهر، وهما منهكان، وبدأ تقليص الهدف العسكري بعد عدم نجاح الهجوم الخاطف لإسقاط النظام في كييف كما كان مُخططًا له. وتركز روسيا جهودها على السيطرة على منطقة دونباس بعد تحول الموقف لغير صالحها بعد أكثر من 100 يوم على اندلاع الحرب.

- أثبتت "العملية العسكرية الخاصة" كما تُسمِّيها موسكو، محدوديتها في مواجهة دفاع أوكراني لا مركزي من عناصر يتلقَّون تدريبات منذ سنوات من حلف شمال الأطلسي.

- أن تدعيم القوات الأوكرانية التي أساء المهاجم تقدير قوتها، بطائرات مسيرة وأسلحة مضادة للدبابات والطائرات من الدول الغربية، ألحق أضرارًا جسيمة بالروس الذين اضطروا إلى تعديل أهدافهم نظرًا إلى تعرضهم لبعض الصعوبات، خصوصًا على المستوى اللوجستي وخطوط الإمداد وإعادة الملء.

- على مستوى التكتيك، يستخدم الروس وحدات صغيرة ويقومون بتحركات أصغر، ويحاولون أن يكون لديهم تنسيق أفضل بين العمليات البرية والجوية، وتقوم المدفعية الروسية بقصف المواقع الأوكرانية بشكل متواصل.

- من المُرجَّح أن تواجه روسيا مشاكل خطيرة لإبقاء جهدها العسكري على المدى الطويل، والحفاظ على مكاسبها الميدانية؛ لأن الحرب قد تطول، واتضحت نية الغرب لتحويلها إلى حرب استنزاف طويلة الأمد.

- أظهر تطوير أنظمة التوجيه والتفجير الروسية دقة الوصول إلى أهدافها، وتحديث أنظمة الملاحة، وتحسين المعدات، وإنهاء العمل بنظام التعبئة العامة، واستبدال نظام الوحدات مكانَه في حالة الاستعداد القصوى، والعمل على جاهزية القوات الروسية للتعامل مع حرب عالية التقنية.

- متابعة التحديث الذي يتم لحلف الناتو وإعادة التمركز على الحدود المشتركة مع دوله، والاستعداد لمجابهة تطورات التقنية الجديدة والمستحدثة في مجال المعلومات والحرب السيبرانية؛ لكون ملف الناتو لا يزال يمثل التهديد الرئيسي لروسيا من ناحية الغرب.

- تخصيص دور أكبر في العقيدة العسكرية المعدلة لقوات المظلات والقوات المحمولة جوًّا في تنفيذ المهام القتالية، بالإضافة إلى القدرة على نشر القوات المسلحة خارج روسيا.

- تنظر القيادة الروسية إلى القوات النووية على أنها الضامن الرئيسي والنهائي للمحافظة على الأمن القومي الروسي، وهي قوة الردع من أي أخطار محتملة من قِبل الولايات المتحدة وحلف الناتو. وتُعتبَر الأنظمة الصاروخية النووية الأرضية الثابتة والمتنقلة أهم أنظمة القدرات النووية الاستراتيجية، تأتي بعدها الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، ثم التي تُطلَق من القاذفات الجوية الحديثة.

- يؤكد الفكر العسكري الروسي الواضح في الحرب الأوكرانية، أن حرب المعلومات أصبحت ذات أهمية متزايدة؛ لذلك تحتفظ روسيا بأنظمة فضاء عسكرية ذات توجه استخباراتي، كما تحتفظ بأسطول من الأقمار الاصطناعية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والطقس ورسم الخرائط لتلبية الاحتياجات العسكرية.

- أنظمة المدفعية البعيدة المدى التي قدمتها الولايات المتحدة، تركت بصمة في ساحة المعركة لصالح أوكرانيا، كما تتطلع روسيا إلى إيران لسد النقص في الطائرات بدون طيار في ساحة المعركة في أوكرانيا.

وختامًا، فقد دخلت الحرب في أوكرانيا شهرها السادس، وعلى الرغم من الحديث عن تجاوز روسيا الخطوط الحمراء بسلوكها في الحرب، وعن تجاوز الغرب الخطوط الحمراء بمساعدته العسكرية لأوكرانيا، فإن الخطوط الحمراء الحقيقية لم تُختَرَق بعد.

في بداية الحرب، وضع كلا الجانبين قواعد غير مرئية، لكنها مع ذلك حقيقية، وتشمل قبول روسيا تسليم الحلفاء الأسلحة الثقيلة والدعم الاستخباراتي لأوكرانيا، لكن بشرط ألا تستخدمها القوات الغربية نفسها. وحتى الآن، استمرت هذه القواعد غير المرئية في العمل؛ ما يدل على أن أمريكا لا تريد حربًا أوسع ولا روسيا. ومع ذلك، وعلى أرض الواقع، دمَّر الغزو الروسي العديد من المدن الأوكرانية، وتسبَّب في أزمة إنسانية واستشرى انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، ومن ثم فإن الرغبة المشتركة لبوتين وبايدن في تجنب حرب أوسع لا تضمن احتواء الحرب نفسها. ويمكن أن يخرج الصراع عن نطاق السيطرة ولو لم يتخذ أي من الطرفَيْن قرارًا متعمدًا بالتصعيد واستخدام الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الهجوم النووي غير مُرجَّح، فإنه لا يزال في نطاق الاحتمال، نظرًا إلى القدرة الروسية وغموض العقيدة النووية الفعلية لموسكو. وقد يكون التصعيد العرضي وغير المتوقع مخيفًا أكثر من التصعيد المُتعمَّد، ومع ذلك فمن المؤكد أن حربًا أوسع ممكنة؛ حيث لا توجد آلية دولية تسيطر على الصراع. لقد كانت الأمم المتحدة هامشية، والاتحاد الأوروبي يقف بجانب واحد؛ فالولايات المتحدة ليست في وضع يُمكِّنها من إنهاء الحرب بشروطها، ولا روسيا ولا أوكرانيا كذلك. لقد انهارت المحادثات بين كييف وموسكو، ونحن الآن نشهد استراحة محارب غير مُعلَنة.

جيوستراتيجية العلاقات الدولية وانعكاساتها على الحرب الروسية - الأوكرانية

ظهـر التعريـف الأول لمفهـوم "الجيوسـتراتيجي" فـي العلاقـات الدوليـة عـام 1942، ليحـدد فرعًـا معرفيًّـا جديـدًا ضمـن فـروع الجغرافيـا السياسـية التـي تتعامـل مـع الاسـتراتيجية، وهـو يُعبِّـر عـن مزيـج مـن العوامـل الجيوسياسـية والاسـتراتيجية التـي تميـز منطقـة جغرافيـة معينـة، أو دراسـة الجغرافيـا السياسـية والاسـتراتيجيات، لا سـيما تلـك المؤثـرة علـى تحليـل المنطقـة، كمـا تُعـرَّف بأنهـا الاسـتراتيجية الحكوميـة القائمـة علـى عوامـل ومحـددات الجغرافيـا السياسـية.

لواء.أ.ح.د/ محمد قشقوش

المستشار الأكاديمي

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ويشمل مصطلح الجيوستراتيجي المستحدث في داخله مصطلحين فرعيين: الأول هو الجغرافيا (جيو) الراسخة منذ القدم، وقوامها الرئيسي هو اليابسة والبحار وما يعلوهما من مجال جوي ارتبط بالجاذبية الأرضية، وحديثًا تخطاها إلى الفضاء الخارجي، ليُضاف عامل الزمن؛ حيث المجالات الفرعية الإلكترونية والسيبرانية وما يستجد بعد تقنية الـ(جي 5). وهذا المجال هو مسرح الأقمار الاصطناعية - بما فيها العسكرية - وسفن الفضاء، وتعبره مؤقتًا الصواريخ الباليستية قبل العودة تاليًا إلى المجال الجوي والجاذبية الأرضية.

أما المصطلح الثاني فهو (الاستراتيجية)، وهو مجال ذو منشأ عسكري، ما لبث أن تكامل مع مجالاته الفرعية الأربعة: السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية - وقد يتفرَّع المجال الأخير إلى التكنولوجيا والقوى الناعمة والثقافة.. إلخ - كمحصلة للقوى الشاملة للدولة. والغالب هو أنْ تؤثر الجغرافيا في الاستراتيجية، أما العكس فأقل، مثل حفر قناة السويس؛ حيث أثرت الاستراتيجية في الجغرافيا. وهنا سنركز في الجغرافيا على اليابسة والبحار، وفي الاستراتيجية على المجال العسكري وما يمسه من مجالات أخرى.

أولًا- الجغرافيا:

1.روسيا: هي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة اليابسة المتصلة، وتبلغ 17.1 مليون كم مربع (17 ضعف مصر)، وتقترب من ضعف مساحة دول كبرى كالولايات المتحدة وكندا والصين، وهي اتحاد فيدرالي يتكون من 21 دولة وكيان (عدا القرم غير المعترف بها من معظم دول العالم)، ويقع أقلها غربًا في القارة الأوروبية، وأغلبها وسطًا وشرقًا في القارة الآسيوية، بأقصى طول من الشرق إلى الغرب يصل إلى 12 ألف كم، وأقصى عرض يصل إلى 4 آلاف كم.

ويبلغ عدد السكان 143 مليون نسمة، بما يُمكِّن من بناء قوات مسلحة مناسبة داخل المعدل الدولي (1-1.5)% دون إرهاق لقوة العمل؛ حيث تتكوَّن القوة المقاتلة من 1.1 مليون، منهم 250 ألفًا قوات احتياط تُعبَّأ جزئيًا أو كليًا وقت التوتر أو الحرب. وتأتي روسيا في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة للطاقة (البترولية والغازية)، كما تمتلك العديد من المستخرجات المعدنية والصناعات القائمة عليها، مع إمكانات زراعية وغابية كبيرة، مع تنوع بيئي وحياتي ومناخي نتيجةً لكبر المساحة.

- **مسرح الحرب البري والبحري:** أثَّرت الجغرافيا والديموجرافيا على تقسيم مسارح العمليات وبناء القوات المسلحة الروسية وبالتالي عقيدتها العسكرية؛ فأهم المسارح هو المسرح الغربي في مواجهة أوروبا (وفي وسطه أوكرانيا) وبحر البلطيق، ثم الشرقي في مواجهة اليابان وبحرها، وامتداد المحيط الهادئ شرقًا إلى مضيق بيرينج المؤدى إلى ألاسكا الأمريكية (السابق شراؤها من روسيا)، ثم المسرح الجنوبي في اتجاه القوقاز والأورال المؤديَيْن إلى البحر الأسود وبحر قزوين (المغلق)، ليتبقَّى المسرح الثانوي الشمالي الشاسع تجاه المحيط المتجمد والدائرة القطبية الشمالية.

- **بناء القوات المسلحة:** وذلك باختلاف الأفرع الرئيسية مثل البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي (والأخير يتبع القوات الجوية في المدرسة الغربية)، على أن تأتي القوات البرية في المقدمة قبل القوات البحرية والجوية، باعتبار أن معظم قوات الدفاع الجوي تنتمي إلى القوات البرية، كما تأثرت القوة النووية من حيث وسائل الإطلاق؛ حيث تأتي وسائل الإطلاق البرية (الثابتة والمتحركة) متقدمة عنها في الوسائل الجوية والبحرية، كما أدى ذلك إلى اهتمام خاص بنوعية طائرات القتال (ميج وسوخوي) والمروحيات المسلحة، وكذلك صواريخ الدفاع الجوي من طرازات (إس إس 400 - و500 في الطريق)، وكذلك الصواريخ الباليستية والذكية لتقديم المعاونة، وتوفير الوقاية للقوات البرية الكبيرة.

أما القوات البحرية فيحكمها أن روسيا تطل على بحار داخلية (الأسود والبلطيق)؛ ما يحتِّم عليها المرور من خلال الآخرين؛ ما يشكل نقطة ضعف استراتيجية بحرية، أو بحار مغلقة مثل بحر قزوين المغلق على خمسة دول متشاطئة لخدمة حركة ملاحة بينية محدودة مع محدودية الصلاحية للمحيط المتجمد المرتبطة مرحليًا بالاحتباس الحراري، ليتبقى فقط إطلالة محدودة على بحر اليابان وشمال غرب المحيط الهادئ، وهو ما يحاول الرئيس بوتين معالجته حاليًا بعقيدة بحرية جديدة.

- **مراحل بناء العقيدة العسكرية الروسية:** بدأت بميراث العقيدة السوفييتية الأخيرة لجورباتشوف، وهي (الكفاية الدفاعية)؛ حيث الانكماش الدفاعي داخل حدود الاتحاد السوفييتي لتقليل نفقات الدفاع في سباق التسلح وحرب النجوم، ولكن الوقت كان متأخرًا، وعُدِّلت العقيدة العسكرية التي بدأها يلتسن بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، بتعديلها إلى (الكفاية الدفاعية المعقولة) في مواجهة الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص.

ومع تعافي روسيا، وفي علم 2003، تم تطوير تلك العقيدة إلى (عقيدة إيفانوف) وزير الدفاع الروسي الذي ركز على مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وغزو العراق 2003 وأضاف عنصرًا هامًا هو (دعم النفوذ الروسي في مجال الاتحاد السوفييتي السابق) وهو ما أفرز لاحقًا غزو جورجيا 2008، واقتطاع القرم من أوكرانيا 2014، ثم أوكرانيا ذاتها التي نحن بصدد دراسة الحرب عليها، ثم عقيدة (فلاديمير بوتين) في أبريل 2000، التي أكدت طبيعة الحرب الحديثة، وخاصةً الإلكترونية والسيبرانية (رغم استيراد معظم التكنولوجيا من الغرب)، وهو ما تحاول روسيا تداركه درسًا مستفادًا من الحرب على أوكرانيا؛ (حيث تأتي الطفرات العلمية الكبيرة بعد الحروب كما علَّمنا التاريخ)

وأخيرًا توقيع الرئيس بوتين على العقيدة البحرية الجديدة في 31 يوليو المنصرم كما سيأتي.

وفي 31 يوليو 2022، أعلن الرئيس بوتين، من عاصمة القيصر الروسي بطرس الأكبر مؤسس البحرية الروسية بمدينة بطرسبرج، العقيدة البحرية الروسية الجديدة، وتضمَّنت خمس نقاط: الأولى- اعتبار نهج الولايات المتحدة للهيمنة على المحيطات تهديدًا للأمن القومي الروسي. والثانية- خطورة عدم وجود عدد كافٍ من القواعد ونقاط التمركز خارج روسيا لتموين سفن القوات البحرية الروسية. والثالثة- اعتبار مضايق الكوريل والبلطيق والبحر الأسود (وامتداده في آزوف) وشرق المتوسط، هامةً لضمان الأمن القومي الروسي. والرابعة- أهمية وجود نقاط فنية ولوجستية في البحر الأحمر. والخامسة- تطوير مرافق بناء سفن حديثة حاملة للطائرات.

ويمكن القول إن تلك العقيدة الجديدة تُمثِّل محاولة لمعالجة نقاط الضعف البحري الروسي؛ إذ لا تملك سوى حاملة طائرات واحدة مقابل 20 حاملة أمريكية؛ منها 9 حاملات مروحيات، بنسبة مقارنة 5%، وكذلك عدم وجود قواعد ونقاط ارتكاز خارجية فتية ولوجستية (عدا سوريا)؛ ما يحد الانتشار البحري، كما تنفي اتهام الغرب لروسيا بالانتشار في المحيط المتجمد الشمالي، رغم إقرارها بأهميته لروسيا، وكذلك بحر آزوف الذي تم اقتطاعه من أوكرانيا، مع الإصرار على ضم جزر الكوريل اليابانية، وأهمية البحث عن نقاط ارتكاز في البحر الأحمر (ربما تكون في بور سودان).

2. أوكرانيا (مسرح الحرب الحالية): هي ثاني أكبر دول وسط أوروبا بعد روسيا؛ حيث تبلغ مسحتها قرابة 604 آلاف كم مربع (أكبر من نصف مصر بقليل) كما يبلغ عدد السكان قرابة 44 مليون نسمة؛ حيث تمكنت من بناء قوات مسلحة عاملة واحتياطية بقوة 450 ألف مقاتل (منهم 250 ألفًا احتياط)، بما يُشكِّل إرهاقًا محدودًا على قوة العمل إذا طالت فترة تعبئة الاحتياط، كما هو حادث حاليًّا.

- **الجغرافيا والطبوغرافيا:** تنتمي أوكرانيا إلى منطقة السهول الوسطى لشرق أوروبا، ويحدها من الجنوب السلسلة الجبلية المتوسطة الارتفاع لجبال الكربات التي تفصل بينها وبين كل من رومانيا والمجر وسلوفاكيا من الشرق إلى الغرب على الترتيب. وتعتبر دولة زراعية غابية؛ لاعتدال المناخ نسبيًّا وتوافر الأنهار التي أكبرها الدنيبر في الوسط، ودينستر في الجنوب، ودنبتس (الدون) في الجنوب الشرقي، وإليه ينتمي إقليم الدونباس (حوض الدون) الزراعي الغني بالمواد الاستخراجية والمشهور بتصنيعها، وخاصةً الفحم الحجري والحديد والألمونيوم والصوديوم؛ حيث تقع تلك المصانع على شمال بحر آزوف الداخلي كما تستقبل مستخرجات الحديد وغيرها من إقليم القرم عبر آزوف أيضًا.

وهنا يبرز السؤال: إذا كان اقتطاع روسيا للقرم لأسباب استراتيجية بحرية، فهل اقتطاع دونباس وبحر آزوف لأسباب استراتيجية اقتصادية مكملة للقرم؟ أعتقد أن الإجابة: "نعم"، وكانت ذريعة محاولة انضمام أوكرانيا إلى الناتو ذريعة مناسبة لشن الحرب عليها واقتطاع المزيد من الأقاليم بالإضافة إلى القرم.

- **المسرح البري:** هو مسرح زراعي في معظمه؛ حيث تكثر الأنهار والمجاري المائية والطرق المحدودة في معظمه، كما تكثر المناطق المبنية القزمية الكبيرة العدد والمتوسطة والكبيرة بما يُعرف بمسرح "إيربان تيررين"، وهما من أصعب مسارح الحرب على القوات المهاجمة، وخاصةً الدبابات ومركبات القتال المُجنزَرة، وأيضًا المركبات ذات العجلات سواء للنقل أو الجر، وهو ما واجهته القوات الروسية بعد افتتاحية القتال.

وتُعتبَر الأنهار الأوكرانية، وخاصة الدنيبر، عائقًا في وجه القوات المهاجمة من جهة الشرق أو الشمال الشرقي؛ حيث اضطرت القوات الروسية إلى عبور الدنيبر في المراحل الأولى على جسور اقتحام عسكرية باتجاه العاصمة "كييف"، وغرزت معظم الدبابات في الطين؛ لعدم وجود منازل ومخارج للجسور (نصبت القوات المصرية الجسور نفسها لعبور قناة السويس في حرب أكتوبر 1973).

ومع بدء ذوبان طبقة الجليد، ازداد الأمر سوءًا؛ حيث ارتفع منسوب المياه في المخاضات، وازدادت هشاشة التربة السبخية؛ ما صعَّد عوائق السير عبر الأراضي، وتعقَّدت مهام وعمليات الإخلاء والإمداد المتنوع، وخاصة الذخائر وإعادة الملء بالوقود؛ ما يفسر ترك بعض الدبابات الروسية بعد نفاد وقودها. وعلى الجانب الأوكراني، فإن طبيعة مسرح العمليات ساعدت القوات المدافعة؛ لسابق معرفتها بالأرض واختيار مواقع التمركز الدفاعي، وإقامة الكمائن المضادة للدبابات وخاصة ليلًا، كما ساعدها بطء وتوقُّف القوات الروسية المُهاجِمة في بعض الأحيان.

القوات البرية والجوية للطرفين

الدولة	قوة عاملة	قوة احتياط	مقاتلات مجنحة	مروحيات هجومية	دبابات	مركبات قتال	مدفعية	صواريخ ميدانية	الميزانية العسكرية
روسيا	850.000	250.000	1.511	544	12.420	30.122	14.145	3.391	145 مليار دولار
أوكرانيا	200.000	250.000	98	34	2.596	12.303	3.107	490	11.9 مليار دولار

المصدر: تقرير (جلوبال فاير باور 2022)

يُلاحَظ التفوق الروسي الكبير في كافة المجالات عدا قوات الاحتياط. وتأتي روسيا في مقدمة جيوش العالم من حيث عدد الدبابات والمدفعية التي تبلغ قرابة ضعف ما تملكه الولايات المتحدة.

- **المسرح البحري:** يقع معظمة غرب البحر الأسود ويمتد من الجنوب من الحدود الرومانية وشمالًا إلى أوديسا (الميناء السوفييتي العام السابق)، ثم إلى شبه جزيرة القرم، ثم شمال بحر آزوف الداخلي الذي يقع جنوبه في الأراضي الروسية. وباقتطاع روسيا للقرم عام 2014، فقدت أوكرانيا ميناء سيفاستوبول العام الذي كانت تستأجره روسيا. وخلال الحرب الحالية على أوكرانيا فقدت الأخيرة بحر آزوف وميناء ميروبول الاقتصادي.

- **العقيدة العسكرية الأوكرانية:** ظلت هذه العقيدة لسبعة عقود منذ عشرينيات القرن الماضي، جزءًا من العقيدة العسكرية السوفييتية، واحتلَّت صدارتها بحريًّا؛ لامتلاكها أهم وأصلح موانئ البحر الأسود وأسطوله، كما أصبحت حدودها البرية الغربية والجنوبية، مشتركة مع دول الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو كليهما، مع حدود شمالية مع بلاروسيا الحليف المُقرَّب إلى روسيا التي تقع شرق أوكرانيا.

كما أثر موقع أوكرانيا الجغرافي وإمكاناتها الديموغرافية على بناء قواتها المسلحة، وخاصةً البرية، بما يفوق معظم دول غرب وشرق أوروبا، فإن 90 % من نظم تسلُّحها نظم سوفييتية/روسية ومن ثم فإن كلَيْهما كتاب مفتوح للآخر، ليبقى الفرق في مهارة الاستخدام طبقًا لمسرح القتال.

وخلال المرحلة الثانية من الحرب الحالية، ومع وصول دعم تسليحي غربي نوعي، تحوَّلت القوات الأوكرانية نسبيًّا من الأعمال الدفاعية إلى الهجومية، والهجومية المضادة تجاه دونباس والقرم، مع توسع ونجاح في استخدام المُسيَّرات والمُضادَّات الخفيفة ضد الطيران والمُدرَّعات الروسية، مع استخدام الأسلحة الساحلية ضد الأسطول البحري الروسي شرق أوديسا والقرم.

القوات البحرية للطرفَيْن

المقارنة	حاملة طائرات	حاملة هيل	غواصات	مدمرات	فرقاطات	قرويطات	كاسحة ألغام	زوارق متنوعة
روسيا	1	—	70	15	11	86	49	59
أوكرانيا	—	—	—	—	1	1	1	13

المصدر: تقرير (جلوبال فاير باور 2022)

ويُلاحَظ التفوق الكبير لروسيا على أوكرانيا، مع نقطة ضعف روسية استراتيجية هي امتلاك حاملة طائرات واحدة وعدم امتلاك حاملات مروحيات، بينما تمتلك الولايات المتحدة - من دون حلف الأطلنطي - 20 حاملة؛ منها 9 حاملات مروحيات.

ثانيًا- الاستراتيجية: وهنا سوف نلقي نظرة عابرة على المفهوم التاريخي الأكاديمي، ثم المجال الشامل التطبيقي، مع إسقاط على حالة الحرب الروسية على أوكرانيا؛ **وذلك كالآتي:**

1.المفهوم التاريخي والأكاديمي للاستراتيجية:

ارتبط عسكريًّا بالتاريخ والنشأة؛ حيث عُرِّف في الحضارة الإغريقية القديمة بأنه مصطلح مرادف للقائد، ثم تطور إلى مفهوم فن إدارة الحرب، ولاحقًا تم تناول الجوهر من رؤى جزئية طبقًا لمنظور المدارس المختلفة،وأهمها الألمانية والبريطانية والفرنسية والأمريكية.

2. المجال الشامل للاستراتيجية:

- **المجال العسكري:** هو الوسيلة (الخشنة) للمساهمة في تحقيق السياسة القومية للدولة، بفرض الإرادة العسكرية على العدو في ميدان القتال، تمهيدًا لفرض إرادة سياسية، مثل حرب أكتوبر 1973 وما تحاول روسيا فرضه حاليًّا في ميدان القتال.

- المجال الاقتصادي: بالإضافة إلى مجاله التخصصي، فهو المسئول عن توفير كلفة المجال العسكري من ميزانيات ونظم تسلح... إلخ.

- **المجال السياسي:** مسئول خارجيًّا عن توضيح عدالة قضيته القومية التي من أجلها قد يلجأ إلى المجال العسكري، وداخليًّا مسئول عن إعداد الرأي العام لتقبُّل ذلك، مثل حرب أكتوبر لتحرير سيناء، ومثل الحرب الأوكرانية مع اختلاف دوافع وتوجُّه طرفَيْها.

- **المجال الاجتماعي:** مسئول عن ذاته في كافة مجالاته الفرعية العلمية والثقافية والإعلامية والخدمية... إلخ، كهرم مجتمعي تنازليًّا إلى الأسرة والفرد، والأخير هو العنصر الفاعل في كل المجالات الاستراتيجية السابقة؛ ففي المجال العسكري، الفرد هو الضابط والجندي، وفي المجال الاقتصادي، هو الصانع والزارع والتاجر... إلخ ، وفي المجال السياسي هو الدبلوماسي والقنصلي والحزبي، وفي المجال الاجتماعي هو كل شيء، كالمُدرِّس والطبيب والمهندس والإعلامي والباحث... إلخ.

3. إسقاط مفهوم (الاستراتيجية)على الحرب الروسية على أوكرانيا:

- **سياسيًّا:** مهَّدت روسيا للحرب بأنها تشنها لمنع أوكرانيا من الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي (ناتو) وعدم وصول حدود الحلف إلى الحدود الروسية المباشرة، بما يهدد الأمن القومي الروسي، رغم وصوله منذ سنين إلى حدود إستونيا ولاتفيا القريبة من العاصمة القيصرية التاريخية سان بطرسبرج على بحر البلطيق، كما لم تُبْدِ رد

فعل عسكريًا لتقدُّم فنلندا(والسويد) رسميًا بطلب الانضمام إلى الحلف، ليُضاف (1300 كم حدودًا مباشرةً مع روسيا) وهو ما لم تفعله أوكرانيا. ويتعارض ذلك من اتفاقية هيلسنكي التي وقَّعها الاتحاد السوفييتي، باحترام الحدود الأوروبية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية التي أعطت الاتحاد السوفييتي إقليم كيلنجراد المُقتطَع من بولندا على ساحل بحر البلطيق، بالإضافة إلى تشكيل جمهوريتَي إقليم دونباس قبل الحرب بيومَيْن، ولم يعترف بهما سوى خمس دول ومقاطعات؛ هي (روسيا، وكوريا الشمالية، وسوريا، وكل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المقتطعتَيْن من جورجيا) بما يعكس ضعف هذا الاعتراف.

- **اقتصاديًّا:** تركز روسيا على اقتطاع إقليم دونباس الغني اقتصاديًا؛ لتعدد المواد الاستخراجية الهامة وما يترتب عليها من صناعات ثقيلة، وخاصةً الحديد والألمنيوم والأسمدة، وكذلك إطلالته على بحر آزوف بموانئه الهامة، وهو ما أشار بوتين إلى أهميته الاستراتيجية مؤخرًا في بطرسبرج في تجديد العقيدة البحرية كما سبق، مع تردُّد أنباء عن ربط روسي كهربائي بين محطة (زابوريجيا) النووية الأوكرانية التي تم الاستيلاء عليها مؤخرًا، وبين شبه جزيرة القرم، في ظل إشغال الرأي العام عن خطر التسرب الإشعاعي نتيجة الأعمال العسكرية الأوكرانية لاستعادتها، بالإضافة إلى محاولات السيطرة على أوديسا آخر الموانئ الأوكرانية؛ لإفقاد أوكرانيا مزايا اقتصادية استراتيجية هامة بتحويلها إلى دولة حبيسة، تتصل بالعالم الخارجي من خلال موانئ دول الجوار.
- **اجتماعيًّا:** تخالف الأحداث كل مبادئ هيلسنكي السابق ذكرها، ونتج عن تلك الحرب تهجير (11) مليون أوكرانيا بما يساوى ربع سكان الدولة، في أكبر هجرة أوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أسف الرأي العام العالمي لحصار المدن بعد تدمير معظم بناها التحتية، كما أن فتح ممرات آمنة لسكان المدن القريبة من روسيا للعبور إليها، يجعلهم بمنزلة رهائن عند التفاوض النهائي لحل الأزمة، بما لا يتماشى مع (روح) معاهدة جنيف لأسرى الحرب.

عسكريًّا

- **الجانب الروسي:** اشتملت الاستراتيجية العسكرية الروسية على عدة محاور عامة وتخصصية، وكان أهم المحاور العامة الحشد المتفوق، والعمل على جبهة واسعة لتقليل الكثافة الدفاعية للقوات الأوكرانية وإخفاء محاور الهجوم الرئيسية، والعمل من خطوط خارجية بمحور هجوم من بيلاروسيا القريبة من العاصمة كييف، والتخطيط لضربة افتتاحية شاملة بكل وسائل النيران وخاصةً الصاروخية ضد كل الأهداف الأوكرانية، واستهداف المدن ثم حصارها (عكس المتبع بتجنبُّها) للتأثير على المعنويات الأوكرانية ثم فتح ممرات (إنسانية) لتفريغها من السكان لعدم بناء مقاومة شعبية وعسكرية.

وكانت أهم المحاور التخصصية:

- **الضربة الافتتاحية:** وكانت صاروخية، وليست جوية كالمتبع في الحروب التقليدية، وشملت الصواريخ الباليستية ضد الأهداف المساحية، وخاصةً المطارات، وصواريخ كروز الذكية ضد منظومات الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية، وحققت نتائج ممتازة، مع (تعمية) كاملة للدفاعات الجوية، بالإضافة إلى الدقة والسرعة ورخص التكلفة مقارنةً بالضربة الجوية، وهو ما سيُغيِّر تلك التكتيكات العالمية مستقبلًا.
- **العمل البحري من خطوط بعيدة:** وخاصةً في البحر الأسود؛ لتجنب الصواريخ أرض/سطح الأوكرانية الروسية الصنع، ورغم ذلك تم إغراق 3 قطع منها السفينة القائدة (الطراد موسكافا) ويحمل 16 صاروخًا، ويأتي في التصنيف النوعي بعد حاملات الطائرات. كما حاول بوتين تلافي نقاط الضعف البحرية في العقيدة السابق ذكرها؛ لأن المفروض أن يكون مجال البحرية الروسية الجديدة هو العالم وليس البحار الداخلية المحدودة، والبدء في بناء حاملات طائرات ومروحيات؛ حيث تملك واحدة فقط (مصر تملك حاملتي مروحيات).
- **التفوق الجوي النوعي:** وذلك بالتركيز على امتلاك طائرات قتال متطورة ومتعددة المهام من طرازات (سوخوي وميج ومي في المروحية) لتعويض الضعف في مجالات أخرى.
- **التفوق في الدفاع الجوي:** لمواجهة التفوق الجوي النوعي والكمي لحلف الأطلنطي، بامتلاك طرازات (إس إس 300، و400، و500 في الطريق) ليواجه طائرات الناتو وليشكل مدى اعتراض كبيرًا ومتعددًا من داخل الأراضي الروسية، وخارج مدى معظم الصواريخ الأرضية.
- **الأسلحة فوق التقليدية:** خططت روسيا للاستخدام الكثيف للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز ونجحت في ذلك، مع الإسراع في محاولة إنهاء تجاربها للصواريخ فوق الصوتية، لكنها لم تُحقِّق النجاح نفسه في استخدام المسيرات(الدرونز) بعكس أوكرانيا؛ ما دفع روسيا إلى الحصول على مسيرات من الخارج، وأكثرها احتمالًا إيران وتركيا.
- **الفضاء الإلكتروني والسيبراني:** توسعت فيه روسيا لكنها ارتبكت عندما أوقف الغرب نظام (جي بي إس)؛ ما أصاب معظم مركبات القتال بالشلل، وخاصةً الدبابات، قبل أن تنجح في تشغيل نظامها البديل (جلوناس) الذي واجه هجمات سيبرانية غربية جديدة.

- تكتيك (قضم الأرض) تباعًا: وهو ما تجلَّى بعد قرب السيطرة على دونباس، في ثلاثة محاور رئيسية: الأول- شمال غرب باتجاه خاركيف، والثاني- غربًا باتجاه الغرب الأوسط إلى زابوريجيا، والثالث- جنوب غرب في اتجاه خارسون كمفتاح إلى أوديسا.

الجانب الأوكراني

- **سياسيًّا:** الالتقاء مع الغرب للتنديد بروسيا بصفتها بادئةً للحرب مع إهمال دوافع الأخيرة.

- **عسكريًّا:** التقاء خطط الدفاع الأوكرانية مع خطط الغرب للحرب بالوكالة لاستنزاف روسيا؛ حيث قال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، في كييف: "إن الهدف هو إضعاف روسيا".

- **اقتصاديًّا:** تقليل المعاناة الاقتصادية للحرب بالاعتماد على المساعدات الغربية، وبدء استئناف الصادرات الزراعية. وستكون الإشكالية الكبرى هي إعادة الإعمار بعد أن تضع الحرب أوزارها.

- **اجتماعيًّا:** معاناة تهجير (11) مليون أوكراني؛ أي ربع السكان، والتأثير السلبي على قوة العمل.

الاحتواء الجيوستراتيجي

ارتبطت تلك النظرية بهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الرئاسية الأولى من عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما ونائبه جو بايدن (يناير2009- يناير2017)، واستمر ذلك لاحقًا في كتاباتها، ومثَّل أحد محاور برنامجها الانتخابي الرئاسي الديمقراطي؛ حيث خسرت أمام الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، وإن ظلت فلسفتها تُعرَف بنظرية أو استراتيجية كلينتون للاحتواء المزدوج. وكانت النظرية تُعنَى باحتواء كلٍّ من روسيا الاتحادية والصين الشعبية في آن واحد، على الأقل خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. وهنا نلاحظ أن الاحتواء الدفاعي السوفييتي هو احتواء يابسي في مجمله، أما الصيني فهو بحري في مجمله.

وظلَّ الاحتواء الأمريكي الغربي منفردًا ضد الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، ثم ضد روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي منذ تفكُّكه في ديسمبر1991؛ إذ كانت الصين الشعبية خلال تلك الحِقب الزمنية تُصنَّف ضمن أبرز الدول النامية اقتصاديًّا وعسكريًّا واجتماعيًّا، دون تأثير سياسي فعَّال في القضايا الدولية المهمة خارج مجالها في هونج كونج وتايوان، بما في ذلك قضية فلسطين.

الاحتواء اليابسي للاتحاد السوفييتي

انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا فى8/9مايو 1945 بانتصار الحلفاء بقيادة الاتحاد السوفييتي شرقًا والولايات المتحدة غربًا، على دول المحور بقادة ألمانيا واستسلامها دون قيد أو شرط، وانتحار هتلر، واقتياد معظم قياداته السياسية والعسكرية إلى محكمة نورنبرج بصفتهم مجرمي حرب، وقُسِّمت ألمانيا إلى شرقية وغربية بما فيها العاصمة برلين. وهنا وُلد هاجس التخوُّف من الاتحاد السوفييتي لدى دول غرب أوروبا التي خرجت مُنهَكة من الحرب والخسائر واحتلال معظمها بما فيها نصف فرنسا! بما عُرف بفرنسا الحرة، فكان الاحتواء الغربي بِتَشكُّل مُنظَّمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)؛ حيث أتت التسمية من وجود أوروبا الغربية شرقًا والولايات المتحدة وكندا غربًا في النصف الشمالي من المحيط الأطلسي.

وردَّ الاتحاد السوفييتي باحتواء أوروبي شرقي مضاد بتشكيل حلف وارسو بزعامته، واختيرت وارسو عاصمة بولندا لما عانته في الحرب، سواء بالاجتياح الألماني الافتتاحي أو الهجوم المضاد الشرقي الكبير عبر أراضيها المتاخمة لألمانيا والقريبة من برلين، ولكن الناتو فكَّر في تمديد الاحتواء إلى جنوب الاتحاد السوفييتي، فتم ضم تركيا للسيطرة على حوض البحر الأسود، ثم إلى الجنوب الشرقي لاحتواء دول آسيا الوسطى السوفييتية، فكان التفكير في حلف بغداد. ونظرًا إلى ضعف إسرائيل الناشئة، فقد تم عرض قيادة الحلف على مصر بعد ثورة 1952، وهو ما رفضه الرئيس عبد الناصر، وكان هذا الرفض أهم أسباب فشل ذلك الحلف، كما كان مولد العداء الغربي تجاه مصر.

وبلغت الحرب الباردة مداها بتفكك الاتحاد السوفييتي وورثته روسيا الاتحادية بتداعياته السلبية؛ حيث تفكك حلف وارسو وانضمت معظم دوله إلى حلف الأطلسي الذي انتقلت حدوده الشرقية إلى الحدود الروسية عدا بيلاروسيا وأوكرانيا، وانضم العديد من دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. وزاد من تراجع مرحلة ما بعد التفكك، تولي قيادات روسية ضعيفة (بوريس يلتسن) وإن أعقبها جيل من الشباب تبادل المواقع الرئاسية العليا للرئيسين بوتين وميدفيديف بتوجه إعادة بناء روسيا القوية عسكريًّا واقتصاديًّا بخطة طامحة منذ عام 2015؛ أي بعد عام من اجتياح واقتطاع القرم، ثم الوجود العسكري في سوريا؛ ما أتاح موضع قدم جوية وبحرية مهمة في شرق المتوسط المفتوح للأسطول السادس الأمريكي، وبدلًا للانزواء في قاعدة سيفاستوبول في أقصى شمال البحر الأسود شبه المغلق.

وفي التوازن العسكري الاستراتيجي، حافظت روسيا على المركز الثاني في القوة العسكرية والصادرات العسكرية - بعد الولايات المتحدة - خاصةً الطائرات والدفاع الجوي. واقتصاديًّا، طوَّرت قوتها البترولية والغازية الهائلة؛ ما مكَّنها من التحكم في السوق الأوروبية والصينية. وتطور قطاع البتروكيمياويات والأسمدة والآلات ارتباطًا بتطور القطاع الزراعي، وخاصةً المنتجات الغذائية الاستراتيجية.

الاحتواء البحري للصين

ظلَّت الصين لعقود طويلة تعاني كلها أو أجزاء منها من الاستعمار البريطاني والياباني وحرب الأفيون؛ لإضعافها في ظل انفجارها السكاني، وظلَّت معظمَ القرن الماضي تُصنَّف ضمن الدول النامية حتى ثورة ونهضة حقبة ماوتسي تونج وما تلاها؛ حيث تزامن الصعود الصيني الرئيسي

مع التراجع والتفكك السوفييتي والضعف الروسي، وإن ظل التقارب الشيوعي فيما بينهما في وجه الغرب؛ وذلك رغم أن الولايات المتحدة -وبدعم بريطاني - هي من هزمت اليابان في جنوب شرق آسيا، واضطرتها إلى الانسحاب من منشوريا الصينية وشبه الجزيرة الكورية قبل تقسيمها، وكانت قنبلتا هيروشيما وناجازاكي هما الفصل الأخير لاستسلام اليابان (آخر دول المحور) دون قيد أو شرط، ونهاية الحرب العالمية الثانية رسميًّا في 2سبتمبر 1945. ولاحقًا قفزت الصين في التوازن الاستراتيجي إلى المركز الثالث عسكريًّا والثاني اقتصاديًّا.

وكان الموقف الجيوستراتيجي الدولي في بداية القرن الحالي مواتيًا للولايات المتحدة أن تبدأ في مد خيوط الاحتواء جنوب الصين وشرقها، إلا أن زلزال 11سبتمبر2001 المفاجئ أربكها (وشَيْطن) قياداتها وأحرجها أمام شعبها وأصابها (بالسعار السياسي العسكري)، فغزت العراق وتسببت في انتشار الإرهاب الذي تم تفريخه من القاعدة، ثم كان ما سُمِّي بالربع العربي ليتم تأجيل الاحتواء الأمريكي للصين، وإن زادت عليه أنه يجب جعل القرن الجديد للمحيطَيْن الهندي والهادئ (الإندوباسيفيك) قرنًا أمريكيًّا بالاحتواء الصيني من الجنوب والشرق.

بدء الاحتواء الاستراتيجي السياسي والدفاعي للصين

شرعت الولايات المتحدة عام 2007 تؤسس الحوار الأمني الرباعي (كواد) الذي ضمَّ معها الهند واليابان وأستراليا، لكنها لاحقًا في سبتمبر2021 أرست تحالف (أوكوس) الذي ضم معها بريطانيا وأستراليا، وأخذ الطابع العسكري ببيع 8 غواصات نووية أمريكية متطورة إلى أستراليا، وهو ما أثار حفيظة الصين، وزاد التوتُّر في بحر الصين الجنوبي الذي تراه الصين حوضها وفناءها الجنوبي، بما يحتويه من حساسية هونج كونج تجاه بريطانيا، وتايوان تجاه الولايات المتحدة، خاصةً مع زيادة النشاط البحري الأمريكي والبريطاني في خليج تايوان المتاخم للصين، والتدفقات العسكرية البحرية الأمريكية من أسطولها السابع في المحيط الهادئ الموجودة قيادته في اليابان على مقربة من بحر الصين الشرقي.

الأزمة الأوكرانية وانكشاف نظرية الاحتواء المزدوج

أثبتت الأزمة الأوكرانية التي بدأت بالحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير 2022 الماضي، بوادر فشل نظرية الاحتواء الاستراتيجي الأمريكي المزدوج والمتزامن ضد كل من روسيا والصين، وخاصةً في المجالَيْن العسكري والاقتصادي، بل إن تلك الأزمة قد شجعت الطرفين الروسي والصيني على اتخاذ إجراءات لم تكن لتُتَّخذ من قبل تلك الأزمة، مثل توجُّهات التوسُّع الروسي على حساب الأراضي والمياه الأوكرانية، أو الإجراءات الاستفزازية الصينية تجاه تايوان، وعدم استبعاد غزوها لإعادتها (إلى الوطن الأم) - وهو التعبير الذي استخدمه الرئيس بوتين في خطاب 9 مايو الماضي - وكذلك استعراض الصين القوة الجوية ضد اليابان، أو تشجيع كوريا الشمالية على إطلاق صواريخ باليستية تجاه بحر اليابان؛ حيث وصلت مؤخرًا إلى ثمانية صواريخ خلال أقل من خمس دقائق! في سابقة هي الأولى من نوعها في سلسلة التصاعد الكوري، وتوقيع اتفاق صيني أمني مع جزر سليمان جنوب المحيط الهادئ في أبريل الماضي.

الاحتواء الأمريكي والغربي المزدوج منذ الأزمة الأوكرانية

أولًا- تجاه روسيا: تقلص الاحتواء العسكري إلى مستوى الحرب بالوكالة بإمدادات تسليحية إلى أوكرانيا، تدرَّجت من الأسلحة الخفيفة إلى الثقيلة، ومن التقليدية إلى فوق التقليدية والسيبرانية، وهي المرة الأولى التي يُستخدَم فيها جيش نظامي للحرب بالوكالة بدلًا عن الميليشيات المسلحة، كما فعلت الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي. وانصرف الاحتواء الاقتصادي إلى العقوبات الاقتصادية التي طالت سلبياتها بعض الدول الأوروبية التي تعتمد كليًا أو جزئيًا على الغاز الروسي، واضطرارها إلى الدفع بالروبل الروسي بدلًا من الدولار، مع توقع تفاقم تلك الأزمة مع قدوم الشتاء.

ثانيًا- تجاه الصين: لم يُرصد أي احتواء عسكري أمريكي غربي أو حتى تفعيل لمحور وتحالف أوكوس، بل اقتصر النشاط العسكري على زيادة حجم ومعدلات التدريبات المشتركة مع كوريا الجنوبية واليابان، مع زيادة المرور البحري الأمريكي والبريطاني المتاخم للصين عبر مضيق تايوان، وأيضًا بحر الصين الشرقي. أما اقتصاديًا فحدث عكس الاحتواء بهدف كسر حدة التوتر ومحاولة إبعاد الصين عن روسيا قدر الإمكان.

ونخلص مما سبق إلى استعراض واحد من أهم الأدبيات الاستراتيجية، وهو الجيوستراتيجي، الذي يشمل المزج بين الجغرافيا ومكوناتها اليابسية والبحرية والجوية والفضائية من جهة، والاستراتيجية من حيث مَنشئها ومكوناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، مع تأثير كبير للجغرافيا على الاستراتيجية، وتأثير محدود في الحالة العكسية، مثل قناة السويس. وتم الإسقاط والتطبيق للمفهوم النظري على مثال فعلي لكل من روسيا وأوكرانيا بوجه عام، ثم الانعكاس على حالة الحرب التي لا تزال قائمة، وكيف انعكس مفهوم الجيوستراتيجي على بناء القوات المسلحة لتحقيق العقيدة العسكرية التي قد تتغير من حقبة زمنية إلى أخرى طبقًا للموقف الجيوسياسي للدولة ومحيطها وعدائياتها الآنية والمنتظرة.

ولكننا لم نتعرض في العقيدة القتالية إلى كيفية وأسلوب تنفيذها في المستويات المختلفة التكتيكية والتعبوية (العملياتية) والاستراتيجية، إلا بجزء يسير فرضه سير القتال في حرب تقليدية بها الجديد كالضربة الصاروخية الافتتاحية بدلًا من الضربة الجوية، مع التوسع في استخدام الأسلحة فوق التقليدية، وخاصةً المُسيَّرات والصواريخ، والفضاء الرحب للحرب الإلكترونية والسيبرانية، لتأخذ منحى آخر حربًا بالوكالة يتكفَّل فيها الغرب بالسلاح والتمويل (بهدف إضعاف روسيا، كما قال وزير الدفاع الأمريكي)، وينفذها الجيش الأوكراني لاستمرار الصمود؛ لمحدودية القدرة والاختيارات، فلننتظر ونراقب ونحلل.

كما ثبت فشل نظرية (كلينتون) للاحتواء الأمريكي المزدوج لكل من روسيا والصين في آن واحد في أول اختبار لوضع النظرية موضع التنفيذ خلال الأزمة الأوكرانية؛ فقد تقلَّص الاحتواء لروسيا إلى حرب بالوكالة باستخدام الجيش الأوكراني، مع عقوبات اقتصادية أثَّر جزء منها بالسلب على الحلفاء الغربيين، وأدت الأزمة إلى تقارب روسي صيني أجبر الولايات المتحدة على عدم القدرة على تفعيل تحالفاتها السياسية والعسكرية في (الإندوباسيفيك) الذي سبق أن تناولته النظرية بأنه قرن أمريكي، بل باتت تتحسَّب لعمل عسكري صيني لضم تايوان (فورموزا) إلى الوطن الأم، وهو التعبير الذي استخدمه الرئيس بوتين عن التوسُّعات الروسية في جورجيا والقرم وأخيرًا في أوكرانيا، وهو ما قد يدفعه شمالًا صوب فنلندا وبحر البلطيق.

توظيف نوعي: الأسلحة غير التقليدية في الحرب الروسية الأوكرانية

تُعد الحرب الروسية الأوكرانية أضخم صراع تشهده أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستخدمت خلالها الأسلحة التقليدية والنوعية المتنوعة والحديثة. فمنذ بداية العمليات العسكرية، كان من الواضح التفوق العسكري للقوات الروسية على نظيرتها الأوكرانية في شتى جوانب الحرب التقليدية، لكن الطائرات المسيرة والصواريخ الكروز والباليستية كانت أهم العناصر الرئيسية في إدارة وتوجيه الحرب؛ إلا أن الطائرات المسيرة (الدرونز) قد شكّلت لكييف فرصة لتعديل الاختلال الكبير في ميزان القوى مع روسيا. ونستعرض تاليًا ملامح توظيف الأسلحة فوق التقليدية بمجريات الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيرات هذا التوظيف على حالة التوازن الميداني بين الطرفين المتحاربين.

لواء.أ.ح.د/ أسامة ابراهيم

مستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

أكاديمية ناصر العسكرية العليا

أولًا- الطائرات الموجهة بدون طيار (الدرونز)

لعبت الطائرات المسيرة (الدرونز) دورًا بالغ الأهمية في الحرب الأوكرانية، وكانت أبرز الأدوات في الحرب ولاعبًا خطيرًا غيّر مسار المعارك، مما دفع القوى -كالولايات المتحدة وأوروبا- لتكثيف جهودها من أجل تطوير تكنولوجيا قادرة على مواجهة وإسقاط أعداد كبيرة من طائرات الدرونز الروسية المعادية.

ويلاحظ أن كافة المتحاربين اتجهوا في توقيت مُبكر لاستخدامات الطائرات بدون طيار (الدرونز) في مجريات القتال، ولم يحدث في تاريخ الحروب أن استخدمت الطائرات المسيرة بتلك الكثافة التي تستخدم فيها في الحرب الأوكرانية؛ حيث اتضح استخدام القوات الأوكرانية للطائرات المسيرة بشكل مكثف في المراحل الأولى في الحرب لرصد أرتال القوات الروسية، وضرب آلياتها عبر الكمائن التي ظهرت فيها أدوار واضحة لطائرات "بيرقدار" المسيرة التركية الصنع، والتي حصلت عليها أوكرانيا قبل اندلاع الحرب، وقد نشر الجيش الأوكراني تسجيلًا مصوّرًا يُظهر هجومًا بمسيّرات "بيرقدار" استهدف رتلًا عسكريًا روسيًا.

وعلى الجانب الآخر، كان أبرز ظهور للطائرات الروسية بدون طيار هو الضربة التي أبلغت عنها وزارة الدفاع الروسية في مارس 2022، حيث أطلقت طائرات درونز من طراز "أوريون" (بمدى 250 كم، وارتفاع 7500م، وقدرة تشغيل تصل إلى 48 ساعة) لاستهداف مواقع عسكرية وحيوية عبر عمليات الاستطلاع وجمع المعلومات وتنفيذ الهجوم ومعاونة أعمال قتال المدفعيات والصواريخ.

طائرة "أوريون" المسيرة

أ. تطور المهام والأدوار:

تطورت مهام واستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار (الدرونز) في العمليات العسكرية بالحرب الأوكرانية خلال ثلاث مراحل (مهام) رئيسية؛ الأولى، تمثلت في دعم القوافل والاستطلاع، وتحديد مواقع القوات والأسلحة والمعدات، وتوفير الإحداثيات لتنفيذ الضربات، وقد وضحت هذه المرحلة بدراسة الخسائر التي لحقت بالقوافل الروسية، في بداية العمليات (الهجوم الروسي) والتي تشير إلى أن خسائر المركبات والشاحنات الروسية بلغت ذروتها في الأسبوع الأول وانخفضت منذ ذلك الحين. فمن الصعب تقييم سبب هذا التغيير، ولكن من المحتمل أن الزيادة في حماية القوافل باستخدام الطائرات الروسية بدون طيار قد سمح للقوات الروسية بتقليل خسائرها واستباق الكمائن الأوكرانية.

طائرة "أورلان10-" المسيرة

والمهمة الثانية، تمحورت حول اكتشاف وتحديد أهداف المدفعية، وتوفير المعلومات الخاصة بها مع تصحيح الأخطاء وتحديد نتيجة الضرب، وذلك من خلال مرافقة الطائرات المسيرة من طراز "أورلان - 10" (Orlan – 10)، لتشكيلات المدفعية الروسية عند تنفيذ مهامها ضد العناصر الأوكرانية حيث استخدمت على نطاق واسع، كما يمكنها تنفيذ هجمات ضد أهداف في مهام انتحارية (تعمل كقذيفة من خلال استخدام مقذوفات موجهة بالليزر عيار 152 ملم، تضيء لطائرة بدون طيار هدفًا بالليزر لتوجيهها نحو الهدف). أما المهمة الثالثة، فارتبطت بالضربات الاستطلاعية، وهي استخدام الاستطلاع والقيادة والسيطرة لتنسيق الضربات الصاروخية أو المدفعية بعيدة المدى ضد أهداف في أعماق العمليات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الضربة الصاروخية على مركز «Retroville» للتسوق في أوكرانيا.

ب. دور الطائرات المسيرة في تغيير قواعد الحرب:

بعد سبعة أسابيع من انطلاق الهجوم الروسي على أوكرانيا، أثبتت طائرات الدرونز -من الطرفين- أهميتها البالغة في فن الحرب، وإن كان الأوكرانيون من موقع الدفاع سجلوا نتائج إيجابية ضد الجيش الروسي الضخم، حيث عمل فريق مدني مع الوحدات العسكرية الأوكرانية على إيقاف قافلة من الدبابات والمركبات المدرعة التي كانت تتجه إلى كييف، وذلك باستخدام العديد من الطائرات الدرونز الأوكرانية "سويتش بليد"، والتركية "بيرقدار2-TB "، والأمريكية "أيرو سيبس"، وأيضًا التجارية (رخيصة الثمن)؛ حيث سببت خسائر كبيرة في صفوف القوات الروسية المدرعة التي تكلف ملايين الدولارات، مما جعل الطائرات المسيرة تعيد كتابة بعض قواعد الحرب.

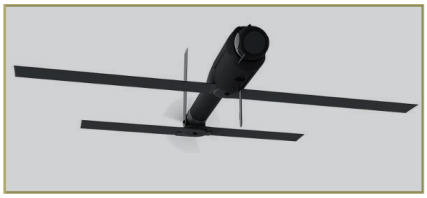

طائرة "سويتش بليد" المسيرة

كما أثبتت الطائرات المسيرة أنها أعين القوات في السماء للجانبين، ليس فقط لشن هجمات للجانب الروسي ونجاحها، وإنما أيضًا للأوكرانيين لتحقيق الدفاع عن القوات والمدن الأوكرانية من خلال الاستطلاع وجمع المعلومات ورصد تحركات القوات والمعدات الروسية، مما مكنها من تقليص الخسائر وإنقاذ المقاتلين والشعب الأوكراني. وبشكل عام، فهي أداة رئيسية ومفيدة للغاية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في مناطق الحرب الحديثة، وستظل حاضرة ومؤثرة بقوة لفترة طويلة قادمة، لأنها تشكل حماية من ناحية وتهديدات تكتيكية متزايدة من ناحية أخرى على كافة الاتجاهات والمحاور.

وكانت مسيرات بيرقدار التركية أبرز الطائرات بدون طيار التي يعتمد عليها الجيش الأوكراني في عملياته ضد القوات الروسية، وتواترت التقارير والمواد الإعلامية العسكرية الأوكرانية للضربات التي نفذتها قواتها باستخدام تلك المسيرات، حيث أصبحت مقاطع الفيديو جزءًا مهمًا بشكل متزايد في حرب المعلومات الأوكرانية؛ لمنح الروس سببًا ليخشوا عدوهم، وإعطاء دفعة لمعنويات الأوكرانيين وسط مخاوف من الهجومات العسكرية القادمة. ورغم كونها طائرات مسيرة صغيرة وخفيفة الوزن (أخف بحوالي سبع مرات من الطائرة بدون طيار طراز "ريبر" الأمريكية)، إلا أن التقديرات الأمريكية والأوروبية تشير إلى أنها ساهمت في إبطاء تقدم روسيا، وكشفت عن نقاط ضعف غير متوقعة في الجيش الروسي.

طائرة "بيرقدار TB-2 " المسيرة

ومع دخول الحرب الأوكرانية شهرها السابع، كثفت أطراف الأزمة من وتيرة التفتيش في خياراتها عن سبل لـ"الانتصار"، وبينما سارعت القوى الغربية إلى إمداد حليفتها كييف بأنواع مختلفة من الأسلحة والمنظومات الصاروخية، كانت روسيا على موعد مع الطائرات المسيرة التي تتفاوض مع إيران على اقتنائها. ففي شهر يوليو 2022، صرح مسئولون في البيت الأبيض بأن المعلومات الاستخباراتية، التي رفعت عنها السرية مؤخرًا، تشير إلى أن طهران تستعد لتزويد روسيا بـ"مئات" من الطائرات بدون طيار لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا، كإحدى نتائج اجتماع رؤساء روسيا وتركيا وإيران في طهران.

وأشار مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، إلى أن "إيران تستعد لتدريب القوات الروسية على استخدام هذه الطائرات، مع تحديد جلسة تدريب أولية في أقرب وقت في أوائل يوليو "، ولم يحسم المسئول الأمريكي ما إذا كانت إيران قد سلمت أيًا من هذه الطائرات إلى روسيا بالفعل، موضحًا أن الأنباء عن إمداد إيران روسيا بالطائرات بدون طيار دليل على أن الهجمات الروسية ضد أوكرانيا في الأسابيع الأخيرة تأتي جراء تكلفة "باهظة" لاستنفاد أسلحتها.

ورجحت تقارير أن اتجاه إيران لبيع أسلحة لروسيا لاستخدامها في حربها ضد أوكرانيا سيدخلها في نوع من حرب الوكالة بين روسيا والغرب في الفناء الخلفي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وستكون الرسالة الموجهة إلى إدارة جو بايدن هي أن طهران يمكنها نشر نفوذها في مناطق الصراع البعيدة، حيث تمتلك الولايات المتحدة مصالح. وفي حين لم يُعرف عن الطائرات بدون طيار الإيرانية أن الجيوش في جميع أنحاء العالم تسعى وراءها، إلا أنها تشكل تهديدًا قويًا لخصومها، فلقد كانت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية إيران العسكرية ولفتت انتباه المسئولين الأمريكيين لاستخدام إيران أو الحوثيين لها ضد السعودية والإمارات. كما سيكون وصول الأسلحة الإيرانية إلى أكبر صراع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية علامة فارقة في صناعة الأسلحة الإيرانية ومكانتها كدولة مصنعة للأسلحة، وهي مناسبة جديدة لاستخدام أسلحة طهران ليس فقط من قبل دولة فاعلة، ولكن قوة عسكرية فوق إقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المخاوف الغربية من تلك الخطوة تتصل بحدود الضرر الذي يمكن أن تحدثه تلك الطائرات المسيرة من الناحية التكتيكية، رغم أملها ألا تحدث فرقًا كبيرًا من الناحية الاستراتيجية. ولكن إذا بدأت إيران في نقل طائرات مسيرة أكثر تطورًا، أو ساعدت في تهريب مكونات تفتقر إليها روسيا، أو ربما تفاوضت على بيع أسلحة أخرى مثل الصواريخ، فقد تكون جميع الرهانات مطروحة، وفقًا للتقديرات الغربية. وارتباطًا بذلك، نتذكر أن "الدبابة كانت أساسية في حسم المعارك في مرحلة ما"، لكن الآن الطائرات الدرونز هي من أبرز الأنظمة والأسلحة الأكثر حسمًا للمعارك، وهو ما تأكد بشكل عملياتي واسع في الحرب الأوكرانية، على الرغم من استخدام الطائرات الدرونز القتالية في أماكن مختلفة حول العالم (مثل: العراق، وأفغانستان، وليبيا، واليمن.. وغيرها).

ج.مكافحة الطائرات المسيرة (الدرونز):

أعلنت روسيا أنها استخدمت سلاحًا كهرومغناطيسيًا متقدمًا لأول مرة "نظام ستوبور" لمواجهة وتحييد الطائرات المسيرات الأوكرانية، ويرسل "نظام ستوبور" نبضة كهرومغناطيسية لمنع القناة المستخدمة لتوجيه وتشغيل الأنظمة الموجهة، ونتيجة لذلك تفقد الطائرات الموجهة بدون طيار الاتصال بوحدات التحكم الخاصة بها وتتحطم على الأرض.

ويمكن لنظام "ستوبور" أيضًا حجب كاميرات الطائرات بدون طيار وقنوات الملاحة والإرسال الخاصة بها)، كما تستعين روسيا خلال عملياتها العسكرية بأجهزة إلكترونية منها محمل على الدرونز في أعمال تدمير أو تعطيل إلكترونيات القوات الأوكرانية، وإسكات الاتصالات والتشويش والاستطلاع، ويأتي هذا التطور في الوقت الذي تواصل فيه القوات الروسية شن هجماتها في عدة جبهات.

وقد أعلنت شركة "إيبيروس" الأمريكية، مطلع إبريل 2022، عن حل لهذه المشكلة من خلال تثبيت نظام يُدعى "ليونيداس بود" داخل عبوة تنبعث منها موجات ميكروويف فائقة الطاقة وذات دقة عالية، وتركيبها أسفل طائرات الدرونز الثقيلة، وبذلك تتمكن من إسقاط أسراب من طائرات الدرون المعادية بسرعة خلال تحليقها.

ثانيًا- الصواريخ الكروز

تعتبر الصواريخ الكروز من أهم الأسلحة المستخدمة في الحرب الروسية الأوكرانية؛ لما تحدثه من فرق في العمليات العسكرية في ضوء ما تمتلكه من مزايا، أهمها استهداف عمق العدو مهما كانت قوته العسكرية. فالصواريخ

الكروز سلاح ذكي الدفع يطلق عن بعد مما يسمح لها بتجنب مواجهة الدفاعات وهو أشبه بالطائرة الموجهة بدون طيار (الهدف)، ويطلق عليه اسم الجوال فهو يبحث عن هدفه ويصيبه في وقت قياسي، ويعمل ضد الأهداف الثابتة والمتحركة، وهذا ما يميزه عن الصواريخ الباليستية، ويمكن إطلاقه برًا وبحرًا وجوًا.

أ. أنماط توظيف أنظمة صواريخ كروز بالمعارك:

ركّز الجيش الروسي على استخدم الصواريخ الكروز الروسية الدقيقة "كاليبر" متعددة المهام، حيث تطلق من البر والبحر والجو، وهي ذات رؤوس حربية متنوعة طبقًا للمهام في المعارك البحرية أو الهجوم البري والجوي. ويشكل الصاروخ الدعامة الأساسية في القصف البري بواسطة البحرية الروسية، كما يعد أحد أهم الأسلحة وأكثرها فتكًا في الجيش الروسي، وهي صواريخ صعبة الاكتشاف بالنسبة للرادارات بسبب صغر قطرها والطلاء الذي يمتص موجات الرادار، وتعد من الأسلحة الدقيقة التي استخدمتها القوات الروسية ضد المنشآت العسكرية والحكومية الأوكرانية في العديد من المدن والمناطق الأوكرانية خاصة في كييف وخاركوف وماريوبول.

ويشكل الصاروخ "أونيكس 3 إم 55" أساس منظومة "باستيون" الروسية للصواريخ الساحلية، وهو صاروخ متعدد المهام ومتوسط المدى وذلك بعد إدخال تعديلات في تصميمه كُشف عنها عام 2021، ويُعرف تجاريًا باسم "ياخونت" التي يمكن أن تدمر منصاته أهدافا بحرية وأرضية على حد سواء. كما يعتمد الجيش الأوكراني على مجموعة من الأسلحة السوفيتية الصنع التي يستخدمها الجيش الروسي، من راجمات الصواريخ المتعددة والمدافع، لكنه لا يمتلك أسلحة دقيقة متطوّرة بعيدة المدى، مثل صواريخ كروز من طراز "كاليبر"، إلا أن أوكرانيا قد تمكنت من إنتاج صاروخ كروز أطلق عليه اسم "نيبتون" وهو صاروخ مضاد للسفن قادر على تدمير هدف في نطاق 300 كم، وعادة ما يطلق من الشاطئ مستهدفًا تدمير سفن داخل البحر وقد تم دخوله الخدمة في أغسطس 2020.

ب. أبرز الصواريخ الكروز في الحرب الروسية الأوكرانية:

1. الصواريخ الكروز الأوكرانية: استطاعت أوكرانيا تدمير أكبر سفينة حربية روسية في البحر الأسود، السفينة "موسكفا"، قائدة أسطول البحر الأسود، باستخدام الصواريخ الكروز طراز "نبتون" للمرة الأولى في 15 أبريل 2022، وهو صاروخ عادة ما يطلق من الشاطئ مستهدفًا تدمير سفن داخل البحر، حيث أصاب الأسطول الروسي. وكشفت البحرية الأوكرانية، في 12 يوليو 2022، أن القوات الروسية تواصل الاحتفاظ بسبع سفن حربية مسلحة بصواريخ كروز" كاليبر" في البحر الأسود لتنفيذ ضربات صاروخية، كما تواصل السيطرة على الاتصالات البحرية في بحر آزوف.

صاروخ كروز طراز "نبتون"

كما أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، في 16 أبريل 2022، أن الطائرات الروسية طراز "سوخوى35-" كانت قد أقلعت من مطار "بارانوفيتشي" البيلاروسي لتوجيه ضربات صاروخية على منطقة لفيف، وتمكنت القوات الأوكرانية من تدمير أربعة صواريخ كروز أطلقتها المقاتلات الروسية. وأعلنت القيادة الجوية الغربية الأوكرانية، في 24 يوليو 2022، أن قواتها صدت ضربة صاروخية شنتها القوات الروسية على منطقة "خميلنيتسكي" من البحر الأسود، وتمكنت قوات الدفاع الجوي الأوكرانية من إسقاط ثلاثة صواريخ كروز من طراز "كاليبر".

2. الصواريخ الكروز الروسية: أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن صواريخ كروز "كاليبر" أُطلقت من إحدى السفن بالبحر الأسود، في 14 يوليو 2022، قد استهدفت اجتماعًا لعناصر من قيادات القوات الجوية الأوكرانية مع ممثلين لموردي أسلحة أجانب في وسط مدينة "فينيتسيا"، وهي مدينة أوكرانية بعيدة عن الخطوط الأمامية للعمليات العسكرية. وقامت القوات البحرية الروسية بإطلاق صواريخ كروز روسية طراز "كاليبر" من إحدى سفن السطح بالبحر الأسود، في 29 يوليو 2022، استهدفت أهدافا حيوية ودَمّرتها بالقرب من مدينة "تشورتكيف" غرب أوكرانيا، تمثل في مستودع كبير لأنظمة صواريخ مضادة للدبابات وأنظمة دفاع جوي محمولة وقذائف زودت بها الولايات المتحدة والدول الأوروبية أوكرانيا، ولم يشهد غرب البلاد إلا ضربات صاروخية روسية متقطعة استهدفت خصوصًا المنشآت العسكرية التي تُنقل إليها الأسلحة الغربية قرب كييف.

كما أطلقت القوات الروسية صاروخ كروز من طراز "كاليبر" استهدف قاعدة عسكرية في منطقة "فيشجورود" شمال كييف، حيث أكد "أوليكسي جروموف" أحد المسئولين في هيئة أركان القوات المسلحة الأوكرانية، أن "الضربة التي تعرّضت لها القاعدة العسكرية في شمال كييف دمرت أجزاء من القاعدة، وأشار إلى تمكن القوات الأوكرانية من إسقاط صاروخ كروز روسي آخر أيضًا. وقامت القوات البحرية الروسية بإطلاق صواريخ كروز من طراز "أونيكس إم 55 - ياخونت "، من إحدى سفن السطح أصاب مطار "أرتسيز" في أوديسا، ودمر مراكز تحكم الطائرات المسيرة الأوكرانية به.

صاروخ كروز من طراز "كاليبر"

ثالثًا- الصواريخ الباليستية

صارت الحرب الروسية الأوكرانية مسرحًا لاختبار واستخدام أسلحة تظهر لأول منها في الحروب

بين الدول، ومن بينها الصواريخ الباليستية، وهو ما كشف عنه الجيش الروسي بتأكيده أنه استهدف مناطق في أوكرانيا بصواريخ باليستية في أول استخدام لها، ويأتي ذلك في خضم سباق التسلح بين القوى الكبرى. وتحتل الصواريخ الباليستية عملياتيًّا مكانة الصدارة في الحرب الروسية الأوكرانية؛ لما تتميز من أنها أقل تكلفة من الطائرات قياسًا على تأثيرها المدمر، وهي بالطبع لن تلغي أدوار الأسلحة الأخرى، إذ تتمثل أهمية الصواريخ على مختلف أنواعها ومهامها في أنها قادرة على تعديد الأهداف والمدن بسهولة، مما يجعلها من وسائل الضغط على الخصوم لإملاء السياسات، وهذا متاح بسهولة للروس على كامل الأراضي الأوكرانية.

أ. أبرز الصواريخ الباليستية والفرط صوتية بالحرب الروسية-الأكرانية:

1. أبرز الصواريخ الباليستية والفرط صوتية الروسية:

- الصواريخ الباليستية "إسكندر": صاروخ أرض/ أرض باليستي قصير المدى يستخدم في القصف التكتيكي ضد طائفة متنوعة من الأهداف مثل تجمعات المشاة والآليات والقواعد الجوية ومواقع الرادار ومواقع الدفاع الجوي ومرابض المدفعية ومواقع القيادة والسيطرة، ويصل مداها إلى (500) كم، وبسرعة قصوى تصل إلى (2000) متر / ثانية، ويمكنه إصابة الأهداف بدقة عالية يصل قطرها إلى (-5 7) متر، كما يمتاز الصاروخ الباليستي"إسكندر" بأنه يمكنه التحليق على ارتفاع منخفض يقلل من إمكانية اكتشافه بالرادارات، ويجعل استهدافه من قبل أنظمة الدفاع الجوي أكثر صعوبة، كما يمكنه من أداء مناورة عالية وغير متوقعة مثل التسلق بسرعة للأعلى لإرباك أنظمة الدفاع الجوي، ويحمل رأسًا متفجرًا بقدرة تدميرية هائلة، وتم تصميم هذا الصاروخ ليحمل رأسًا متفجرًا بقدرة تدميرية عالية، لتدمير عدة أهداف متنوعة مثل أنظمة الصواريخ والمدفعية بعيدة المدى، والطائرات والمروحيات في مراكز القيادة والمطارات ومراكز الاتصالات، إضافة إلى المباني الكبيرة والمنشآت الحصينة.

منظومة الصواريخ الباليستية "إسكندر"

الصواريخ الباليستية "كينجال" :صواريخ فرط صوتية (صواريخ أسرع من الصوت) تستطيع تدمير أهداف على مدى (1000) كم وبسرعة تصل لحوالي (12 ألف) كم / الساعة، وكلمة "كينجال" تعني الخنجر، وهذا النوع من الصواريخ يختلف عن الصواريخ الباليستية المشابهة، حيث يملك قدرة كبيرة ودرجة دقة عالية (لا يمكن أن ينحرف عن الهدف المراد إلا لمسافة متر واحد فقط)، وعلى تفادي إسقاطه من طرف أنظمة الدفاع الجوي الأرضية، بفضل ارتفاعه وطيرانه على مستوى منخفض ويحلق بسرعة متفوقة بمقدار (10) أضعاف سرعة الصوت، وتمثل هذه الصواريخ خطرًا كبيرًا على الدول المجاورة لروسيا، وقد وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه "لا يُقهر" عندما تم الكشف عنه لأول مرة عام 2018، وأكدت موسكو على استخدامه في الحرب الأوكرانية.

صاروخ باليستي - فرط صوتي طراز "كينجال"

2. أبرز الصواريخ الباليستية الأوكرانية:

يعتمد الجيش الأوكراني على المجموعة ذاتها من الأسلحة سوفيتية الصنع التي يستخدمها الجيش الروسي، من راجمات الصواريخ المتعددة والمدافع، لكنه لا يمتلك أسلحة دقيقة متطوّرة بعيدة المدى، مثل صواريخ «إسكندر» الباليستية وصواريخ كروز من طراز «كاليبر» التي لدى نظيره الروسي. ويمتلك الجيش الأوكراني صواريخ من طراز «توشكا- يو» الباليستية قصيرة المدى التي تعود إلى الحقبة السوفيتية، وهي صواريخ باليستية تكتيكية تنقل على عربات قبل إطلاقها، بمدى يصل إلى (180) كم ودقة إصابة تصل إلى (45) مترًا.

منظومة صواريخ من طراز "توشكا- يو"

وتحمل هذه الصواريخ رأسًا متفجرًا قويًا يستخدم لضرب أهداف مثل مراكز القيادة والاتصالات والمستودعات ومرافق التخزين ومحطات السكك الحديدية والموانئ، إلا أن دقة الإصابة ضعيفة نسبيًا مقارنة بالصواريخ الروسية الحديثة. ومن ناحية أخرى، أعلنت أوكرانيا استلام الشحنة الأولى من منظومة متطورة من قاذفات الصواريخ "الميلرز"، لتضاف إلى ترسانة من المدفعية البعيدة المدى سبق أن قدمها الغرب لأوكرانيا، في 15 يوليو 2022.

ب. أبرز الاستخدامات للصواريخ الباليستية للطرفين:

قامت القوات الروسية باستخدام صواريخ "كينجال" لقصف أحد الأهداف الحيوية الأوكرانية، 15 إبريل 2022، في سابقة هي الأولى لاستخدام هذه النوعية، حيث استهدفت مستودع أسلحة في قرية صغيرة على بعد (100) كم من الحدود الأوكرانية الرومانية. وفي 17 يوليو 2022، نفذت القوات الروسية عملية باستخدام الصواريخ "الكينجال" حيث دمرت مصنعًا ينتج أجزاء من صواريخ الباليستية "توشكا- يو" بمدينة "دنيبرو" الأوكرانية.

كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية، مطلع أغسطس 2022، أن أنظمة الصواريخ الروسية "إسكندر" استهدفت ثلاثة مواقع قيادة للجيش الأوكراني في إقليم "دونيتسك" شرقي أوكرانيا، ومنطقة "زابوروجيا"، وقوات ومعدات في مناطق مختلفة، ودمرت أربعة مستودعات ذخيرة أوكرانية.

ملاحظات أساسية

ارتباطًا بتوظيف الطائرات الدرونز في الحرب الأوكرانية، سعت العديد من القوى الدولية لإيجاد الحلول لمواجهة الطائرات المسيرة في كافة الحروب، في ضوء ما أظهرته الحرب من دور مهم للطائرة بدون طيار (الدرونز)، حيث أدت دورًا جوهريًا في بداية العمليات العسكرية لصالح الجيش الأوكراني في مجال الاستطلاع وقصف الأهداف المعادية، لكن هذا الدور تراجع بقوة بعد فترة نتيجة قدرة الجيش الروسي على التصدي لهذه الطائرات وإيجاد الحلول في كبح جماح هذه الطائرات.

- تحتل الصواريخ عملياتيًا مكانة الصدارة في الحرب الروسية الأوكرانية، وهي بالطبع لن تلغي أدوار الأسلحة الأخرى، إذ تتمثل أهمية الصواريخ على مختلف أنواعها ومهامها في أنها قادرة على تهديد العمق والمدن بسهولة، مما يجعلها من وسائل الضغط على الخصوم لإملاء الشروط، وهذا متاح بسهولة للروس في الأرض الأوكرانية.

- إن استخدام الصواريخ «كينجال» لا يمنح روسيا تفوقًا استراتيجيا في أوكرانيا، بقدر ما يعزز العامل النفسي والثقة الناتجة عن دفع موسكو بأحد أبرز إنتاجاتها ذات القوة التدميرية إلى المعركة، أي بمعنى أن له تأثيرًا في مجال الدعاية النفسية توجيه ضربة معنوية لإخافة وترويع دول الناتو.

- يمكن النظر لاستخدام روسيا أسلحة وصواريخ تستخدم لأول مرة بمثابة رسائل للغرب الذي يستمر في تزويد أوكرانيا بالسلاح، بأن الجيش الروسي لم يستخدم بعد كامل قوته، كما أنها لا تخرج أيضًا عن سياق الرسائل للقوات الأوكرانية، بأن كل ما يصلهم من سلاح غربي لن يغير في موازين القوى شيئًا.

- إن الحرب الأوكرانية قد تؤدي إلى تغير "الفهم العسكري للنزاعات في ضوء ما تظهره الحرب من حالة "لا غالب ولا مغلوب" مع استمرار الدعم الغربي الأوكرانية واستعداد الحكومات الغربية لصراع طويل الأمد مع روسيا. ناهيك عن كون القتال في أوكرانيا بمثابة "حرب استنزاف مدمرة"،

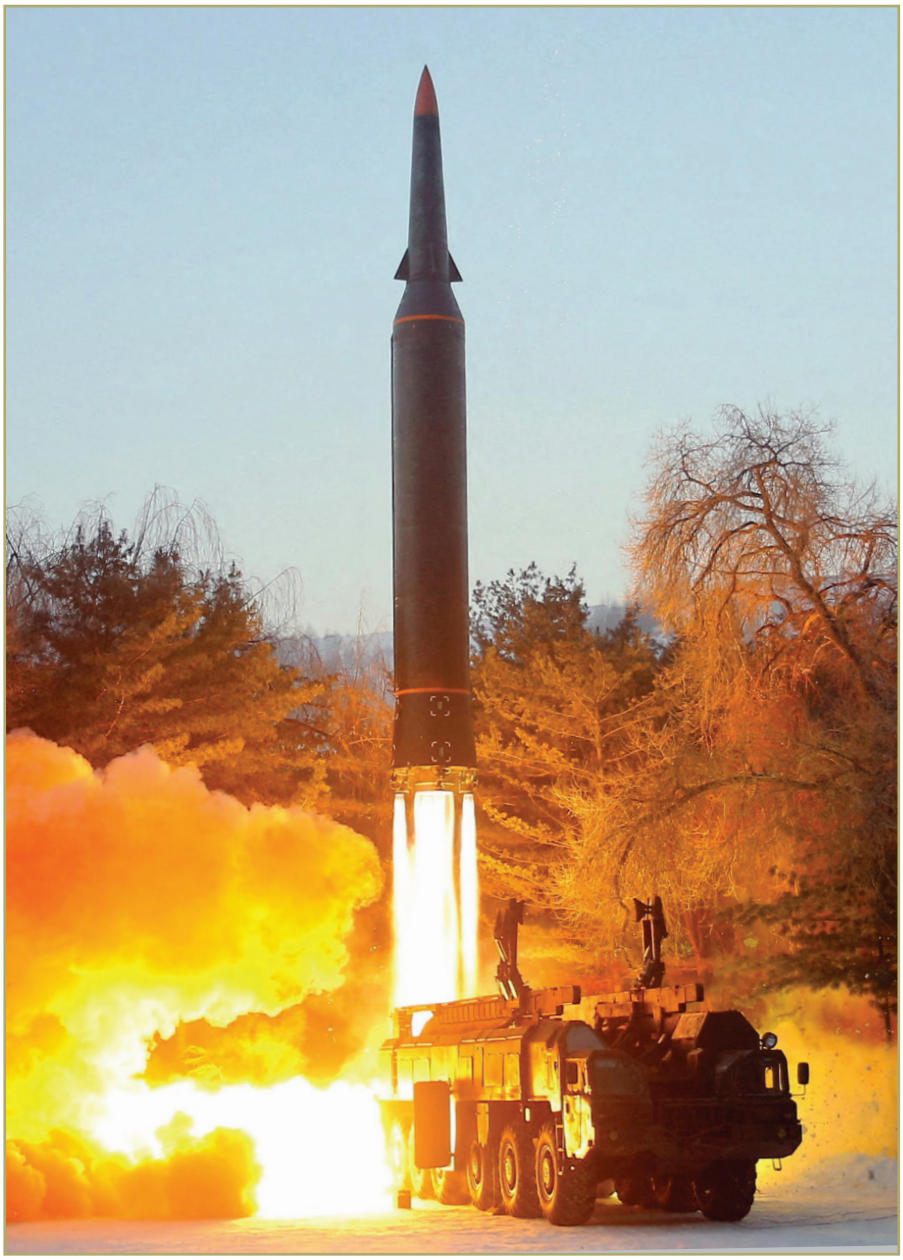

شنتها الصواريخ الدرونز والمدفعية الثقيلة، وهو ما يجعلها حرب آليات تقليدية بخصائص حديثة استحضرت ذكريات القتال في الحربين العالميتين.

وفي الختام، يمكن القول إن الحرب الروسية الأوكرانية قد أبرزت العديد من الدروس المستفادة في كافة المجالات، خاصة في المجال العسكري، حيث إدراك الدول والقوى على كافة المستويات (إقليمية ودولية)، بعد مرور فترة ليست بقصيرة (خمسة شهور)، أن أفضل أسلوب لحماية الدولة من أي حرب هو أنه "إذا كنت تريد تجنب الصراع، فمن الأفضل أن تكون مستعدًا للقتال". كما أظهرت هذه الحرب ضعف التخطيط والتحكم في القوات كبيرة حجم على مستوى القيادات في الجيش الروسي بالرغم من الوقت الكافي الذي كان لدى هذه القيادات للتخطيط لغزو أوكرانيا وذلك منذ 2014. كما تجلت الحقيقة حول أن ساحة المعركة الحديثة ليس لها حدود، ولا توجد بها مناطق لإخفاء القوات؛ فالطائرات دون طيار والمراقبة الإلكترونية والمراقبة الفضائية والصواريخ تجعل الأمر أصعب مما كان عليه قبل بضع سنوات.

القوة الفضائية في الحرب الأوكرانية: تقييم الأداء القتالي لسلاح الجو الروسي

بعد مضى 6 أشهر على الحرب الروسية - الأوكرانية، لا يبدو أن هناك مدى قريب لانتهاء الحرب، وخاصةً بعد إعلان وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن "الأهداف الجغرافية للعمليات الخاصة في أوكرانيا تغيرت من لوهانسك ودونيتسك إلى مناطق أخرى"، في الوقت الذي لم يكن يتوقع معظم المفكرين العسكريين والسياسيين أن تمتد الحرب لفترة طويلة.

لواء.أ.ح.طيار/ عماد عبد المحسن

مستشار بمركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

أكاديمية ناصر العسكرية العليا

ويمتلك الجيش الروسي قوة عسكرية أضعاف نظيره الأوكراني، يحتل بها (الجيش الروسي) المرتبة الثانية على المستوى العالم، بينما يحتل الجيش الأوكراني المرتبة 22. وقبيل الغزو الروسي لأوكرانيا، توقّعت أجهزة الاستخبارات الأميركية أن تشن موسكو هجوماً عنيفاً عبر عملية حشد سريعة لقواتها الجوية، من أجل بسط سيطرتها على الأجواء الأوكرانية، ولكن الأيام الستة الأولى أسقطت هذه التوقعات، إذ شهدت استخداماً أقل حدة بكثير من قبل موسكو لقواتها الجوية، إلى درجة تركت المسؤولين الأميركيين في حيرة عن طرح تفسير دقيق لدوافع موسكو لتجنب المخاطرة.

ويتناول هذا المقال التاريخ الحديث لتكوين القوة الجوية الفضائية الروسية، ثم استراتيجية استخدام القوة الجوية بشكل عام فى الحروب، واستراتيجية روسيا الاتحادية لأسلوب استخدام القوات الجوية فى العمليات الحربية فى أوكرانيا، نشاط القوات الجوية الروسية العملياتية التي تمت فعلياً أرض الواقع، ثم بحث الأسباب والمحددات التي أثرت على اسلوب الاستخدام، والدروس المستفادة - حتى الآن - من خلال احداث الحرب.

تكوين القوة الجوية الفضائية الروسية

عقب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى 15 جمهورية مستقلة في ديسمبر 1991، انقسمت القوات الجوية السوفيتية بين هذه الدول الخمسة عشر، أخذت روسيا غالبية الطائرات الحديثة و65% من الأفراد العاملين في القوات الجوية السوفييتية السابق، كم ضمت إليها أيضا مراكز القيادة الرئيسية والطيران بعيد المدى والنقل العسكري، وبعض الطائرات مثل "لتوبوليف 160" أعيدت من أوكرانيا وروسيا البيضاء إلى روسيا، وأيضا كتيبة طيران بعيد المدى أعيدت من دولة "كازاخستان". واشتركت القوات الجوية الروسية في حرب الشيشان الأولى (1994-1996) وحرب الشيشان الثانية (1999-2002)، وشكلت هاتين الحربين صعوبة كبيرة للقوات الجوية بسبب طبيعة الأرض وعدم وجود أهداف محددة وثابتة بالإضافة إلى تسلح المقاتلين الشيشان بصواريخ "ستينغر" و"ستريللا" المضادة للطائرات.

وظلت قوات الدفاع الجوي السوفيتية فرعا مستقلا من القوات المسلحة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتم ضمها أخيرا للقوات الجوية عام 1998, أصدر قرار ضم القوتين معا الرئيس الروسي السابق، بوريس يلتسن، في عام 1998, وتعد القوات الجوية الفضائية الروسية الثانية على مستوى العالم من حيث عدد الطائرات والأفراد العاملين بعد القوات الجوية الأمريكية. والقوات الجوية الفضائية الروسية تتكون من (4173) طائرة ، **وهي موزعة كالتالي:**

- **772 مقاتلة ومعترضة**
- **739 قاذفة**
- **445 طائرة نقل**
- **522 طائرة تدريب**
- **132 طائرة مهام خاصة**
- **20 طائرة للتزويد بالوقود جواً**
- **1543 مروحية منها 544 مروحية هجومية**

استراتيجية استخدام القوات الجوية الروسية فى الحرب الأوكرانية

قامت القوات الروسية فى بداية العمليات العسكرية بالهجوم على الأراضى الأوكرانية بأسلوب قتالي عسكري جديد لم يحدث من قبل، وهو تنفيذ ضربة صاروخية بالستية وكروز ضد أهداف محددة بغرض تدمير البنية التحتية العسكرية الأوكرانية، وهو أسلوب قتال عسكري جديد لم يحدث من قبل بدلًا من البدء بالضربات الجوية، ولعل الهدف من ذلك كان تقليل حجم الخسائر الروسية في القوات الجوية، حيث إن الصواريخ البالستية أقل تكلفة من الطائرات، حيث يصل ثمن الطائرة (F-16) و(السوخوى- 35) إلى حوالي 100 مليون دولار.

ونجحت روسيا خلال الأيام الخمسة الأولى من القتال فى تدمير معظم البنية التحتية العسكرية لأوكرانيا والتي شملت تدمير معظم مواقع صواريخ الدفاع الجوي من طراز S300 ومواقع الرادارات العسكرية، ثم مراكز القيادة والسيطرة ومراكز الحرب الإلكترونية ومناطق التجمعات العسكرية والطائرات والقواعد العسكرية. والجديد أن هذه الضربات الصاروخية تمت بمصاحبة هجوم سيبراني روسي مكثف لإعاقة جميع الاتصالات وشبكات الرادار والقيادة والسيطرة، لذلك ومن بداية اليوم السادس لأعمال القتال حققت روسيا سيادة جوية كاملة على الأراضى الأوكرانية (Air Supremacy)، وهذا ما دعا الرئيس الأوكرانى إلى طلب أن تقوم الولايات المتحدة وحلف الناتو بعمل حظر جوى فوق الأراضى الأوكرانية.

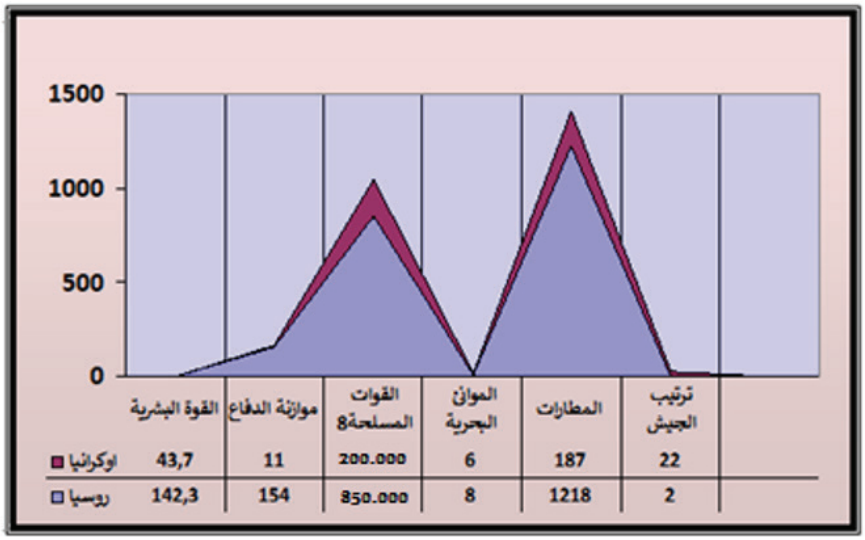

مقارنة عامة لقدرات دولة روسيا الأتحادية وأوكرانيا
- تمتلك روسيا 250 ألف قوة شبة عسكرية مقابل 50 ألف لأوكرانيا.
- قوة الاحتياط التي بلغت 250 ألف جندي في كلا البلدين.

روسيا كما ضاعفت روسيا عملياتها الجوية والبحرية في مواجهة مقاومة القوات الأوكرانية، لكن هذه العمليات لا تشمل القتال جوي، لأن سلاح الجو الروسي فضل إطلاق صواريخ جو - أرض على أهداف أوكرانية من المجال الجوي الروسي أو البيلاروسي, واستهدفت الصواريخ روسية بعيدة المدى مركز قيادة القوات الجوية الأوكرانية في مدينة "فينيتسيا" بوسط البلاد، ورغم التباين الواضح بينها وبين الجيش الروسي في العدد والعتاد، لا تزال القوة الجوية الأوكرانية تحلق في السماء، ولا تزال دفاعاتها الجوية تعمل (ولكن بكفاءة أقل)، وهو ما يثير حيرة الخبراء العسكريين، وفسر بعضهم ذلك بقوله إن روسيا " ليست مستعدة بالضرورة للمخاطرة بطائراتها وطياريها".

كما يعتبر الخبراء العسكريون الدفاع الجوي والحرب الالكترونية الأوكرانية ضعيفا، وخاصة بعد خسائر بداية الحرب، وبإمكان روسيا استخدام تفوقها في الحرب الإلكترونية وتعطيل الاتصالات في الجيش الأوكراني، وكانت الحرب شهدت مستوىً متدنٍّ من الهجمات السيبرانية في أوكرانيا حتى من قبل أن تغزوها القوات الروسية في الرابع والعشرين من فبراير, فقبل هذا اليوم بساعات، انتشر نوعٌ من البرامج الخبيثة يُسمَّى "الماسح" (Wiper) في الأنظمة الحاسوبية الخاصة بالحكومة الأوكرانية، متلفًا بياناتها، وفي وقتٍ سابق من الأسبوع نفسه، شُنَّت حملة ضخمة من الهجمات المتفرقة للحرمان من الخدمات DDoS، نسبها الكثيرون إلى روسيا، وأغرقت هذه الهجمات المواقع الإلكترونية للبنوك الأوكرانية بالبيانات والإشارات، ما أدى إلى تعذُّر الوصول إلى تلك المواقع.

وجرى استخدام المروحيات الهجومية الروسية لتغطي تحرك قوافل عسكرية خلال العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وأن "الطيارين العسكريين للمروحيات من طراز "مي-24" متعددة الأغراض، حيث يقومون برحلات جماعية على ارتفاعات منخفضة وشديدة الانخفاض، وبمناورات لتجنب نيران الدفاعات الأوكرانية. كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن دخول العسكريين الروس مدينة "ميليتوبول" الأوكرانية الواقعة على ساحل بحر "آزوف" (25فبراير2022)، وقالت وزارة الدفاع في بيان لها، إنه "بعد تنفيذ عملية الإنزال بالقرب من بلدة "آزوفسكويه" الأوكرانية، اتجهت الوحدات الروسية إلى مدينة "ميليتوبول" ودخلتها دون أن تلاقي أي مقاومة".

تحليل أعمال قتال القوات الجوية الروسية

طبقاً للمتعارف علية منذ الحرب العالمية الثانية، ان العقيدة العسكرية تملي على أي جيش في حالة هجوم، أن يقوم بضربة/ ضربات جوية شاملة لتحييد الدفاعات الجوية والقوات الجوية المعادية، لأهداف أساسية تتمثل في منح حرية الحركة للقوات الأرضية، وتسهيل باقي عمليات القصف "جو - أرض"، هذا أمر يجب أن يكون جزءا أساسياً في أي خطة غزو. ومن المهم ان ندرك انه كان يجب استمرار أعمال قتال القوات الجوية بكثافة وشراسة لكي تكون الضربات فعالة، وكذلك جمع وتحليل جميع البيانات والمعلومات الهامة، لتحديد وتقييم المعلومات الضرورية عن الأنواع والمواقع المستهدفة، وذلك لتحديد أعداد الضربات التي ستوجه لكل هدف، نوع الطائرة الانسب لقذفة، بنوع الذخيرة الملائم، كذلك موعد واتجاه الهجوم الانسب على كل هدف، من العوامل الضرورية لتوجيه ضربة جوية ناجحة، (هذا لم يحدث).

وهاجمت القوات الروسية فى بداية العمليات العسكرية الأراضى الأوكرانية بأسلوب قتالي عسكري جديد لم يحدث من قبل وهو تنفيذ ضربة صاروخية بالستية ضد أهداف محددة بغرض تدمير البنية التحتية العسكرية الأوكرانية، وهو أسلوب قتال عسكري جديد لم يحدث من قبل بدلًا من البدء بالضربات الجوية. وقد نجح الروس سريعاً في الوصول للعاصمة الأوكرانية بل ومنذ اليوم الأول لبدء الحرب تقريباً، وحاصروا مدينة "خاركيف"، لكنهم فشلوا في دخول أيا من المدينتين، ونجحت القوات الأوكرانية المدافعة في استخدام الأسلحة التي وصلتها من الدول الغربية وعلى رأسها صواريخ الجيل التالي المضادة للدبابات "نلاو" السويدية الصنع، وطائرات الدرون "بيرقدار تي بي 2" التركية.

ويعد القتال فى المدن أصعب أشكال العمليات الهجومية، حيث إن ذلك يعنى خسائر كبيرة بين المدنيين من السكان، وهناك أمثلة كثيرة على

ذلك، ففي حرب أكتوبر 1973 فشلت القوات الإسرائيلية فى الاستيلاء على مدينة السويس وتم تدمير دباباتها فى حي الأربعين فى مدخل المدينة. وقد استخدمت روسيا صواريخ كروز وصواريخ باليستية بدلاً من القوات الجوية؛ لاستهداف كل من المطارات والدفاعات الجوية الأوكرانية، ولقد اثبتت تطور المعارك أن هذه الهجمات كانت غير فعالة بالقدر الكافي، في المرحلة الثانية، واستمرت القوات الجوية الأوكرانية وعناصر دفاعها الجوي في العمل، حتى وإن كان ذلك بقدرات أقل.

وقد ظهر ان التخطيط كان غير كافي لمشاركة القوات الجوية الروسية في المعركة، حيث افتقدت عنصر الدقة للضربات الجوية فى اصابة الأهداف الأرضية، والتي توفرها أنظمة التوجيه التي تثبت على القنبلة، وتحولها من قنابل غير موجهة إلى قنابل دقيقة التوجيه (PGM -Precision- guided munition), أيضاً القوات الجوية الروسية لديها كميات محدودة من هذه الأسلحة، التي تتطلب قدرًا كبيرًا من تدريب الطيارين على استخدامها ليتم توظيفها بنجاح في أرض المعركة, واستهلاك الكثير منها بجانب محدودية كفاءة الطيارين فى استخدامها , حيث لا تتعدى ساعات التدريب على الطيران (10) ساعات شهرياً .

لذلك لجأت القوات الجوية الروسية إلى استخدام كميات أكبر من الذخيرة غير الموجهة، وذلك لتعويض نقص الأسلحة الدقيقة، فإذا كانت قنبلة ذكية واحدة تكفي لتدمير هدف، فستحتاج لرقم أكبر بالتأكيد من القنابل غير الموجهة لتدمير ذات الهدف. ولم تبذل روسيا مزيداً من الجهود لفرض سيطرتها الجوية من الوهلة الأولى، قد يكون بسبب صعوبة التنسيق بين القوات الجوية والقوات الأخرى المشاركة، تشابه الأسلحة مع الجانب الأوكرانى، فى الأرض والجو. ومع استلام أوكرانيا لمنظومات الدفاع الجوي الغربية المتطورة المحمولة على الكتف ((MAN-PADS، تحديداً صواريخ ستينغر FIM-92 Stinger، فإن أي طائرة روسية ستقوم بتنفيذ هجوم أرضي، ستكون في بيئة تهديد عالية الخطورة.

وفي ضوء ما سبق، يُرجح أن روسيا قللت عن عمد استخدام طائراتها الحديثة - رغم ضعف القوات الجوية الأوكرانية- لتجنب احتمال أسقاطها، وانكشاف التقنية الخاصة بها، وعلى جانب آخر تجنب قيام الناتو بالاستطلاع السلبي لتلك الطائرات. وهناك احتمال بوجود مشكلة فى أجهزة التعارف (Identification Friend or Foe - IFF) الموجودة فى الطائرات المقاتلة والهيل الروسية **كالآتي:**

- **حال تشغيل أجهزة التعارف:** قد تكشف أماكنهم للرادارات الأوكرانية نظراً لاستخدام أوكرانيا لنفس الأنظمة (عن طريق أجهزة التعارف نفسها). أو تتسبب فى عدم التمييز الدقيق للطائرات الصديقة من الطائرات المعادية من، حال تداخل الطائرات الروسية والطائرات الأوكرانية.

- **حال عدم تشغيل أجهزة التعارف**: تضطر الطائرات الروسية للعمل بعيداً عن حدود الاشتباكات الجوية خاصةً بعيدة المدى (جو/جو)، الاشتباك وإطلاق الصواريخ جو / جو من خارج مدى الرؤية تماماً (BEYOND VISUAL RANGE -BVR) ومما يذكر أنه تم رسم حرف (z)، على الدبابات / المدرعات / المركبات الأرضية للتمييز بين معدات روسيا ومعدات أوكرانيا، بسبب تشابههم، واستحالة فعل نفس الشيء بالنسبة للطائرات.

والخلاصة، قد يكون تراجع القوات الجوية الروسية في حملتها الجوية عن عمد، لا أنها تفتقد القدرات الجوية اللازمة، ربما ترغب روسيا في الاحتفاظ بالقوة القتالية الجوية لسبب آخر، ومن المرجح أن تؤدي الهجمات الروسية المتجددة من الجو والأرض ضد المطارات الأوكرانية إلى تحييد أي قدرة أو تهديد من سلاح الجو الأوكراني. ومن المرجح أن يكون العامل الأكبر لسوء أداء القوات الجوية الروسية في الحرب، هو أن الحاجة إلى حملة جوية شاملة لتشكيل بيئة العمليات ودعم القوات البرية، لم يكون أمرا متصورا أبدًا أنه سيكون ضروريا، وبالتالي لم يتم التخطيط لها عندما وضع القادة الروس خططهم. بالإضافة للتوسع فى استخدام الـ "هيل مسلح"، للمعاونة الأرضية، إجراء العديد من عمليات الإبرار الجوي الناجحة، فى أماكن مختلفة، والذي شكل عنصر مفاجئة، ولم تتعرض القوات المُبرة لمقاومة تذكر.

نقلة نوعية: معارك الفضاء في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

لعبت الأقمار الصناعية دورًا هائلًا في توازنات الصراع الدائر في أوكرانيا، فرغم انعدام التكافؤ بين الجيشين الروسي والأوكراني، لكن توحيد جبهات معارك كييف وربطها بالقيادة عبر الإنترنت، أحال استهانة الدب الروسي بالخصم إلى رقم قوي في معادلة الحرب. وبغير مظلة الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاتصالات، يفرض واقع «الجزر المنعزلة» نفسه على ساحة المعارك، ويغيب التنسيق بين سلاح وآخر، وربما قرأت روسيا مبكرًا حرص كييف ومعسكر الغرب على تضييق فجوة انعدام التكافؤ العسكري مع موسكو عبر التعويل على الأقمار الصناعية.

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وبرز ذلك الاتجاه أثناء إجراء حلف شمال الأطلنطي واحدة من أكبر مناوراته العسكرية "BALTOPS 22" في مياه البلطيق، ضمن رسائل الردع التي حرص الحلف على توجيهها لموسكو منذ الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث شاركت فيها (14) دولة، بينها السويد وفنلندا اللتان تعتزمان الانضمام إلى الحلف، وكان أهم الفعاليات المدرجة على جدول أعمال المناورة هو العمل على دمج مجال الفضاء من خلال مركز الفضاء التابع لحلف الناتو. صحيح أنه لا يشكل سابقة، حيث جرى تطبيق عملية الدمج في مناورات سابقة، لكنها هذه المرة تكتسي أهمية خاصة من منظور معارك الفضاء التي كان لها تطبيقات هامة في الحرب الروسية الأوكرانية.

ويُمكن القول -في هذا السياق- إن ما كان يعتبر توقعًا فيما يتعلق بحروب المستقبل ودور الفضاء في إدارة الحروب على الأرض أصبح واقعًا الآن في هذه الحرب، فعندما اجتاحت روسيا أوكرانيا، وبدأت بالعمليات الجوية لتدمير الدفاعات الجوية الأوكرانية، شنت روسيا أيضًا هجمات واسعة على بنية الاتصالات الأوكرانية بما فيها الإنترنت الأرضي للتحرك على الأرض بحرية، والتأثير على اتصالات القوات الأوكرانية، لكن في تلك المرحلة، وكاستجابة لطلب أوكراني، أعلنت شركة "سبايس إكس" التي تمتلك مشروع "ستارلينك" والتي يمتلكها إيلون ماسك تقديم البديل الاستراتيجي، كانت هذه الخدمة اختبارًا هامًا لمشروع الإنترنت الفضائي، والتي قدمت صورًا دقيقة حول مواقع الانتشار الروسية، والتحركات، بالإضافة إلى خدمة الاتصالات، وكانت العملية الأبرز في إطار هذه الخدمة هي قدرة القوات الأوكرانية على استهداف الطراد الروسي "موسكوفا" الذي تم رصده ثم استهدافه بدقة. وبالتالي خدمات GBS. بالإضافة إلى توجيه الطائرات دون طيار "الدرونز" لاستهداف التحركات والآليات الروسية.

وقد كانت هناك مبارزة على مواقع التواصل الاجتماعي بين ماسك والرئيس الروسي بوتين، لكن المبارزة الأكبر جاءت من الصين التي تقدمت بشكوى للجنة الفضاء في الأمم المتحدة ضد الولايات المتحدة، بدعوى "عسكرة الفضاء"، وأن مشروع مثل "ستارلينك" يخطط لامتلاك نحو 12000 قمر صناعي، بعد أن أطلق قرابة 2000 قمر منها، وتعمل في مستوى منخفض أقل في المدار الأرضي، مما يمنحها ميزة دقيقة رغم الكلفة الهائلة، تعمل مع الجيش الأمريكي، وبالتالي لا تقدم خدمات مدنية. مع الوضع في الاعتبار أن الصين لديها دوافع أخرى، منها مراقبة الولايات المتحدة للحركة الصينية في بحر الصين، كما يشكل تعزيزًا قويًا لدعم تشغيل المقاتلة الأمريكية (F-35A)، حيث أصبحت عمليات الاتصال أسرع 30 مرة من أنظمة الأقمار الصناعية العسكرية الحالية. بالإضافة إلى أن تلك الخدمات، سواء من شركة "سبايس إكس" أو غيرها من الشركات الأمريكية الخاصة والمدنية العاملة في المجال ذاته، أصبحت لديها القدرة على الوصول إلى أصول عسكرية أخرى، من بينها الكشف عن الصوامع الصاروخية التي أنشأتها الصين ولا تزال تواصل العمل عليها حتى الآن، مما يعني انكشاف تلك البنية أمام منافستها الولايات المتحدة.

وفي واقع الأمر، تسلط هذه الشكوى الضوء على عدة مؤشرات هامة، منها -على سبيل المثال- مدى التقدم في العلاقات المدنية العسكرية، أو دور القطاع الخاص في التعاون مع الجيش الأمريكي، وهي نقطة جديدة تضاف إلى حقل العلاقات المدنية العسكرية، لا سيما في مجال التنمية الدفاعية. والنقطة الأخرى، أن الإسهام التكنولوجي الذي تقدمة شركات القطاع في الولايات المتحدة وأوروبا، الذي كان مثار جدل في مرحلة من المراحل، أصبح يفرض نفسه كأمر واقع، بل إن أحد أبرز دوافع هذا الجدل يعود إلى الاتهامات التي توجه للصين بأنها "راكب مجاني"، أي أنها تستفيد من التقدم التكنولوجي الأمريكي، وبالتالي تحول الجدل إلى كيفية الحد من الاستفادة الصينية، بالإضافة إلى الافتقار للقوانين المنظمة للعمل في الفضاء.

موسكو قد اختبرت تجربة يمكن القول إنها تحاكي عملية إطلاق هجوم فضائي، عندما اختبرت صاروخًا استهدف أحد أقمارها الفضائية القديمة "تسيلينا"، وهو ما اعتبرته القوى الغربية بمثابة كارثة فضائية، تشكل خطرًا على المحطة الدولية، فيما اتهم مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة، كريستوفر فورد، روسيا بالسعي إلى "تقييد قدرات الولايات المتحدة، بينما من الواضح أنه ليس لديها نية لوقف برنامجها للردع الفضائي". وفي المقابل، اعتبر وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو التجربة بأنها "جوهرة".

على هذا النحو، أصبحت معارك الفضاء خطرة إلى حد كبير، فكما يمكن أن تشكل عاملًا للردع، وقيمة مضافة للقوى الغربية، تسلط الضوء على دورها في تلك الحرب، يمكن أيضًا أن تتحول إلى كوارث لا تزال هناك صعوبة في تفادي آثارها على الأرض، بالإضافة إلى عامل "عسكرة الفضاء" التي تتبادل القوى العظمى الاتهامات بشأنه، والذي سيتحول بدوره إلى سباقات تسلح، فالأمر لا ينطوي على الأقمار الصناعية بل على جيوش الفضاء ذاتها، ففي ديسمبر 2019 أُعلن عن تأسيس قوة الفضاء الأمريكية، ولاحقًا جرى الإعلان عن الهيكل والرتب العسكرية في تلك القوة. وفي لحظة تدشينها قال الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إن الفضاء أصبح أحدث ساحة للحرب في العالم. وفي المقابل، اعتبرتها روسيا خطوة تشكل تحديًا للجانب الأمريكي، وعلى الأرجح جاءت خطوة موسكو لتدمير "تسيلينا" كرسالة اعتراضية من جانبها، والأخطر من ذلك هو تحذير وزيرة الدفاع البريطانية من احتمالات استخدام الفضاء في شن هجوم نووي.

قد يكون أحد الدروس المستفادة من هذا التطور الراهن هو الإشارة إلى الواقع العربي، حيث دخلت العديد من الدول العربية في مجال اقتناء الأقمار الصناعية، كالسعودية والإمارات ومصر والبحرين.. وغيرها، ولا يزال هذا المجال محدودًا لكنه يمثل الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل، مقارنة

كما برز الموقف ذاته مع روسيا خلال حربها على أوكرانيا، عندما تضمنت العقوبات الأمريكية حجب التكنولوجيا الأمريكية عن روسيا، ولا سيما الرقائق الإلكترونية التي تستخدم في عملية توجيه العديد من الأسلحة الاستراتيجية كالصواريخ، وفي المقابل طلب الرئيس الروسي من حكومته العمل على سد هذه الفجوة خلال الفترة المقبلة لتحقيق الاكتفاء، كما ستؤثر العقوبات ذاتها على عمل محطة الفضاء الدولية التي تشارك فيها روسيا إلى جانب الولايات المتحدة وكندا ودول من الاتحاد الأوروبي. وكرد فعل أيضًا من الجانب الروسي، أعلنت موسكو وقف تصدير المحركات الصاروخية إلى الولايات المتحدة، كما نوهت بأن الأمر سيؤثر على عمل المحطة التي تحتاج إلى 11 عملية تصحيح مدار، ما قد يصل به في الأخير إلى السقوط في منطقة بحرية أو سكنية مأهولة بوزنها الثقيل، مما يعني أن هناك كارثة محتملة.

وقبل اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا بعدة أشهر، وتحديدًا منتصف نوفمبر 2021 كانت بدول أخرى مثل روندا التي تسعى وحدها إلى إطلاق 320 قمرًا صناعيًا في الفضاء، وحتى وقت قريب، كانت العديد من الدول العربية تشتري خدمة الصور الجوية لاستطلاع التحركات التي تشكل تهديدًا لها، منها على سبيل المثال مراقبة الحدود لرصد التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، كما كانت هناك تطبيقات أمريكية لهذا الأمر في الحرب السورية. وأيضًا في حرب اليمن كانت تلك الخدمة الفضائية مكلفة للغاية، وبغض النظر عن صراعات الكبار في الفضاء، فإن الخدمات الهائلة التي توفرها تطبيقات الأقمار الصناعية في المجالات المختلفة، تتطلب الاهتمام بهذا المجال أكثر مما عليه الواقع الحالي.

وقبل ساعة فقط من العملية الروسية فجر 24 فبراير 2022، نجح الكرملين في اختراق شركة "فياسات" (Viasat)، وهي مزود أمريكي للأقمار الصناعية، استخدم الجيش الأوكراني شبكتها للتواصل مع قوات الخطوط الأمامية، وفقًا لتقارير سربتها وكالتا الاستخبارات الأمريكية والبريطانية. ونظرًا لقناعة كييف بحتمية تفعيل استراتيجية الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، طلب "زيلينسكي من " إيلون ماسك، سرعة توفير تقنيات شركة "ستارلينك" (Starlink)، لربطها بالأقمار الصناعية SpaceX"". وبين عشية وضحاها، أصبحت أوكرانيا مرتبطة بـ 50 قمر صناعي، وأثبتت الأقمار الصناعية كفاءة عالية في مواجهة القوات الروسية، أو على الأقل تسببت في وقف زحف قواتهم نحو كييف، وتعد Starlink واحدة من بين أقوى شبكات الأقمار الصناعية ذات المدار المنخفض.

كما ساعد الحلفاء الغربيون، بما في ذلك الحكومتان الفرنسية والبولندية، في دعم أوكرانيا لوجستيًا، بما في ذلك التعامل مع تسليم المعدات في منطقة بعينها من الأراضي الأوكرانية، والأجهزة التي تربط Starlink الأقمار الصناعية بالبنية التحتية المحلية للإنترنت، كانت موجودة في "بولندا" المجاورة لتفادي الهجوم الروسي عليها، وخلال الأيام الأولى من اندلاع الصراع الأوكراني، دخلت 500 محطة أرضية في الربط الفضائي، ولم تمضِ ساعات إلا وارتبط العدد ذاته بالخدمة باستثناء 25 محطة فقط.

دراســـات

- الحرب الممتدة: الإشكاليات والأبعاد من منظور حالة الحرب الروسية الأوكرانية
- أهداف وقيود: المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا خلال نصف عام
- الجيوش والصناعات الحربية «ألمانيا،بولندا،فرنسا» بعد غزو أوكرانيا
- المعارك السيبرانية في الحرب الروسية-الأوكرانية

الحرب الممتدة: الإشكاليات والأبعاد من منظور حالة الحرب الروسية الأوكرانية

مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، توقَّع العديد من المراقبين أن يقوم الجيش الروسي بعمل سريع بالاستيلاء على العاصمة كييف، وإقالة حكومتها المنتخبة وإعادة أوكرانيا إلى سيطرة روسيا. ولكن بعد ما يزيد عن ستة أشهر، بعد أن فشلت القوات الروسية في السيطرة على كييف، تطورت الحرب إلى حرب ممتدة، استمرت بلا نهاية تلوح في الأفق القريب؛ حيث يواصل الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إبداء جو من التفاؤل الحذر بشأن مسار الصراع؛ ففي يونيو 2022، أخبر قادة العالم أنه يريد أن تنتهي الحرب قبل عام 2023، مضيفًا أنه "لن يتفاوض إلا من موقع قوة". ومن ثم، ما احتمالات انتهاء الحرب في مثل هذا الجدول الزمني القصير؟ وما المسارات التي يمكن أن يسلكها حلُّها؟

د. محمد عبد العظيم الشيمي

أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة حلوان

حسبما تفيد العديد من التقارير الدولية فإن القتال في أوكرانيا ينقسم فعليًّا الآن إلى موقعين: منطقة دونباس في الشرق، التي استولت روسيا على مناطق كثيرة منها؛ حيث تسعى القوات الأوكرانية إلى إبطاء تقدمها، ومنطقة الجنوب التي تستعد القوات الأوكرانية لشن هجوم مضاد لاستعادة أراضيها المفقودة، وقد عانى كلا الجانبين من خسائر فادحة وضغوط على الموارد؛ فقد قتل أو جرح ما يصل إلى 80 ألف جندي روسي منذ بدء الغزو، وهو عدد يتجاوز الضحايا العسكريين الأمريكيين خلال حربَي أفغانستان والعراق مجتمعتَيْن وفقًا لتقديرات البنتاجون.

وعلى الجانب الأوكراني، تراوحت التقديرات الرسمية الأخيرة للقتلى العسكريين على نطاق واسع، من 100 إلى 1000 يوميًّا؛ فقد قُتل أو جُرح أكثر من 12 ألف مدني، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، على الرغم من أنه يُعتقد أن الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وفي شهر يوليو 2022، طلب الرئيس الأوكراني زيلينسكي من الجانب الأمريكي المزيد من أحدث الأسلحة، كما طلب من إدارة بايدن نشر أفراد عسكريين أمريكيين في كييف، وهو ما يشير إلى امتداد تلك الحرب لتندرج تحت مسمى الحروب الممتدة.

وتُعَد الحروب الممتدة من أهم المفاهيم التي جرى تناولها مؤخرًا، خصوصًا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي تمثل أحد أشكال الحروب الممتدة في ظل محورين: التمدد الزماني، والتمدد المكاني؛ فقد تمتد الحرب إلى عدة أشهر أو سنوات مقبلة. وكذلك على المستوى المكاني، هناك عدة تصورات فيما يتعلق بتمدُّد هذه الحرب إلى نطاقات جغرافية أخرى داخل القارة الأوروبية أو تشكُّل حرب عالمية جديدة.

أولًا- مفهوم الحروب الممتدة:

يُثير مصطلح "الحرب الممتدة" الجدل مع مصطلحات أخرى مماثلة، مثل "الحرب الدائمة" و"الحرب الأبدية". وقد بدأ هذا الجدل في حقبة ما بعد 11 سبتمبر 2001، وامتد الجدل إلى السياسيين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن محاولات إنهاء حروب الولايات المتحدة الممتدة، وهو ما دعا رواد التفكير الاستراتيجي إلى التعرف على استراتيجية الحروب الممتدة زمنيًّا ومكانيًّا، وبناء تحليل استراتيجي بخصوص حروب القرن الحالي الممتدة، خصوصًا حروب مكافحة الإرهاب الأمريكية - كما أطلق عليها صناعُ القرار بالولايات المتحدة - وتحليل طابعها اللا متناهي. وعلى عكس الادعاءات القائلة بأن الحرب الممتدة هي مجرد شعار بلا محتوى، تم استخدام المصطلح - أو تقريبه - منذ فترة طويلة لوصف الحروب التي تشترك في طابع معين من الدوام الظاهري.

إذن فما الحرب الممتدة؟ وكيف نحدد ماهية الحرب الممتدة؟ بوجه عام، تكتسب الحروب طابعًا ممتدًّا عندما تستوفي شرطَين: الأول- عندما يتبنى المحارب أهدافًا ويفتقر إلى القدرة على تحقيقها. الثاني- ألا يتعرض المحارب لخطر الهزيمة بنفسه على الرغم من عدم قدرته على تحقيق أهدافه. عندما يستمر هذان الشرطان لفترة طويلة من الزمن مع عدم وجود احتمال واضح للتغيير في الأفق، قد تندلع حرب ممتدة.

ولا يمكن مقارنة الظروف التي تتخذ فيها الحرب طابعًا ممتدًّا بشكل محدد بالمرحلة الثانية من الحرب الصينية اليابانية كما وصفها ماو تسي تونج بـ"الحرب المطولة" التي توقف فيها التقدم الياباني لكن القوات الصينية استمرت في الاستعداد بدلًا من التقدم ضد القوات اليابانية، فتوقَّع "ماو" فترة طويلة خلال تلك المرحلة بدلًا من انتصار سريع لأي من الجانبين. ومع ذلك، مال "ماو" إلى اعتبار المرحلة الثانية غير مستقرة؛ ما أدى في النهاية إلى إعادة توازن القوة لصالح الصين بناءً على الاتجاهات في الظروف المادية بدلًا من كونها حالة مستقرة.

ويمكننا أن نجد تمثيلًا تحليليًّا لمفهوم الحرب الممتدة كشرط مستقر في كتاب جورج أورويل عام 1984. ويتخيل أورويل سيناريو حرب ممتدة يصفها بأنها "مستمرة". وكتب أورويل: "في العصور الماضية، كانت الحرب، بحكم تعريفها تقريبًا، شيئًا سينتهي عاجلًا أم آجلًا، عادةً في شكل انتصار أو هزيمة "، ولكن حرب الممتدة في مخيلة أورويل "لا تستطيع فيها الدول العظمى أن يغزو بعضها بعضًا"، وعقد مقارنة بينها وبين "المعارك التي تدور بين حيوانات قرونها مُجتزَّة، بحيث لا يقدر بعضها على إيذاء بعض". والغرض من الإشارة إلى عام 1984 ليس الإيحاء بأن نظرية أورويل الأكثر شيوعًا حول ما هو مستمر أو الحرب الممتدة زمنيًّا ومكانيًّا قد لا تعني بالضرورة أنها صحيحة، لكنها تكشف أن مفاهيم ومحددات الحرب الممتدة قد تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق.

ومن ثم، فإن مفهوم الحرب الممتدة لا يعد مجرد أداة خيالية؛ فقد استخدم الاستراتيجيون والمعلقون المصطلح المحدد "الحرب الممتدة" في المناقشات حول استراتيجيات وخصائص الحروب السابقة، وعلى الأخص حرب فيتنام. بالإضافة إلى ذلك، هناك تقليد طويل في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية لاستخدام المصطلحات التي توحي بمفاهيم مماثلة، مثل "المستنقع" الذي يعود تاريخه إلى حرب فيتنام إلى حد كبير .

إشكاليات مفهوم "الحرب الممتدة":

هناك عدة جهود مبذولة لمحددات الحرب الممتدة في إطار ثلاثة تحديات رئيسية:

الأول- لا يمكننا التنبؤ بمستقبل التمدد الزماني والمكاني للحرب في ظل أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها بطبيعتها للتمدد المكاني أو الزماني. ويمكن توضيح هذا التمييز بين الامتداد الزمني والمكاني للحرب كشرط دائم أو كسمة للحرب في وقت معين، من خلال فحص مفهوم "ماو" للحرب المطولة. ويُقدِّم "ماو" نظرية محددة قائمة على أساس مادي حول كيفية انتهاء الحرب الصينية اليابانية. ومن ثم فهو يقدم ادعاء بأن الحرب كانت مطولة، ولكن ليست بالضرورة ممتدة. ومع ذلك، فإن هذا البيان المادي يوفر الأساس لانتقادات تفسير "ماو" للحرب الصينية اليابانية ونصائحه الاستراتيجية، والعمليات التي أدت إلى نهاية الحرب. وانتهت الحرب بسبب صدمة خارجية - على سبيل المثال دخول الولايات المتحدة الحرب ضد اليابان - عندها كان للحرب طابع الامتداد.

ومن ثم، من المفيد هنا فهم أطروحة الحرب الممتدة على أنها منح معنى مزدوج لمصطلح "النهاية"؛ فهو ليس مجرد ادعاء بشأن مدة الحرب - رغم أن ذلك غالبًا ما يكون جزءًا منها - بل ادعاء بأنه ليس لدى المتحاربين غايات (سواء كانت تحقيق النصر أو قبول غايات أو أهداف جديدة)، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى النهاية الزمنية. في حين أن الشعور بالبقاء الزمني هو جانب من جوانب ما تُعرَف بها الحروب الممتدة؛ فإن ذلك ليس تحديًا ذا مغزى لمفهوم تأكيد أن جميع الحروب تنتهي في نهاية المطاف، أو تشير إلى نهاية أي حرب وُصِفت بأنها ممتدة، فيمكن أن تكتسب الحروب القصيرة شعورًا بعدم التناهي في إطار تغييرات غير متوقعة في الظروف العادية. وبالفعل فإن أحد أهداف الدعوة إلى فتح المجال للنقاش حول الحرب الممتدة، هو دراسة كيفية إنهاء تلك الحرب، وتحديد الإخفاقات الاستراتيجية التي تؤدي إلى استمرار الافتقار إلى قرار إنهاء تلك الحرب .

الثاني- وصف بعض الحروب بأنها ممتدة يعني أن الحروب الأخرى لها نقاط بداية ونهاية واضحة، لكن هذا ليس صحيحًا بالضرورة. ويصف المُنظِّر العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتز، الحروب بأنها "استمرار للمواجهات السياسية بوسائل أخرى"؛ ما يثير تساؤلات حول إذا ما كان بإمكاننا فصل الحرب عن الأنشطة الأخرى، مثل العقوبات أو الأنشطة التحضيرية التي قد تحقق فائدة عسكرية في الحروب، وقد لا تكون مقيدة بالزمن، وفقًا للتنظير القانوني للمؤرخ ماري دودزياك الذي يصف الحروب بـ "الحالة الدائمة" عبر التاريخ الأمريكي.

ويتضح هذا عندما ننظر إلى الخط الزمني الكامل للنزاعات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك "الحروب الصغيرة"، وما تسمى الحروب المنسية "، كما يحذر "دودزياك" من الكيفية التي يمكن أن تُعلَن بها نهايات حروب معينة دون إنهاء الأنماط الاجتماعية الأوسع للحرب؛ ما يجعل مثل هذه التصريحات أكثر من مجرد إشارات ضبابية. وقد جادل بالمثل كل من روزا بروكس، وميشيل فلورنوي؛ أن العامل الأساسي بالمعنى المتنامي من حروب الممتدة اليوم هو زيادة الضبابية بين نمط تلك الحرب والأنشطة الأخرى المشابهة.

ويتمثل أحد الجوانب الشائكة بوجه خاص في هذه المشكلة حول إذا ما كانت الدولة لا تزال في حالة حرب إذا كانت تسعى إلى التأثير في نزاع دون التدخل المباشر بقواتها المسلحة، وبعبارة أخرى، تداخلها في الحروب بالوكالة، بقوات ووسائل أخرى.

من ناحية أخرى، فإن شن غارات بعدد من القوات الخاصة، أو مشاركة عدد من القوات لأحد أطراف الصراع، وإعطاء الأوامر لهم بالمشاركة في أي عمل عسكري يعتبر جزءًا من الاستمرار في الحرب. وهو ما تحقق عندما اعتبر الرئيس الأمريكي السابق ترامب الاستعانة بشركاء خارجيين للحرب في أفغانستان بوحدات عسكرية من القطاع الخاص لمتابعة الأوضاع هناك، وسيلةً للوفاء بوعده بإنهاء الحرب الممتدة هناك، أو عندما وعد الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال حملته الانتخابية آنذاك بـ"إنهاء الحروب الممتدة في أفغانستان والشرق الأوسط "ولكن في السياق نفسه صرح بأنه "يجب أن نعيد الغالبية العظمى من قواتنا إلى الوطن من أفغانستان والشرق الأوسط، وأن نحدد مهمتنا بدقة على أنها هزيمة القاعدة والدولة الإسلامية (أو داعش)". وبالمثل، إذا أرسلت قوات أمريكية مكلفة بالتدريب إلى خط المواجهة؛ ما أدى إلى وقوع إصابات واستخدام القوة الأمريكية المفترض في الدفاع عن النفس، فإن تلك القوات في الواقع تُعَد جزءًا من الاستمرار في تحقيق الأهداف الأمريكية باستعادة الأمل، كما كان الحال في الصومال على سبيل المثال من أن استمرار عدد من القوات للتدريب لا يعني أن الحرب الأمريكية هناك قد انتهت.

الثالث- يتعيَّن على الجهود المبذولة لتحديد مفهوم الحرب الممتدة أن تتصدَّى باستمرارٍ لمحاولات السياسيين والمحللين استخدام المصطلح لوصف خطوات أقل من إنهاء الحرب فعليًا؛ فالتراجع عن مفهوم الحرب الممتدة باعتبارها ذات مغزى، مستمدٌّ من التحركات التكتيكية والتحولات الاستراتيجية للقوات أثناء الحرب. أحد الأمثلة على هذه الديناميكية هو عندما يُتَّخذ قرار استراتيجي بخصوص سحب عدد من الوحدات من عدة أماكن رغبةً في إعادة انتشارها في أماكن أخرى خارج النطاق الرئيسي للحرب بغرض إحداث ضغط أو خلخلة لقوات الخصوم؛ هذا لا يمثل نهاية للحرب الممتدة.

ويمكن أن نجد هنا مثالًا لسحب القوات كخطوة استراتيجية بغرض تكتيكي دون إنهاء الحرب الممتدة. وهو ما أكده جيمس جاي كارافانو من مؤسسة التراث الأمريكية من أن الرئيس الأمريكي السابق ترامب وعد بإنهاء "حروب أمريكا الممتدة"، وأكد أن ترامب أوفى بهذا الوعد من خلال سحب القوات من العراق وأفغانستان بدرجة كبيرة. وبحسب الإعلان الذي كان كارافانو يناقشه، تم سحب نحو 2200 من العراق، و4100 من أفغانستان. ولا يمكن اعتبار مثل هذه الانخفاضات في القوات على أنها وفاء بالوعد بإنهاء الحرب في غياب تغيير حقيقي في أهداف الولايات المتحدة. وفي الواقع، يعطي كارافانو تفسيرًا واضحًا عندما صرح بقوله: "أحيانا تكون الإجابة الذكية هي زيادة القوات، وليس تقليلها في النهاية". ويرى كارافانو أن من الخطأ الربط بين أعداد القوات وبين الجهود المبذولة لإنهاء الحروب الممتدة - على الأقل بوجه عام - ولكن هذه النقطة تدحض الرأي القائل بأنه يمكن قراءة تخفيضات القوات باعتباره تقدمًا نحو الوفاء بوعد إنهاء الحرب الممتدة في غياب مراجعة للأهداف. وفي قول آخر، أنكر كارافانو أن مصطلح "الحرب الممتدة" له المعنى السابق، واصفًا إياه بأنه "معوق قوي لسياسة خارجية جادة"، وهو ما يعني أنه على استعداد لاستخدام المصطلح عندما يكون مفيدًا سياسيًا. ومن ثم فإن هذه الآراء تنطوي على عدة جهود مبذولة لتبرير سياسات الرئيس الأمريكي السابق ترامب؛ حيث كتب كارافانو مقالًا آخر بشأن الحروب الأمريكية الممتدة وأكد محددات إنهاء تلك الحروب للسياسات الأمريكية عندما صرح بأن "سحب الرئيس باراك أوباما للقوات الأمريكية من العراق كان بمنزلة نهاية لتلك الحرب".

في مثال آخر، يبدو أن وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو حاول اتباع خط مماثل، محاولًا التوفيق بين اغتيال قاسم سليماني وبين محاولة إنهاء حرب ممتدة، من خلال تأكيد "الحروب الممتدة هي النتيجة المباشرة لحالة الضعف في اتخاذ القرار بإنهائها"؛ فطريقة بومبيو هنا لترتيب الدائرة هي المساواة بين إنهاء الحرب الممتدة وبين تقليل أعداد القوات،

ومن ثم ادَّعى بأنه حتى التخفيضات الصغيرة تشكل تقدمًا خطيًّا نحو أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: "سنضع قوتنا المسلحة بشكل صحيح، وسنحسن منشآتنا بقدر ما نستطيع، ضد ما قد تفعله إيران؛ فمهمة الولايات المتحدة الآن هي تقليص بصمتنا في الشرق الأوسط، مع الاستمرار في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في مأمن من الأنظمة المارقة، مثل جمهورية إيران الإسلامية، ومن أي نشاط إرهابي، على نطاق واسع، في جميع أنحاء المنطقة".

ثانيًا- التطبيق على حالة الحرب الروسية الأوكرانية:

في الوقت الذي تدخل فيه الحرب في أوكرانيا شهرها السادس، يواصل الأوكرانيون عمليتهم العسكرية لإضعاف قوة الغزو الروسي، في ظل استمرار دعم الولايات المتحدة وحلفائها لدفاع أوكرانيا القوي عن أراضيها من خلال التدفق المستمر للأسلحة. والهدف هنا، حسبما أكد الرئيس جو بايدن، هو "العمل على تقوية أوكرانيا ودعم جهودها لتحقيق نهاية تفاوضية للنزاع"؛ فالتوصل إلى نهاية تفاوضية للنزاع هو الهدف الأرجح الوصول إليه، وهو الهدف الذي يجب تحقيقه عاجلًا لا آجلًا، كما أضاف وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، من كييف أن "الهدف هو إضعاف روسيا؛ وذلك لافتقار أوكرانيا، على الأرجح، إلى القوة القتالية التي يمكنها طرد روسيا من جميع أراضيها، وهو الأمر الذي قد يحول ساحة المعركة لصالح روسيا".

كذلك فإنه كلما طال أمد هذه الحرب، زادت حدة الدمار وحدة الاضطرابات في الاقتصاد العالمي والإمدادات الغذائية. وعلى الجانب الآخر، هناك إرهاصات لمخاطر تصعيد تلك الحرب إلى حرب ممتدة النطاق بين روسيا وحلف شمال الأطلنطي " الناتو"؛ إذ يلوح في الأفق حاليًّا بداية لتآكل الوحدة عبر المحيط الأطلنطي؛ حيث تشعر فرنسا وألمانيا وإيطاليا وحلفاء آخرون بعدم الارتياح إزاء احتمالية نشوب حرب طويلة الأمد، خاصة عًلى خلفية ارتفاع التضخم والمشكلات المتصاعدة التي تضرب الاقتصاد العالمي.

ولكن إذا كان الرئيس بايدن جادًّا بشأن تسهيل المفاوضات، فإنه يحتاج إلى القيام بعمل أفضل في إرساء الأساس السياسي وتشكيل إطار يعطي الأولوية للوصول إلى الدبلوماسية؛ فلا يزال هناك الكثير من الخطابات المتشددة من جانب الولايات المتحدة، ولا تزال الأسلحة الأمريكية تتدفق إلى أوكرانيا "حتى تتمكَّن" - على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن - من "صد العدوان الروسي، والدفاع الكامل عن استقلالها وسيادتها" .

في غضون ذلك، يصر الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، في تصريحات له، بشكل اعتيادي، على أن "النصر سيكون لنا"، ويحث الأوكرانيين على "الدفاع عن كل متر من أرضنا". وحتى الرئيس الأمريكي بايدن، عندما يشير إلى الحاجة إلى استخدام الدبلوماسية، فهي إشارات لا تضمن - حتى الآن - أي تحذير أو ضغط على أوكرانيا لقبول الحلول التفاوضية، ويؤكد في السياق ذاته: "لن أضغط على الحكومة الأوكرانية - في السر أو العلن - لتقديم أي تنازلات إقليمية". وقد أكد كولين كال وكيل وزارة الدفاع أنه "لن نخبر الأوكرانيين كيف يتفاوضون، وعلامَ يتفاوضون، ومتى يتفاوضون.. عليهم أن يضعوا هذه الشروط لأنفسهم".

وبمناقشة أهداف الولايات المتحدة من الحرب الروسية الأوكرانية الممتدة، يتضح أن المنظور الأمريكي ينطوي على أن هذه الحرب تمثل أخطر لحظة جيوستراتيجية منذ أزمة الصواريخ الكوبية؛ حيث تقع أراضي دول حلف الناتو على مقربة من منطقة الصراع. ومن ثم يمكن أن تحدد هذه الحرب المعالم الاستراتيجية والاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، وربما تفتح حقبة من التنافس العسكري بين الديمقراطيات الليبرالية في العالم والكتلة الاستبدادية التي رسَّختها روسيا والصين.

وتتطلَّب هذه الرهانات مشاركة أمريكية مباشرة في تحديد متى وكيف تنتهي هذه الحرب. وبدلًا من تقديم أسلحة للأوكرانيين بدون قيود - بمشاركة فعالة لتلك الاستراتيجية - تحتاج الولايات المتحدة إلى إطلاق نقاش مباشر حول إنهاء الحرب مع الحلفاء، ومع الجانب الأوكراني، تجاه الطرف الروسي.

وللتمهيد لهذا الأمر، ثمة وجهة نظر ترى أنه يجب على إدارة الرئيس الأمريكي بايدن التوقف عن تقديم مزاعم يمكن أن تُقيِّد يدَيْها على طاولة المفاوضات؛ فالرئيس بايدن يصر على أنه يجب على دول الغرب أن تستمر في دعم للجانب الأوكراني؛ فالعمل خلاف ذلك "سوف يرسل رسالة إلى روسيا أو أي معتدٍ محتمل آخر أنهم يستطيعون أيضًا الاستيلاء على الأراضي وإخضاع الدول الأخرى، وهو الأمر الذي سيُعرِّض بقاء الديمقراطيات السلمية الأخرى للخطر، ويمكن أن يمثل نهاية النظام الدولي القائم على القواعد الديمقراطية السلمية" على حد زعمه.

ويثير هذا السياق تساؤلًا: لماذا احتلت روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 بشكل غير قانوني، واحتلت جزءًا من دونباس حاليًّا؟ وهل يمثل هذا جزءًا من حرب ممتدة بين الطرفين؟ فمنذ حصول أوكرانيا على استقلالها في عام 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، اتجهت تدريجيًّا نحو الغرب، وتحديدا صوب كلٍّ من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ويهدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى عكس ذلك التوجه؛ حيث يرى أن سقوط الاتحاد السوفييتي كان بمنزلة "تفكك لروسيا التاريخية". ويزعم الرئيس بوتين في خطاباته أن "الروس والأوكرانيين شعب واحد"، ويؤكد: "لم يكن صحيحًا لأوكرانيا إقامة دولة بشكل مستقل"، نافيًا أي تاريخ مستقل لأوكرانيا، وقد مارس الرئيس بوتين ضغطًا في عام 2013 على فيكتور يانوكوفيتش الزعيم الأوكراني الموالي لروسيا حتى لا يوقع اتفاقًا مع الاتحاد الأوروبي؛ ما أدى إلى احتجاجات أطاحت في نهاية المطاف بذلك الرئيس الأوكراني في فبراير من عام 2014، وكان الرد الروسي في العام ذاته بالسيطرة على منطقة القرم الجنوبية في أوكرانيا، وإثارة تمرُّد في الشرق، ودعم الانفصاليين الذين قاتلوا القوات الأوكرانية في حرب استمرت 8 سنوات، وأودت بحياة 14 ألفًا.

وكان هناك وقف لإطلاق النار واتفاق سلام مينسك لعام 2015 الذي لم يُنفَّذ مطلقًا، وقبل غزوه أوكرانيا بفترة وجيزة، مزَّق الرئيس الروسي بوتين اتفاقية السلام، واعترف بدولتَيْن صغيرتَيْن تدعمهما روسيا على أنهما مستقلتان عن أوكرانيا، وعندما أرسل قواته إلى أوكرانيا، اتهم بوتين حلف الناتو بتهديد "مستقبلنا التاريخي كأمة"، زاعمًا، دون أساس، أن دول الناتو تريد نقل الحرب إلى القرم .

ويعتقد مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودوليك أن وقف إطلاق النار يمكن أن يبدأ في أي لحظة؛ لأن القوات الروسية عالقة في عدة مواقع داخل الأراضي الأوكرانية. وتحدث الجانبان بإيجابية عن التقدم في المفاوضات. ويقول بودوليك إن الرئيس الروسي خفف توقعاته عن الفترة السابقة قبل بداية الحرب؛ حيث اشترط الرئيس الروسي أن تعترف أوكرانيا بشبه جزيرة القرم كجزء من روسيا، وأن تعترف باستقلال إقليم دونباس الذي يديره الانفصاليون، وأن تغير أوكرانيا دستورها لضمان عدم انضمامها إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، إلا أن الوضع المستقبلي لشبه جزيرة القرم والدويلتَيْن المدعومتَيْن من روسيا في لوهانسك ودونيتسك، لا يزال بعيدًا عن وجود حلول خاصة به، كما يبدو أن روسيا قد تقنع بعدم قدرتها على الإطاحة بالقيادة الأوكرانية.

كذلك يؤكد عدد من المحللين أن الجانب الروسي قد يفكر في إجراء مفاوضات، في ظل رغبة روسية في إنشاء أوكرانيا "المحايدة والمنزوعة السلاح" بجيشها وقواتها البحرية على غرار النمسا أو السويد، وكلاهما عضو في الاتحاد الأوروبي. وتُعَد النمسا محايدة، إلا أن السويد ليست كذلك؛ فهي في الواقع غير منحازة، وتشارك مع ذلك في مناورات حلف الناتو. وإن كان هناك تشكك في نوايا روسيا للتفاوض، فقد صرَّح وزير الخارجية الفرنسي بأن على موسكو إعلان وقف إطلاق النار أولًا، "لأنك لا تجري محادثات وبندقيةٌ موجهةٌ صوب رأسك".

أخيرًا، من المرجح أن يبدأ الرئيس الأمريكي بايدن في إنهاء النقاش السائد بعيدًا عن المعادلة الزائفة للدبلوماسية بالاسترضاء؛ فبعد أن اقترح وزير الخارجية الأمريكي السابق والمفكر الأمريكي هنري كيسنجر في منتدى دافوس (2022) أن أوكرانيا قد تحتاج إلى تقديم تنازلات إقليمية لإنهاء تلك الحرب الممتدة، ردَّ الرئيس الأوكراني زيلينسكي: "يبدو أن تقويم السيد كيسنجر ليس عام 2022، بل عام 1938، وكان يعتقد أنه يتحدث إلى جمهور ليس في دافوس، بل في ميونخ في ذلك الوقت "، كما أكد الرئيس الأمريكي بايدن نفسه أنه "سيكون من الخطأ" تقديم المشورة لأوكرانيا بشأن التنازلات المحتملة على طاولة المفاوضات، "ويتعارض مع مبادئنا الراسخة".

ثالثًا- مسار احتمالي:

المسار الأسرع والأقل دمويةً لإنهاء الصراع، يمر عبر تسوية يجري التفاوض عليها بين الجانبين، إلا أنه في الوقت الحالي، يبدو أن هذا المسار غير مُحقَّق بدرجة كبيرة؛ ففي شهر يوليو 2022، صرَّح سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي بأن روسيا مصممة على "التخلص" من "النظام غير المقبول" في أوكرانيا، مشيرًا إلى أن أهداف موسكو من تلك الحرب لم تتغير. وبالمثل، لا تزال الحكومة الأوكرانية لا تنوي التنازل عن الأراضي التي فقدتها للقوات الروسية، وهو ما صرَّح به أوليكسي دانيلوف رئيس مجلس الأمن القومي الأوكراني مؤخرًا، موضحًا: "هذه مجرد مسألة مَن يضرب مَن؟".

والتساؤل المطروح هنا: هل هناك فرصة لأوكرانيا لاستعادة الأراضي التي فقدتها مع وصول أنظمة الصواريخ الدقيقة البعيدة المدى التي حصلت عليها من الدول الغربية مؤخرًا؟ حيث يأمل المسئولون الأوكرانيون أن يتمكنوا من طرد القوات الروسية في الجنوب بتنفيذ هجوم مضاد. وقد كتبت أنيسي فان إنجلاند أستاذة الأمن الدولي والقانون في جامعة كرانفيلد، أنه "يمكن أن تكون معركة خيرسون في جنوب أوكرانيا، أساسية في هذه الاستراتيجية الجديدة"، "ويمكن أن يوفر للقوات المسلحة الأوكرانية فرصة للشروع في استعادة الأراضي التي ينتشر فيها الروس، وربما في استعادة الأراضي الأخرى التي تسعى الجماعات المحلية الموالية لروسيا إلى تحديدها على أنها ملكهم".

وإذا نجح الهجوم المضاد الأوكراني، فقد يعتبر الرئيس الروسي بوتين تكلفة الانتصار باهظةً للغاية؛ فقد أشار مسئول بوزارة الدفاع الأمريكية، إلى أن روسيا وجهت 85% من جيشها المتطوع للقتال، وتكافح لاستقطاب مجندين جدد. وأكدت جوليان بارنز: "يتفق المسئولون الأمريكيون والمحللون الخارجيون على حد سواء، على أنه إذا كانت روسيا تريد تجاوز السيطرة فقط على دونباس، فسوف يتعين عليها اتخاذ خطوة لم تكن مستعدين للقيام بها بخصوص تعبئة جماهيرية أولًا"، وأضافت: "سوف تحتاج روسيا إلى إجراءات بخصوص التجنيد واستدعاء الجنود الذين خدموا سابقًا (الاحتياط)، واتخاذ خطوات سياسية مؤلمة لإعادة بناء قوتها، وإن كان الرئيس الروسي بوتين غير راغب في القيام بذلك حتى الآن".

لكن الوضع قد ينقلب ضد أوكرانيا؛ فمؤخرًا أخبر الرئيس الأوكراني زيلينسكي أعضاء الكونجرس الأمريكي أنه إذا أغلق الرئيس الروسي بوتين الخطوط الأمامية الحالية في الجنوب، فقد يدفع أوكرانيا إلى مزيد من القتال على عدة أنحاء. وقد يحدث ذلك إذا فشل الهجوم المضاد لأوكرانيا. وأشار هال برانذ الأستاذ بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، لأحد المواقع الإخبارية؛ أن "الهجوم الفاشل الذي ينتهي بالتراجع، سيكون كارثة بالنسبة إلى أوكرانيا؛ ما يجعلها أضعف عسكريًّا وأكثر عزلةً دبلوماسيةً". "وإذا ألقت أوكرانيا الكثير من قواتها المرنة المدمرة للتقدم في الجنوب، فقد تجعل نفسها عرضة لهجوم روسي متجدد في الشرق".

بدلًا من ذلك، يُمكِن أن تقع أوكرانيا ضحيةً لأي نجاحات تُحقِّقها؛ فإذا توغَّلت قواتها كثيرًا في مناطق ترى روسيا أنها قريبة من دونباس، فقد يرد الرئيس الروسي بوتين باستخدام أسلحة نووية تكتيكية تم تصميمها لاستخدامها في ساحة المعركة. وتوقَّع ريتشارد بارونز الجنرال البريطاني المتقاعد أنه "قبل نهاية هذا العام، ستكون روسيا قد أعلنت عن مناطق محتلة من أوكرانيا كجزء من الدولة الروسية"؛ "لذلك إذا انقلب أي هجوم أوكراني فوق هذه الحدود الجديدة المُعلَنة من جانب واحد، فإن استخدام الأسلحة النووية لفض الهجوم سيكون مطروحًا على الطاولة. هذا ليس غير وارد؛ إنه غير مستساغ فقط". من ناحية أخرى، أكد جيمس ستافريديس الأميرال الأمريكي المتقاعد، أن الرئيس الروسي بوتين من غير المرجح أن يستخدم الأسلحة النووية؛ لأن لديه وسائل أخرى، مثل الأسلحة الكيميائية، تُعَد أقلَّ خطورةً لترويع أوكرانيا وترهيب الغرب، رغم استبعاد ذلك؛ حيث سبق استخدامه في العراق ضد الأكراد.

ويُعَد تدخُّل الصين التي تعتبر من أقرب حلفاء روسيا، متغيرًا آخر يُحتمَل أن يغير قواعد اللعبة

للحرب الروسية الأوكرانية؛ ففي الأسابيع الأولى من الغزو، صرح مسئولون أمريكيون بأن روسيا وجَّهت نداءات إلى بكين للحصول على دعم عسكري، وهو ما يبدو أنها ترفضه حتى الآن، لكن الزيارة الأخيرة التي أجرتها رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان، التي اعتبرتها الحكومة الصينية استفزازًا، يمكن أن تُحفِّز الصين على إعادة تقييم موقفها تجاه أوكرانيا، وهو ما حدث بالفعل مطلعأكتوبر 2022.

من جهة أخرى، سمحت الولايات المتحدة بتقديم 54 مليار دولار مساعدات لأوكرانيا، بما في ذلك أكثر من 9 مليارات دولار مساعدات عسكرية، لكن في وقت ما، اعترف المسئولون الأمريكيون بأن إمدادات الأسلحة الغربية سوف تتضاءل، و"لا أحد يتوقع شيكًا آخر بقيمة 54 مليار دولار". وقد طُرح تساؤل آخر: هل ينبغي لحلفاء أوكرانيا، بما في ذلك الولايات المتحدة، التفكير في إقراض أوكرانيا المزيد من المساعدات؟ فقد رأى دميترو كوليبا وزير خارجية أوكرانيا أنه ينبغي لهم ذلك؛ ليس من منطلق الالتزام المجرد بالديمقراطية، بل من منطلق المصلحة الذاتية. وكتب في صحيفة تايمز في نهاية يوليو: "المساعدة العسكرية لأوكرانيا ليست صدقة. إنه استثمار ضروري في أمن أوروبا على المدى الطويل. سيخرج الجيش الأوكراني من هذا الصراع الذي يعتبر أكبر حرب برية في أوروبا منذ عام 1945، واحدًا من أقوى القوات العسكرية في القارة؛ فبعد صد الغزو الروسي، سيُكرِّس الجيش الأوكراني نفسه لحماية أمن واستقرار أوروبا، وحماية الديمقراطية من أي تعدٍّ استبدادي"، وأفصح عن أن أوكرانيا تقوم بدور حرب بالوكالة نيابةً عن الولايات المتحدة وأوروبا.

لكن بعض المحللين يعتقدون أن الاستمرار في تمويل الحرب إلى أجل غير مسمى بهذه الطريقة، سيُشكل تصعيدًا خطيرًا للحرب بالوكالة بين القوى العظمى. ومن ثم فإنه لتجنب خطر نشوب صراع مباشر بين دول حلف الناتو وبين روسيا، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها أن تضع هدفًا نهائيًا لوقف إطلاق النار. وحسبما يؤكد العديد من الخبراء، فإن الطريق إلى وقف إطلاق النار سيتطلب فتح قنوات اتصال مع روسيا. **وكتب أحدهم:** "بدء المحادثات أثناء احتدام القتال سيكون محفوفًا بالمخاطر السياسية، وسيتطلب جهودًا دبلوماسية كبيرة، لا سيما مع أوكرانيا. والنجاح ليس مضمونًا على الإطلاق"، "لكن الحديث يمكن أن يكشف عن المساحة المحتملة للتسوية، وتحديد طريقة للخروج من دوامة امتداد تلك الحرب ، على أن يتم التباحث فيها بعد وقف إطلاق النار كليًا".

الخلاصة: تُبرز الحرب الروسية الأوكرانية، في ظل حلقاتها التاريخية المتتابعة، عددًا من القضايا الوجودية المطروحة على المحك بالنسبة إلى الجانبين، وليست عرضة للتسوية؛ فعلى سبيل المثال تناضل أوكرانيا من أجل حقها في تقرير المصير، وأظهرت حكومتها وشعبها استعدادهم لتقديم تضحيات كبيرة للدفاع عن سيادتهم الوطنية، وما دامت روسيا تحتل الأراضي الأوكرانية، فسيكون من الصعب على أي حكومة أوكرانية تقديم تنازلات بشأن هذه القضية الأساسية.

من جانب آخر، برّرت روسيا حربها على أوكرانيا على أنها "عملية عسكرية خاصة" لحماية الروس في أوكرانيا ضد نظام من النوع النازي. ومن ثم فإن التراجع عن إكمال ما أقدمت عليه من مهمة وجودية، يكاد يكون مستحيلًا؛ فبغض النظر عن مزاعمها تلك، يبدو أن الهدف الحقيقي لروسيا هو وضع حد لاندماج أوكرانيا في المؤسسات الغربية، مثل حلف الناتو الذي يمثل تهديدًا أمنيًا مباشرًا لها؛ فبالنسبة إلى نظام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن كسب الحرب في أوكرانيا، أو الظهور بمظهر المنتصر، أصبح أمرًا حيويًا لبقائه في المستقبل.

لقد خرجت الحرب الروسية الأوكرانية عن نطاق مجرد صراع إقليمي، بل أصبحت مواجهة أكبر بكثير بين الغرب وروسيا. وبهذا المعنى، فإن لها خصائص الحرب بالوكالة؛ حيث يقف الغرب خلف أوكرانيا في قتالها ضد روسيا، إلا أن القادة الغربيين يؤكدون مرارًا أنهم لن يتورطوا بشكل مباشر في الحرب، لكن تقديمهم المساعدات العسكرية والاستخباراتية لأوكرانيا يحمل في طياته خطر انجرارهم، عن غير قصد، إلى لعب دور مباشر في الصراع؛ فكلما طال أمد الحرب، زاد خطر تداخل الدول الغربية في تلك الحرب؛ إما نتيجةً لسوء التقدير العسكري من قبل أيٍّ من الجانبين، أو بسبب امتداد الحرب إلى أي دولة عضو في الناتو؛ فمثل هذا الحدث غير المخطط له من شأنه أن يشكل خطر نشوب صراع عالمي أكثر خطورة.

والأحرى بالذكر هنا، أن هذه الحرب تمثل نقطة تحول جيوسياسية، وسيؤدي ذلك إلى استبعاد روسيا من النظام الاقتصادي والسياسي الغربي، في ظل استمرار تطبيق العقوبات إلى أجل غير مسمى، وستصبح روسيا منطقة محظورة على الشركات الغربية، ومن ثم ستعتمد روسيا بدرجة متزايدة على الصين والعالم النامي؛ الأمر الذي سيتعين على الغرب من خلاله إعادة تنظيم سلاسل التوريد العالمية، بما في ذلك السلع التي توفرها روسيا؛ فهل ستعاني أوكرانيا والمنطقة المجاورة الأوسع من عدم الاستقرار لسنوات عديدة قادمة؟

ومع ذلك، لا يزال العالم يمر بلحظة خطيرة إلى حد كبير في ظل السيناريوهات غير المؤكدة تلك؛ فما يحدث خلال تلك الحرب الممتدة هو علامة استفهام بقدرٍ ما فحواها: كيف ومتى وأين تنتهي؟ وتعكس هذه السيناريوهات نتائج معقولة، لكنها بالكاد تستنفد كل الاحتمالات. ويمكن أن تسفر هذه الحرب عن متغيرات لصالح الرئيس الروسي بوتين أو ضده، وهي المتغيرات التي من شأنها أن تجعله قويًا أو ضعيفًا داخل روسيا. عطفًا على ذلك، فإن الاعتماد على التطورات المحلية (انتفاضة شعبية أو انقلاب) والتطورات الخارجية (تعزيز الصين دعمها لبوتين نفسه أو خفضها هذا التعزيز)، يمكنه أن يقود إلى توسع روسي على محاور أخرى باتجاه مولدوفا أو جورجيا، أو حتى محاولة سد فجوة منطقة البلطيق الروسية في كالينينجراد.

ومن ثم فإن من غير اليسير توقع مسارات التمدد الزماني والمكاني للحروب، إلا أنه بمجرد اندلاعها، يمكن للكثير من المحللين الاستراتيجيين في كثير من الأحيان وضع سيناريوهات في هذا الشأن، في إطار تحرك الأطراف المتحاربة وغير المتحاربة على حد سواء في مسارات غير متوقعة، مع وضعهم في الاعتبار تفاعلات بيئة النظام الدولي والإقليمي - في بعض الأحيان - لتلك الحروب. ويبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية تحمل مسارات متعددة للتمدد الزماني والمكاني ستؤثر بدورها على بلورة نظام دولي قيد التشكيل.

Nasams missile system

أهداف وقيود: المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا خلال نصف عام

كانت استراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه الأزمة الأوكرانية منذ بداية العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا في 24 فبراير 2022، التي دخلت شهرها السابع بدون حسم، قائمة على رفض الانخراط العسكري الأمريكي المباشر في العمليات العسكرية ضد موسكو، ورفض إقامة منطقة حظر طيران فوق الأراضي الأوكرانية، والاكتفاء بتقديم الدعم الاستخباراتي والعسكري المشروط الذي يُعزز القدرات الدفاعية الأوكرانية لصد الكثير من الهجمات العسكرية الروسية.

عمرو عبد العاطي

باحث متخصص في الشئون الأمريكية

مساعد رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» - مؤسسة الأهرام

وقد كانت الولايات المتحدة أكبر الدول المانحة لمساعدات عسكرية لأوكرانيا منذ ضم روسيا شبه جزيرة القرم في 20 فبراير 2041، فقدمت أكثر من 15.5 مليار دولار من المساعدات الأمنية لمساعدة كييف للحفاظ على سلامتها الإقليمية وتأمين حدودها وتحسين قابلية التشغيل البيني مع حلف شمال الأطلسي منذ الغزو الروسي الأول لأوكرانيا في عام 2014 حتى 24 أغسطس الفائت. وخصصت الإدارة الأمريكية خلال الأشهر الست الماضية منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا نحو 12.9 مليار دولار مساعداتٍ أمنيةً لأوكرانيا، لتزويد كييف بالمعدات التي تحتاجها للدفاع عن نفسها ضد العمليات العسكرية الروسية، التي يصفها المسئولون الأمريكيون بأنها "غير مبررة"، وتُعَد أول تهديد جِدي للأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا

استخدمت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مجموعة متنوعة من البرامج وسلطات المساعدة الأمنية لتقديم الدعم لأوكرانيا عقب بداية العمليات العسكرية في 24 فبراير الفائت لبناء القدرة الدفاعية للقوات المسلحة الأوكرانية من خلال التدريب، والتجهيز، وتقديم المشورة عبر حسابات الإنفاق المتعددة. وتقدم الولايات المتحدة المساعدات الأمنية المباشرة لكييف من خلال ثلاثة برامج رئيسية؛ هي على **النحو التالي:**

أولًا- السحب الرئاسي الذي يُمكن للرئيس من خلاله الإذن بالنقل الفوري للمعدات والخدمات من المخزونات الأمريكية دون موافقة الكونجرس استجابةً لـ"حالة طوارئ غير متوقعة". وقد اعتمد الرئيس جو بايدن على تلك السلطة لتقدم الإدارة الأمريكية الكثير من المعدات الدفاعية إلى أوكرانيا منذ أغسطس 2021؛ فقد أذن بإجراء تسعة عشر سحبًا تزيد قيمتها عن 8 مليارات دولار كما هو مُوضَّح بالجدول التالي:

عمليات السحب الرئاسي لصالح أوكرانيا منذ 27 أغسطس 2021 حتى 19 أغسطس 2022

م	تاريخ التفويض	المبلغ
1	27 أغسطس 2021	60 مليونًا
2	28 ديسمبر 2021	200 مليون
3	25 فبراير 2021	350 مليونًا
4	12 مارس 2022	200 مليون
5	16 مارس 2022	800 مليون
6	5 أبريل 2022	100 مليون
7	13 أبريل 2022	800 مليون
8	21 أبريل 2022	800 مليون
9	22 مايو 2022	150 مليونًا
10	19 مايو 2022	100 مليون
11	1 يونيو 2022	700 مليون
12	15 يونيو 2022	350 مليونًا
13	23 يونيو 2022	450 مليونًا
14	1 يوليو 2022	50 مليونًا
15	8 يوليو 2022	400 مليون
16	22 يوليو 2022	175 مليونًا
17	1 أغسطس 2022	550 مليونًا
18	8 أغسطس 2022	مليار
19	19 أغسطس	775 مليون
	الإجمالي	8.010. مليار

Source: Christina L. Arabia, Andrew S. Bowen and Cory Welt, U.S. Security Assistance to Ukraine, Congress Research Service

ثانيًا- مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية (USAI) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، التي تتضمَّن حُزَمُها التدريب، والمعدات، وتقديم الاستشارات لتعزيز القدرات الدفاعية لأوكرانيا. ولكن في اعتمادات السنة المالية 2022 فإنها توفر الأموال للدعم اللوجستي، والإمدادات، والخدمات، والرواتب، واستبدال الأسلحة، والدعم الاستخباراتي للقوات العسكرية وقوات الأمن الأوكرانية.

ثالثًا- التمويل العسكري الأجنبي الذي يُوفِّر المساعدة الأمنية لأوكرانيا والدول المتضررة من الوضع فيها، بما في ذلك دول الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو)، وشركاء آخرون في أوروبا. وقد تلقَّت كييف مساعدة أمنية أمريكية وفقًا لسلطات التعاون الأمني التابعة لوزارة الدفاع، ولا سيما بناء قدرات الشركاء، وبناء مؤسسة الدفاع، والتعليم العسكري الدولي والتدريب الذي يوفر لضباط الجيش الأوكراني التعليم العسكري المهني في مؤسسات الدفاع الأمريكية.

ويتم تمويل حزم المساعدة الأمنية الأمريكية لأوكرانيا خلال السنة المالية 2022 من خلال أكثر من 23 مليار دولار من الاعتمادات العادية والتكميلية، بما في ذلك قانون الاعتمادات التكميلية الأوكرانية لعام 2022، الذي يُقدِّم 13,6 مليار دولار، وقانون الاعتمادات التكميلية الإضافية لأوكرانيا لعام 2022، الذي يقدم 40 مليار دولار من التمويل الطارئ لدعم الشعب الأوكراني والدفاع عن الديمقراطية العالمية عقب الهجوم الروسي غير المبرر على أوكرانيا. والتمويل المدرج في القانونَيْن الذي ينتهي في 30 سبتمبر الجاري لا ينص على تمويل أوكرانيا فقط، بل الولايات المتحدة وأوروبا والمناطق المتأثرة بالحرب الروسية-الأوكرانية، ومنهما يتم تخصيص 19 مليار دولار للمساعدات الأمنية لأوكرانيا[34].

وتشمل اعتمادات السنة المالية 2022 ما يقدر بـ12,55 مليار دولار لتعويض مخزونات معدات وزارة الدفاع الأمريكية المرسلة إلى أوكرانيا عبر سلطة السحب الرئاسي، و6,3 مليار دولار لمبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية التابعة لوزارة الدفاع (USAI)، و4,65 مليار دولار للتمويل العسكري الأجنبي لأوكرانيا والبلدان المتأثرة بالوضع في أوكرانيا. وقد تضمنت الاعتمادات التكميلية للسنة المالية 2022 أيضًا أموالًا لنشر القوات الأمريكية الإضافية في أوروبا.

وقبل بداية الغزو الروسي لأوكرانيا بأربعة أيام، استخدمت الولايات المتحدة برنامج المواد الدفاعية الزائدة لنقل طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-17 إلى أوكرانيا. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا قدمت الإدارة الأمريكية معدات دفاعية أكثر تقدمًا إلى أوكرانيا. ووفقًا للبنتاجون، شملت أبرز المساعدات الأمنية الأمريكية لأوكرانيا 8 أنظمة صواريخ أرض-جو متقدمة، و16 من أنظمة الصواريخ المدفعية العالية الحركة (هيمارس) التي كان لها الفضل في تدمير مراكز القيادة الروسية ومستودعات الذخيرة.

يُضَاف إلى ذلك نحو 1400 صاروخ ستينجر المضاد للطائرات، و8500 صاروخ جافلين، وأكثر من 27 ألف صاروخ آخر مضاد للدبابات، و142 من مدافع الهاوتزر مع أكثر من 900 ألف طلقة مدفعية، و٢٠ منظومة هاون عيار 120ملم، و85 ألف قذيفة هاون، و1500صاروخ يُطلَق بواسطة الأنبوب ومُتتبَّع بصريًّا ومُوجَّه سلكيًّا، وصواريخ عالية السرعة مضادة للإشعاع، وأنظمة صواريخ موجهة بالليزر، و20 طائرة هليكوبتر من طراز Mi-17، ومئات مركبات هامفي المدرعة، و40 لغمًا مضادًا للمركبات، و200 ناقلة أفراد مدرعة من طراز M113، وأكثر من 10 آلاف قذيفة قنابل يدوية، وأسلحة صغيرة، ومعدات اتصالات واستخبارات.

كما أذنت إدارة الرئيس جو بايدن لطرف ثالث بنقل المواد والمعدات الدفاعية الأمريكية من العديد من أعضاء حلف الناتو والاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا. وبجانب المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا، اشترت الأخيرة بعض الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من معدات الليزر والتصوير والتوجيه من الموردين الأمريكيين مباشرةً عبر المبيعات التجارية المباشرة.

وقد قدَّمت الولايات المتحدة التدريب للقوات الأوكرانية على جميع الأنظمة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها بحلف الناتو، بعد تعليقها في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا؛ ففي أبريل الفائت، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها ستستأنف تدريب الأوكرانيين خارج أوكرانيا، وتحديدًا لتشغيل الأنظمة الأمريكية التي تحصل عليها كييف. وبشكل منفصل، قامت قوات العمليات الخاصة الأمريكية بتدريب القوات الخاصة الأوكرانية وتقديم المشورة لها.

وبينما تحتفل أوكرانيا بالذكرى الحادية والثلاثين لاستقلالها، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 24 أغسطس الفائت، الذي يصادف مرور ستة أشهر على الغزو الروسي لأوكرانيا، عن مساعدات أمنية إضافية لأوكرانيا تصل إلى 2,98 مليار دولار، وهي أكبر حزمة من المساعدات الأمريكية منذ الغزو الروسي لأوكرانيا بموجب مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية (USAI)، ولن تكون الأخيرة وفقًا لمسئولين دفاعيين أمريكيين.

وتشمل حزمة المساعدات الأمريكية الأخيرة 24 رادارًا مضادًا للمدفعية، وأنظمة صاروخية موجهة بالليزر، وطائرات بدون طيار من طراز بوما التي ستُمكِّن أوكرانيا من الحصول على معلومات استخباراتية في الوقت المناسب، بجانب مساعدتها في تحديد الأهداف المحتملة، وكشف تحركات العدو. وتشمل الحزمة أيضًا نظام "فامباير" المضاد للطائرات بدون طيار، وكذلك تزويد أوكرانيا بصواريخ أرض-جو المضادة للطائرات، من خلال منح شركة رايثيون للتكنولوجيا الدفاعية في 26 أغسطس الماضي 182 مليون دولار لتزويد كييف ببطاريتَيْن من نظام "ناسامز"[40]، وللتدريب والدعم اللوجستي للقوات العسكرية والأمنية الأوكرانية.

ومع تزويد الإدارة الأمريكية أوكرانيا بمدفعية هاوتزر، وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي تتطلب تدفقًا ثابتًا للذخيرة ذات العيار الكبير، وسَّعت وزارة الدفاع الأمريكية نطاق تسليم الأسلحة الأمريكية إلى كييف من خلال الشحن البحري بعد الاعتماد بشكل كبير على الطيران خلال وقت مبكر من الغزو الروسي لأوكرانيا؛ لإيصال الأسلحة إلى كييف في أسرع وقت ممكن؛ حيث يمكن للسفن نقل كميات هائلة من البضائع.

ولم يقتصر الدعم الأمريكي لأوكرانيا على تعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية، وصد الهجمات الروسية، بل امتد إلى المساعدة في التخلص من انتشار الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة والعبوات الناسفة في مساحات شاسعة من البلاد خلال الحرب الروسية التي تؤثر على الزراعة وجهود إعادة الإعمار وتمنع عودة النازحين؛ ولذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 9 أغسطس الفائت عن تقديم 89 مليون دولار من تمويل السنة المالية 2022 لمساعدة أوكرانيا على مواجهة التحديات الإنسانية المُلحَّة التي تُشكِّلها مُخلَّفات الحرب الروسية. وبموجب هذا التمويل، سيتم إرسال 100 فريق لإزالة الألغام وتدريب وتجهيز واسع النطاق لتعزيز قدرة الحكومة الأوكرانية على إزالة الألغام والمتفجرات.

أهداف واشنطن

لا تقتصر الأسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا على تعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية لمواجهة الهجمات العسكرية الروسية، بل تشمل مساعدة كييف على حماية نفسها خلال السنوات القادمة؛ حيث قال وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للسياسة كولين كال، إن المساعدات الأمريكية لأوكرانيا "ستشكل العمود الفقري لقوة أوكرانية في المستقبل قادرة على الدفاع عن البلاد لسنوات مقبلة". وتكشف حزمة المساعدات الأمريكية الجديدة لأوكرانيا، التي تشمل أسلحة ومعدات لم يتم تسليمها لأوكرانيا من قبل، عن رغبة الإدارة الأمريكية في إظهار التزام طويل الأمد تجاه أوكرانيا، وإيمانها بقدرة كييف على مواصلة القتال ضد روسيا، وإرسال رسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه "لا يمكنه الصمود أمام تصميم أوكرانيا والغرب على معارضة الغزو الروسي الوحشي".

وقد قال مسئولون بوزارة الدفاع الأمريكية إن تزويد أوكرانيا بأنظمة صواريخ أرض-جو ستُعزز دفاعات أوكرانيا ضد التهديدات الجوية المتقدمة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، وصواريخ كروز. وبعد الإعلان عن تزويد كييف بنظام "ناسامز"، قال وكيل وزارة الدفاع لشئون الاستحواذ والاستدامة ويليام لابلانت، إنها "أنظمة مثبتة ستُحدِث فرقًا حقيقيًا في ساحة المعركة".

وتختلف حزمة المساعدات الأمريكية الأخيرة لأوكرانيا المقررة في 24 أغسطس الفائت، عن الحزم السابقة، في أن كييف ستشتري المعدات والخدمات مباشرةً بدلًا من أن تُوفرها الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تستغرق المعدات شهورًا أو حتى سنوات لإنتاجها وتسليمها، وهو ما سيحافظ على تمتع الجيش الأوكراني على المدى الطويل بقدرات متقدمة على الدفاع عن أراضي الدولة الأوكرانية؛ وذلك بعد الحرب على الأرجح، بدلًا من زيادة قدراته على المدى القريب أو المتوسط؛ حيث تتضمَّن أنظمة دفاع جوي، وأنظمة مدفعية وذخائر، وأنظمة مضادة للطائرات بدون طيار ورادارات، فضلا عن تأكيد استمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا، وإرسال رسالة إلى روسيا بعدم توقع تراجع التأييد الأمريكي لأوكرانيا مع استمرار الحرب وفقًا لوكيل وزارة الدفاع للسياسة.

وفي ظل تبني الإدارة الأمريكية استراتيجية "منافسة القوى العظمى" مع خصمَيْها الاستراتيجيَّين روسيا والصين اللتَيْن تُشكِّلان تحديًا للقوة والنفوذ الأمريكي دوليًا، هدفت الولايات المتحدة من تعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية إلى إطالة أمد الحرب الروسية في أوكرانيا؛ لتكون مستنقعًا للقوات الروسية ولإنهاكها عسكريًا، كما فعلت في ثمانينيات القرن المنصرم بإنهاك القوات السوفييتية خلال فترة الحرب الباردة في أفغانستان؛ وذلك بهدف تحييد القوة الروسية على الساحة الدولية؛ لتركز الولايات المتحدة على مواجهة الصعود والتحدي الصيني للنظام الدولي وللقوة والنفوذ الأمريكي عالميًا.

وقد نجحت الإدارة الأمريكية في تحقيق هذا الهدف؛ حيث تشير تحليلات أمريكية إلى أن الأسلحة المتقدمة التي تقدمها الولايات المتحدة لأوكرانيا مكَّنت القوات الأوكرانية من استعادة الكثير من المزايا التي فقدتها في بداية الحرب؛ ما مكَّنها من تغيير مسار الحرب لصالحها مرةً أخرى، واستهداف أهداف روسية عالية القيمة، كمراكز القيادة والتحكم، ومواقع تخزين الذخيرة، والخدمات اللوجستية. وتضيف أن أوكرانيا غيَّرت طبيعة الصراع بقدراتها على الهجوم خلف الخطوط الروسية. وتمكَّنت كييف من وقف التقدم الروسي مؤخرًا، وتكبيد القوات الروسية خسائر فادحة. فوفقًا لصحيفة "نيويورك تايمز"، فإن ٥٠٠ جندي روسي يُقتَلون أو يتعرَّضون لإصابات بصفة يومية، كما نجحت القوات الأوكرانية في إضعاف الجيش الروسي، وإنفاق موارد لا يمكنه تجديدها.

وكشف مرور نصف عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، وفقًا لبعض التحليلات الأمريكية، حقيقة القوة العظمى لروسيا بعدما قلبت الحرب الافتراضات حول قوة الجيش والاقتصاد الروسيَّيْن؛ حيث كانت موسكو تسعى إلى إعادة تأكيد كونها قوة عسكرية عالمية، لكن النتائج الميدانية للحرب أثبتت عكس ذلك تمامًا، ودعت إلى إعادة التفكير في قدرات موسكو التقليدية .

وانطلاقاً من قناعة الإدارة الأمريكية بأن الحرب الروسية-الأوكرانية لن تنتهي إلا من خلال الدبلوماسية، وأن كل مفاوضات تعكس الحقائق على الأرض، تحركت الولايات المتحدة بسرعة لإرسال كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة لأوكرانيا حتى تتمكن من القتال في ساحة المعركة، ولكي تكون في أقوى وضعية ممكنة على طاولة المفاوضات. ولهذا أمدَّت واشنطن كييف بأنظمة صاروخية وذخائر أكثر تقدماً تُمكِّنها من ضرب أهداف رئيسية في ساحة المعركة داخل أوكرانيا بدقة أكبر.

قيود معرقلة

يُثير تزويد الولايات المتحدة أوكرانيا بالكثير من الأسلحة المتقدمة والذخيرة لأوكرانيا لدرء الغزو الروسي "غير المبرر" - من وجهة النظر الأمريكية - مخاوف المسئولين الدفاعيين من انخفاض مخزونات وزارة الدفاع الأمريكية من بعض الذخائر إلى مستويات حرجة في الوقت الذي كانت فيه الوزارة بطيئةً في تجديد ترسانتها. وهو ما أثار المخاوف بين المسئولين الأمريكيين من أن الاستعداد العسكري الأمريكي قد يتعرض للخطر بسبب النقص في مخزون الذخيرة المُخصَّص للتهديدات غير المتوقعة، وكذلك القدرات الأمريكية على مواجهة التحدي الصيني، الذي يُعَد التهديد الاستراتيجي الأول لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة دوليًا؛ لتبني بكين سياسات تعديلية للنظام الدولي الراهن، ولتصاعُد احتمالات الصدام الأمريكي-الصيني على خلفية التصعيد الصيني ضد تايوان، ولا سيما بعد الزيارات المتعددة للعديد من المسئولين والمشرعين الأمريكيين إلى الجزيرة التي تعتبرها بكين جزءًا من أراضيها.

لذلك تحتاج الإدارة الأمريكية إلى مطالبة الكونجرس بالمزيد من الأموال لتجديد مخزونات وزارة الدفاع الأمريكية من الأسلحة. وعلى الرغم من أن الإجماع بين الحزبَيْن الجمهوري والديمقراطي على دعم أوكرانيا لا يزال قويًا، فإن هناك صراعًا مع اليسار التقدمي واليمين الانعزالي حول الحكمة في إرسال الأموال إلى الخارج عندما تكون هناك احتياجات مُلحَّة لها في الداخل، ولا سيما مع دخول الحرب الروسية-الأوكرانية مرحلة جديدة ومُعقَّدة.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب تأييد الناخبين الأمريكيين لدور أمريكي نشط في الأزمة الأوكرانية، وتقديم الدعم لكييف مع بداية الأزمة لمواجهة الهجمات الروسية، فإن هذا الدعم مع استمرار الحرب في دولة تبعد آلاف الأميال عن أقرب مدينة أمريكية كبرى، بدأ يخفت مع تزايد وطأة التحديات الداخلية الأمريكية، ولا سيما الاقتصادية، والانشغال بانتخابات التجديد النصفي للكونجرس في وقت تُواجِه فيه الولايات المتحدة حالة غير معهودة من "القبلية السياسية".

ويضع عدم الرغبة الأمريكية في الدخول في حرب مباشرة مع روسيا قيدًا آخر على المساعدات الأمريكية لأوكرانيا، في ظل توقعات وكالات الاستخبارات الأمريكية بأن الصراع بين موسكو وكييف يمكن أن يتخذ مسارًا لا يمكن التنبؤ به، ويُحتمَل أن يكون تصعيديًا، ولا سيما مع التهديدات الروسية باستخدام الأسلحة النووية. وفي ظل التخوف الأمريكي من أن تتحوَّل الحرب الروسية-الأوكرانية إلى حرب عالمية ثالثة، رفضت الإدارة الأمريكية المطالب الأوكرانية بإنشاء منطقة حظر جوي لتجنُّب صراع عسكري مباشر بين الولايات المتحدة وروسيا. كما رفضت إمداد كييف بصواريخ بعيدة المدى تُمكِّن كييف من استهداف أراضٍ روسيةٍ، وشدَّدت للقوات الأوكرانية على استخدام الأسلحة الأمريكية في الدفاع عن الأراضي الأوكرانية وصد الهجمات العسكرية الروسية فقط، ولا سيما مع التأكيد الأمريكي أن الدعم العسكري المُقدَّم لأوكرانيا يهدف إلى مساندتها على الصمود في القتال، ومنحها موقفًا أقوى على طاولة المفاوضات مع موسكو. وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أنه حصل على تعهدات من المسئولين الأوكرانيين بعدم استخدامهم أنظمة الصواريخ الأمريكية ضد أهداف على الأراضي الروسية، خوفًا من تمدُّد نطاق الحرب الروسية. وقد سبق أن صرح أناتولي أنتونوف السفير الروسي لدى الولايات المتحدة، في بيانٍ بأن خطر استخدام أوكرانيا الأسلحة التي توفرها الولايات المتحدة لضرب المدن الروسية "غير مقبول" روسيًا.

وختامًا.. عملت الولايات المتحدة، منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، بشكل متزايد على دعم قدرة الجيش الأوكراني على ردع روسيا، والدفاع عن سيادة الدولة. وقد ركزت المساعدات العسكرية الأمريكية على توفير الأنظمة والقدرات التي لا تستطيع صناعة الدفاع المحلية الأوكرانية إنتاجها، بالإضافة إلى تلك التي يمكن نشرها على الفور في ساحة المعركة لزيادة مرونة القوات العسكرية الأوكرانية خلال العمليات القتالية. ولكن المسئولين الأوكرانيين كانوا يسعون إلى الحصول على أنظمة عسكرية أمريكية أكثر تطورًا لتعزيز قدرات الجيش الأوكراني على المديَيْن المتوسط والطويل. ومع شن روسيا هجومًا عسكريًا ثانيًا على أوكرانيا في ٢٤ فبراير الماضي، زوَّدت الإدارة الأمريكية أوكرانيا بأنظمة أكثر تقدمًا، لكنها فرضت قيودًا على القوات الأوكرانية بعدم استخدامها لمهاجمة الأراضي الروسية؛ خوفًا من توسيع نطاق الحرب الروسية-الأوكرانية. ورغم الدعم العسكري والأسلحة والمُعدَّات المُتقدِّمة التي تُقدِّمها الولايات المتحدة وحلفاؤها لأوكرانيا، فإنها لا تزال أقلَّ مما تطلبه الحكومة الأوكرانية من أسلحة. ويعكس الاختلاف بين ما تريده أوكرانيا وما يستعد شركاؤها الغربيون لتقديمه، حقيقة أن القادة الغربيين - وفي مقدمتهم الأمريكيون - ملتزمون بمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي، لكنهم في الوقت ذاته يحاولون منع تصاعد الصراع إلى حرب بين القوى الكبرى.

الجيوش والصناعات الحربية
«ألمانيا،بولندا،فرنسا» بعد غزو أوكرانيا

في الأيام التي تلت بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، قال المستشار الألماني أولاف شولتز (Olaf Scholz) في خطبة تاريخية إن "عصرًا انتهى"، وتعهَّد بتخصيص مائة مليار يورو لإعادة بناء جيشه، وبرفع ميزانية الدفاع لتبلغ (2%) من الناتج القومي الإجمالي، وأضاف أن الجيش الألماني سيكون أقوى جيش في القارة . وبينما احتفى الشركاء الأوروبيون لألمانيا بهذه الخطوة، تساءلت النخب الاستراتيجية، وفي كواليس الحكومات الأوروبية عن تبعات هذا التحول التاريخي وتأثيره على موازين القوة في القارة إذ تحدث كل المسئولين الأوروبيين عن ضرورة رفع الإنفاق العسكري، والعمل المشترك لتعظيم المنافع والاستثمار المشترك، بما يسمح بترشيد الأموال ويُوجِد سوقًا أكبر للمنتج.

د. توفيق أكليمندوس
رئيس وحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وبدا أن هناك توافقًا على ضرورة تقديم الدعم العسكري (وغيره) لأوكرانيا، وجاءت كافة ردود الأفعال الأوروبية - فردية وجماعية - أقوى بكثير من ردود فعلها على ضم روسيا للقرم سنة 2014. والواضح أن الرئيس بوتين لم يتحسَّب لهذا، في ظل التقديرات الغربية بأن الحرب ستُضعف حتمًا قدرات روسيا، وأن هذا التراجع المُتوقَّع فرصة لأوروبا لزيادة الإنفاق العسكري وردع روسيا، كما سيسمح هذا التراجع الروسي والصعود الأوروبي للولايات المتحدة بأن تترك مهمة الدفاع عن أوروبا للأوروبيين، وتتفرَّغ للتصدي لصعود بكين. وتُركِّز الدراسة على طبيعة الحالة العسكرية للدول الأوروبية بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، عبر استعراض الحالات الرئيسية في هذا السياق.

أولًا- الحالة الألمانية

منذ اللحظة الأولى، بدا الإعلام الألماني والتحليل المذكور مبالغَيْن في "التفاؤل"؛ لأسباب عدة، لكنها لم تأخذ في الحسبان طول الحرب، والهوة بين الموارد والقدرات المالية الأوروبية، وكمَّ التحديات الواجب مواجهتها، كهجرة ملايين من الأفراد، والدعم العسكري والإنساني لأوكرانيا، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعات كوفيد 19، وديون دول الجنوب الأوروبي، بجانب الحالة السيئة للغاية للجيوش الأوروبية ولبعض المصانع الحربية، وتبعات خسارة مصدر طاقة رخيصة، وتأثير التضخم على الاستثمار والإنفاق والتخطيط، بالإضافة إلى الانقسام الحاد بين الدول الأوروبية وداخلها حول أولويات سياسات الدفاع، وحول تقدير مآل التهديد الروسي، والموقف الواجب اتخاذه من الهيمنة الأمريكية وتقسيم العمل بينها في المشروعات العسكرية الكبرى، كما لم تأخذ في الحسبان تقلبات الرأي العام، الذي يجد صعوبة في الانتقال من ثقافة واقتصاد سلام إلى ثقافة واقتصاد حرب، رغم غضبه الشديد من الرئيس الروسي. وعلى المدى الطويل، لا يستطيع أحد أن يضمن ألا تُفضِّل دولة - ألمانيا أو غيرها - العودة إلى وضع الراكب الذي لا يدفع تذكرة، والذي يستفيد من جهود الآخرين دون مشاركة ذات قيمة.

وإن تأمَّلنا بعض ملامح الموقف حاليًّا (نهاية شهر أغسطس 2022) لوجدنا أن الأفعال الألمانية لم تكن على مستوى خطاب "نهاية عصر" للمستشار أولاف شولتز، وتكرَّر الموقف مرات ومرات؛ ألمانيا تَعِد شركاءها ولا تنفذ وعودها، أو تنفذ بتباطؤ شديد وبتأخير يثير التعجب.. وَعَدت بعض دول أوروبا الشرقية بأنها ستُمِدهم بدبابات حديثة مقابل تبرع هذه الدول بدباباتها السوفييتية الصنع لأوكرانيا، ولم تنفذ، وتتأخر في تسليم الأسلحة لأوكرانيا[57]. هناك جدال لا نهائي حول أوجه استخدام المائة مليار يورو المخصصة لتطوير الجيش، وحول ضرورة رفع نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي، وهناك من قال إن هذا المبلغ لتحسين الوضع الأمني، وإنه يمكن تخصيص جزء منه لتلبية حاجات الشرطة. ويعود التردد أو التلكؤ الألماني إلى انقسام الرأي العام حول روسيا؛ فالكثير يشعر بالعرفان لروسيا لأنها سمحت بإعادة توحيد ألمانيا، ويُضَاف إلى هذا أن ناخبي وكوادر الحزب الاشتراكي الديمقراطي متمسكون بتراث سياسة براندت التي سُمِّيت "السياسة الشرقية" وقوامها الانفتاح على روسيا وربطها بالغرب عن طريق التبادل التجاري والثقافي، ولا يريدون مشاهدة دبابة ألمانية تقتل جنودًا روسًا.

وعلى صعيد آخر، تعطَّل التعاون بين ألمانيا وفرنسا وغيرها فيما يتعلق ببرامج الصناعات الحربية، لا سيما برامج تصميم نظام القتال الجوي المستقبلي. ويرى أغلب المراقبين أن ألمانيا تتحمل النصيب الأكبر من المسئولية عن هذا الفشل ، والتفسير الأرجح لسلوكها هو اختلاف أهداف الدولتين من حيث التعاون من ناحية - فرنسا تريد أن تنمي قدرات قتالية في الأساس، وألمانيا تفكر بمنطق تنمية القدرات التكنولوجية، وفرنسا لا تستبعد القيام بحملات ضد الإرهاب بعيدًا عن حدودها، بينما تفكر ألمانيا بمنطق حرب قارية في أوروبا - ومن ناحية أخرى، هناك عدم ارتياح لدى برلين تجاه موقف باريس من الولايات المتحدة وتشديدها على مفهوم الاستقلال الاستراتيجي، وتتحمَّل القيادة السياسية الفرنسية نصيبًا معتبرًا؛ حيث إنها قدمت تنازلًا تلو الآخر؛ ما شجَّع الألمان على طلب المزيد إلى أن جاء وقت اضطرت فيه باريس إلى رفض الشروط الألمانية المجحفة. ومن نافلة القول إن الجيش الألماني لا يزال في حالة يُرثَى لها، وأن النهوض به سيستغرق وقتًا قد يستمر عقودًا. وفي المقابل، فإن إمكانات ألمانيا الفنية والمالية الضخمة تجعلها قادرة، إن رغبت، على قيادة عمل جماعي.

وعلى سبيل المثال، أعلن المستشار الألماني "أولاف شولتز" عن نيته حشد الجهود مع الدول الأوروبية المجاورة لإنشاء نظام دفاع جوي مشترك جديد في الاتحاد الأوروبي؛ نظام قادر على التصدي للطيران والصواريخ الروسية؛ وذلك خلال كلمة ألقاها يوم 29 أغسطس في جامعة تشارلز بالعاصمة التشيكية "براج"، وقال: "إن النظام الذي سيتم إنشاؤه بجهود مشتركة سيكون ذا فائدة أمنية لأوروبا بأكملها"، مضيفًا أنه سيكون أقل تكلفة وأكثر كفاءة من أي حلول على المستوى الوطني، وقال إن ألمانيا ستستثمر على مدى السنوات القادمة الكثير في تعزيز نظام الدفاع الجوي الخاص بها وبنائه بطريقة يمكن لجيرانها الأوروبيين المشاركة فيها. ومن بين الشركاء المُحتملين ذكر "شولتز" هولندا، وبولندا، ودول البلطيق، وسلوفاكيا، وجمهورية التشيك، وكذلك الدول الاسكندنافية.

ويُلاحَظ أنه لم يذكر فرنسا ولا بلجيكا ولا البرتغال ولا إسبانيا ولا إيطاليا ولا بلغاريا ولا اليونان ولا رومانيا. ولا يمكن تفسير إقصاء اليونان وبلغاريا ورومانيا القريبة من الجبهة دون اللجوء إلى تفسير اقتصادي (الفقر) وطائفي (النخبة الألمانية لا تعتبر الأرثوذكسية ثقافة/ديانة غربية). أما استبعاد فرنسا وإيطاليا فيعود إلى قدراتهما على

إفساد الخطط الألمانية؛ فقد اشتركت الدولتان في تطوير نظام الدفاع الجوي الوحيد المضاد للطائرات ذي القدرة المضادة للصواريخ الباليستية في أوروبا، وهو نظام SAMP/T والصاروخ As-ter. وفي الواقع، إذا تم دمج باريس وروما في مثل هذه المبادرة، فمن المنطقي جدًّا أن تقترحا استخدام النظام الذي تم تطويره ليصبح فعالًا للغاية، رغم كونه غير ألماني.

ومن الواضح أن برلين لا تريد الترويج للنظام الفرنسي الإيطالي، بعد أن اقتربت هي بالفعل من شركة IAI الإسرائيلية لتقييم نظامها المضاد للصواريخ الباليستية Arrow 3، الذي يدعمه الـ IRIS-T الذي تصنعه DIEL للاعتراض المتوسط المدى، ويتم ضبط إيقاع الجميع عن طريق أنظمة الكشف والقيادة التي صممها Hensoldt و-Rhe inmetall. بعبارة أخرى: برلين لا تروج للدفاع الأوروبي، ولا للاستقلال الاستراتيجي للقارة، لكنها تسعى ببساطة إلى احتكار سوق مربحة تكون الصناعة الألمانية في قلبها. **باختصار:** لم تتخلَّ ألمانيا عن سمة من سماتها، وهي أن سياستها واستراتيجيتها في خدمة المصالح الصناعية والتجارية الألمانية.

كما تحدث المسئولون الألمان عن التهديد الذي تشكله الصواريخ الروسية "إسكندر" المنتشرة في كالينينجراد، وتحدَّثوا عن مفهوم "الدرع الألمانية"، مع تدابير مضادة مختلفة تتصدى للتهديدات في ارتفاعات ومسافات مختلفة - منخفضة ومتوسطة وعالية - وهي تدابير مرتبطة بنظام إدارة المعركة في مركز عمليات إيرباص أرض-جو. وقالت شركة إيرباص على موقعها في الإنترنت إن نظام ساموك يمكنه تجميع مكونات من دول الناتو ومن دول ليست في الحلف، وإن الدول المستخدمة حاليًّا للمنظومة هي ألمانيا والمجر والمملكة العربية السعودية .

ومقارنةً بدول أخرى - في أوروبا نتكلم عن فرنسا - تتمتع ألمانيا بمزايا؛ منها أنها غير مضطرة إلى تخصيص مبالغ طائلة لصيانة وتطوير الردع النووي، ومنها موقعها الجغرافي الاستثنائي؛ فهي مركز وقلب أوروبا وعمودها الفقري، وتعاني من مشكلات كبيرة، وهي حالة جيشها وضياع مهارات عملياتية لن يتم استردادها بسهولة، ودور البرلمان في صناعة القرار إذ به عدد كبير من النواب المعادين للإنفاق العسكري، وأخيرًا وليس آخرًا الكارثة السكانية التي تهددها، ففي سنة 2030 سيُحَال نصف أفراد القوات إلى المعاش، ولا أحد يعلم كيف سيتم ملء الفراغ؛ نظرًا إلى صعوبة فرض التجنيد الإجباري في دولة لا يُشكِّل فيها الشباب نسبةً مُعتبَرةً من السكان.

وعندما اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية كان الجيش الألماني يتألف من 180 ألف جندي محترف، منهم نحو 2250 في مهمة في الخارج. وعلى الرغم من كون ميزانية الدفاع في المركز الأول في أوروبا بالأرقام المطلقة - باستثناء فرنسا التي تمتلك أسلحة نووية - فإن الجيش الألماني كان يفتقر إلى كل شيء: المعدات الأساسية، مثل السترات الواقية من الرصاص، وأدوات وأجهزة الرؤية الليلية، والعربات المدرعة، ووسائل الاتصال، والبنادق الهجومية، وحتى التدريب.

وفي ألمانيا، تم الإعلان عن تخصيص صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتحديث الجيش. وسيتم صرف المبلغ بالتدريج ابتداءً من 8 مليارات يورو العام المقبل. وإجمالًا، سيتم استخدام 40 مليار يورو لشراء ٣٥ طائرة أمريكية من طراز F35 قادرة على حمل الشحنات النووية المتمركزة في ألمانيا. وسيتم تخصيص 20 مليار يورو لأنظمة القيادة والتحكم، و20 مليارًا للبحرية، و16 مليارًا للجيش. وستتيح هذه المبالغ تعويض الأعباء المتراكمة على مر السنين. ويفتقر الجيش الألماني إلى كل شيء، ولا تتوافق أنظمة الاتصالات الخاصة بها مع الأنظمة الموجودة في دول الناتو.

ومن مظاهر التغيير العميق الذي أحدثه الغزو الروسي لأوكرانيا، انقلاب الموقف الألماني من الدرونز المقاتل؛ فقد أعطت لجنة الدفاع في البوندستاج الضوء الأخضر، يوم الأربعاء 6 أبريل، لشراء طائرات بدون طيار مسلحة، وكشفت المصادر البرلمانية أن اللجنة وافقت على شراء 140 طائرة مسيرة مسلحة من طراز هيرون تي بي الإسرائيلي. وتنوي وزارة الدفاع استخدام 60 منها للتدريب و80 أخرى "للاستخدام العملي"، بحسب المشروع الذي تبنَّته اللجنة. والمبلغ الإجمالي للطلب هو 152.6 مليون يورو. ويجب تسليم الطائرات بدون طيار في غضون عامين. وستستخدم هذه الطائرات بدون طيار على وجه الخصوص "للمساهمة في حماية الجنود في مهمة بالخارج"، حسب وثيقة الوزارة.

ومن القرارات التي أعلن عنها، طلب مجموعة جديدة من مركبات القتال للمشاة من طراز PUMA، وتحديث أول 350 وحدة تم تسليمها، واقتناء غواصتين هجوميتين جديدتين من النوع 212CN، و7 طائرات دورية بحرية جديدة من طراز P-8A، أو المزيد من طائرات الهليكوبتر الثقيلة CH-47F Chinook، ومجموعة أنظمة مضادة للطائرات الطويلة المدى، وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص 20 مليار يورو لإعادة رسملة مخزونات الذخيرة وقطع الغيار من أجل معالجة بعض أهم أوجه القصور في القوات التي سجَّلت منذ عدة سنوات معدلات عدم توافر كارثية لمعداتها الرئيسية، سواء في المجال البري أو لجوي أو البحري.

ومع إدراكنا حدة أزمة الطاقة وخطرها، نوافق الخبراء الذين يرون أن قدرة ألمانيا لا تقتصر على زيادة جهودها الدفاعية دون زعزعة استقرار ميزانيتها على المدى القصير أو المتوسط فحسب، بل تتمتع أيضًا بقدرة على الاستدانة أكبر بكثير من قدرة البلدان الأوروبية الأخرى، التي تواجه أيضًا المعادلة الصعبة نفسها: إعادة التسلح في نهاية أزمة كوفيد، وفي خضم أزمة الطاقة والتضخم. وإضافة إلى ذلك، تمتلك الدولة أيضًا صناعة دفاعية قادرة على دعم هذا التوسع،

ولديها أيضًا قدرات تصديرية كبيرة في مجالات معينة، مثل المركبات المدرعة والغواصات والطرادات والصواريخ. وأخيرًا، ستتاح لبرلين - بالتأكيد - الفرصة لزيادة قيمة استثماراتها المستقبلية، بما في ذلك ما يتعلق باستيراد المعدات الأمريكية؛ حيث تميل واشنطن بطبيعتها إلى دعم ما يمكن أن يُمكِّنها من التحكم في ظهور المنافسين الذين يتمتعون بنفوذ كبير على سوق السلاح العالمية.

كما تعتزم السلطات الألمانية الاعتماد على الريادة الاقتصادية للبلاد في أوروبا لتوحيد الأوروبيين حول الاستراتيجية الدفاعية الألمانية، كما فعلت على مدار الثلاثين عامًا الماضية في المجالات الاقتصادية والصناعية والسياسية. وبدأت عملية التوحيد هذه منذ فترة كانت الديناميكية فيها جارية أيضًا لفترة طويلة؛ حيث تم دمج اثنين من الألوية الهولندية الثلاثة بالفعل في الفرق الألمانية. وتنوي برلين الإكثار من هذا النوع من المبادرات مع جميع جيرانها الشماليين والشرقيين. علاوة على ذلك، وبعد المخاوف التي أثارها الرئيس ترامب وتقاربه مع بولندا، تسعى برلين إلى إعادة بناء علاقات وثيقة مع واشنطن من أجل أن تظل محور الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا، ولتتمركز أغلب القوات الأمريكية المنتشرة في القارة على أرضها.

وبيد أن ضخامة المبالغ المزمع إنفاقها لن تحل كل المشاكل، فإن على قادة المؤسسات التفكير في استراتيجية عسكرية ألمانية، وفي تحديد مهام الجيش ومستقبل علاقاته مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا، وهناك مهارات لن تسترد أو لن تُكتَسب قبل نهاية العقد، لا سيما في مجال العمليات وصيانة المعدات، وهناك مشكلة عدم إقبال الألمان على العمل أو الخدمة في الجيش لأسباب ثقافية ولسوء الأحوال المعيشية للجنود. وعزوف الشباب أجبر الجيش على قبول تطوع الأجانب والقصر، وأخيرًا وليس آخرًا هناك مشكلة الخيارات السابقة والخاطئة؛ فأغلب سفن الأسطول البحري الألماني لم يُصمَّم لخوض اشتباكات عنيفة، والمشروع الأوروبي لتصميم وصناعة الدرونز - وهو مشروع تشرف عليه ألمانيا - مثال مروع للتخبط والارتجال وغلبة الاعتبارات التي لا عَلاقة لها بالفاعلية.

كما تنوي برلين مضاعفة عدد المبادرات - مثل إدماج الوحدات - لتوثيق التعاون مع جميع جيرانها الشماليين والشرقيين. علاوة على ذلك، وبعد المخاوف التي أثارها شبح ترامب والبولندي الشهير "فورت ترامب"؛ تسعى برلين إلى تجديد أكثر من علاقات وثيقة مع واشنطن من أجل أن تظل محور الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا، ومن ثم ترحب بالجزء الأساسي من انتشار القوات الأمريكية في القارة العجوز.

ثانيًا- الحالة البولندية

ارتفعت أسهم دول أخرى في الناتو خلال الحرب الروسية الأوكرانية، وخاصةً بولندا وتركيا؛ فمن ناحية كانت القراءة البولندية للموقف الروسي هي الأقرب إلى الحقيقة، ومن ناحية ثانية بذلت بولندا مجهودًا كبيرًا في استقبال المهاجرين وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، ومن ناحية ثالثة رأت بولندا أن تطور مواقف الدول الغربية أثناء الحرب وما قبلها يُثبِت أن سوء ظنها بألمانيا وفرنسا، وبدرجة أقل بكثير من الإدارات الديمقراطية في الولايات المتحدة، كان في محله، وأن التصعيد الأمريكي ضد روسيا كان بطيئًا في رأيها؛ لذلك عقدت العزم على تقوية جيشها وصناعاتها الحربية، ووقَّعت اتفاقيات وصفقات مع كوريا الجنوبية.

ونستطيع أن نبرر هذا الخيار للدول الأوروبية أنها دأبت على عدم اشتراكها في البرامج الصناعية المشتركة. ويمكن لهذه الدول أن ترد قائلةً إن بولندا كانت تسعى إلى الاشتراك في هذه المشروعات لإفسادها وتعطيلها خدمةً لمجمع السلاح الأمريكي، ولدفع الجميع إلى شراء سلاح أمريكي. أيًّا كانت الحال، فإن بولندا لا تزال تقاطع بقدر الإمكان الأسلحة الأوروبية، وتُفضِّل السلاح الأمريكي أو الكوري. ولبولندا خطة واضحة المعالم ومدروسة بدقة تهدف إلى جعل جيشها أقوى جيش في القارة، وللنهضة بصناعاتها الحربية، ولكن يبقى أنها لا تزال أفقر الدول الكبيرة في الاتحاد الأوروبي، وقد يؤثر ذلك على تنفيذ خططها الطموحة. ونضيف إلى هذا رغبة بولندا في حث الولايات المتحدة - التي لها قاعدة دائمة في بولندا - على البقاء العسكري في أوروبا.

وقال المستشار الألماني إن جيش ألمانيا سيصبح أقوى جيش قاري، وعرضنا لبعض الصعوبات التي تُعقِّد هذا السعي، لا سيما أن بولندا منافس مفاجئ يبدو أنه وضع خطة مدروسة بعناية لتقوية قواته المسلحة. وإذا كان الألمان والفرنسيون من المتفهمين لهواجس روسيا، فإن الشعب البولندي من كارهيها. وتُعَد بولندا مركز ثقل لمجموعة فيزجراد، والجناح الشرقي لحلف الناتو، وهي أكثر دولة استشعرت الخطر بعد ضم روسيا للقرم وتدخلها في الدونباس؛ لذلك قررت إنشاء قوات إقليمية كفرع من فروع قواتها المسلحة، وتم الإعلان عن تغيير كبير آخر بموجب قانون الدفاع عن الوطن الصادر سنة 2021.

وتُخطِّط بولندا لزيادة الإنفاق الدفاعي إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، ليكون لديها 250.000 جندي محترف (يوجد حاليًا 120.000 في الخدمة الفعلية) و50.000 في قوات الدفاع الإقليمية (حاليًا 35.000)، ولإصلاح نظام الاحتياط، ولتوفير تمويل إضافي للقوات المسلحة خارج ميزانية وزارة الدفاع، ولتبسيط عمليات التجنيد، وتعزيز التجنيد أو إدخال الخدمة العسكرية الأساسية التطوعية. ويجب أن تؤدي هذه التغييرات إلى إنشاء فرقتين جديدتين من القوات المسلحة.

ووفقًا للتقديرات الغربية التي أعقبت اندلاع الحرب، تملك بولندا 750 دبابة من أنواع متعددة؛ بعضها سوفييتي الصنع، و1500 عربة قتال للمشاة، و500 مدفع ذاتي الدفع، و200قاذفة صواريخ متعددة، وكانت قواتها البرية تضم 175 ألف فرد؛ أي كان لدى بولندا قوة برية

تعادل عدديًّا القوة الخاصة بالجيوش البريطانية والألمانية والفرنسية مجتمعةً، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد يبلغ 600 مليار دولار فقط، ويبلغ عدد سكانها 39 مليونًا، مقارنةً بأكثر من 210 ملايين نسمة و9000 مليار دولار من أكبر ثلاثة اقتصادات أوروبية. ويُضَاف إلى ذلك شراؤها عددًا من الفرقاطات البريطانية الصنع، وهليكوبتر الخدمات AW149 الإيطالية، و35 طائرة F35، وتعاونت مع كوريا لتصميم مدفع ذاتي الدفع 155 مم KRAB.

كما ظهر للعلن عزم بولندا شراء ستة أنظمة باتريوت أخرى من الولايات المتحدة في إطار الخطوة الثانية لبرنامجها لتحديث الدفاع المضاد للطائرات الذي بدأ سنة 2018 ، كما أعلنت نيتها طلب 500 قاذفة صواريخ من طراز HIMARS. ويعني هذا أنها ستكون الدولة التي تضم أكبر عدد من هذه الصواريخ في العالم. وعقدت بولندا صفقة مع كوريا تشتري بمقتضاها أكثر من ألف دبابة من طراز K2PL، وأكثر من 600 مدفع هاوتزر من طراز K9، و48 طائرة مقاتلة خفيفة من طراز FA 50. وسيتم تصنيع الدبابات والهاوتزر في بولندا، وهناك احتمال أن تسرع الولايات المتحدة تسليم الـ250 دبابة ABRAMS تعويضًا عن الدبابات السوفييتية الصنع التي أعطتها بولندا لأوكرانيا.

وإذا تم تحقيق هذه التغييرات المعلنة، ولو جزئيًّا، فستكون بولندا على وشك أن تصبح القوة العسكرية الإقليمية التقليدية الأكثر أهميةً في وسط أوروبا الشرقية. ويوجد طبعًا من يشكك في قدرة اقتصاد بولندا على تحمل هذا العبء، فيقول إن هذه الخطط مفرطة في الطموح وغير قابلة للاستدامة، وإن التوسيع المقترح للقوات المسلحة سيضع عبئًا كبيرًا على المالية العامة من خلال الرواتب والمعاشات.

وقد ذهبت التقديرات الغربية إلى أن ملامح الشراكة الدفاعية التي توشك بولندا وكوريا الجنوبية على التوقيع عليها - والتي ستجعل كوريا الجنوبية واحدةً من الرواد في سوق المركبات المدرعة، ومن بولندا الركيزة الأوروبية لإنتاج هذا النوع من المركبات في السنوات القادمة. في الواقع - تعزيز مذهل لقدرات الجيش البولندي يتضمن 1000 دبابة ثقيلة، و672 مدفعًا ذاتيَّ الدفع، وما لا يقل عن 50 طائرة مقاتلة، وعدة مئات من قاذفات الصواريخ المتعددة، بالإضافة إلى نحو 1500 دبابة حديثة، و١٥٠٠ مركبة قتالية للمشاة، و1200 نظام مدفعية متحرك، وعدة آلاف من المركبات المدرعة الخفيفة.

وهذا يعني أن ما سبق يفوق القوات الفرنسية والألمانية والبريطانية والإيطالية والهولندية والبلجيكية مجتمعةً، وسيسمح هذا التعاون الجديد لوارسو بالحصول على صناعة متطورة في هذا المجال، قادرة على إنتاج أسلحة بكميات كبيرة تم تطويرها بشكل مشترك مع سيول، وتقديم العروض والأسعار الأكثر جاذبيةً، في استراتيجية مبنية على 3 مراحل متتالية يبدو أنها قد تم التفكير فيها بأسلوب مثالي. وفي مقال آخر على الموقع نفسه سبقت الإشارة إليه ، تفصيل كبير لخصائص مختلف الأسلحة التي اشترتها بولندا من كوريا، يُثبت فعلًا أن المشتريات لم يقع الاختيار عليها عشوائيًّا، بل بعد تفكير أخذ في الاعتبار تكامل تلك الأسلحة وقدراتها وثمنها.

وتهدف المرحلة الأولى من الشراكة الطموحة إلى البدء في تحويل الجيش البولندي إلى أسلحة كورية جنوبية، ومن ثم ستطلب وارسو 180 دبابة من طراز K2 PANTHER مُجمَّعة في كوريا، وهي الدبابات التي سيتم تسليمها بحلول عام 2025، لتحل محل الدبابات السوفييتية الصنع التي أُعطِيت لأوكرانيا. وسيتم تجميع 38 مدفعًا ذاتي الدفع من طراز AHS KRAB قبل نهاية 2024، وستُقرِّر وارسو في الأشهر المقبلة عدد أنظمة قاذفات الصواريخ من طراز HIMARS أو K239 Chunmoo التي تحتاج إليها. ومعروفٌ أن بولندا تريد 500 من قاذفات الصواريخ لتسليح جيشها، وكما أسلفنا ستشتري 48 طائرة مقاتلة خفيفة من طراز FA50 ستُزوَّد برادار AESA ومُعَدَّات محمولة جوًّا قادرة على تحديد الهدف من طراز sniper، وصاروخ جو-جو AIM-9X sidewinder. وسيتم تحديث هذه الطائرة سنة 2025، وتزويدها بصاروخ جو-جو متوسط المدى AIM 120.

وستبدأ المرحلة الثانية من عام 2024، وستستند إلى صعود صناعة الدفاع البولندية. ومن ثم فإن المصنع الجديد سيجعل من الممكن تجميع نحو 820 دبابة ثقيلة من طراز K2PL، وهو طور جديد للدبابة K2 BLACK PANTHER الكورية التي تدمج على وجه الخصوص الدرع المعززة، وجيلًا جديدًا من الفيترونيكس المتعدد الاتجاهات، ونظامًا صارمًا للحماية النشطة، بالإضافة إلى 624 نظامًا مدفعيًّا K-9PL، وهو نظام يعتبر تطويرًا لـTHUNDER K9A2. وسيبدأ الإنتاج البولندي في عام 2026، مع إنتاج الدُفعات الأولى من المركبات في كوريا الجنوبية. ويمكن أن تشهد هذه المرحلة أيضًا إنشاء مركبات قتالية للمشاة من طراز AS21 Redback من أجل تجهيز الوحدات المشغلة لدبابات أبرامز الأمريكية، في حين أن الطراز VCI Borzuk المُصمَّم والمُصنَّع محليًّا سيعمل بجوار الدبابة K2PL ومعها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم خلال هذه المرحلة، تأهيل الـ180 دبابة K2 التي تم طلبها/شراؤها في أول الأمر لتكون وفق معيار K-2PL.

كما ستركز المرحلة الثالثة، التي ستبدأ في عام 2026، على تصميم مشترك لخلفاء الـK2 والـK9، وسيتعلق الأمر بفرض وارسو نفسها لاعبًا رئيسيًّا في أوروبا في مجال الجيل الجديد من المركبات المدرعة، في مواجهة برامج MGCS و CIFS الفرنسية الألمانية، لكن الشراكة البولندية الكورية يمكن أن تتجاوز إطار المدرعات. وكانت وارسو قد أبدت بالفعل اهتمامها بالمقاتلة الجديدة KF21 Boramae التي قامت بأول رحلة لها الأسبوع الماضي في كوريا الجنوبية. وبالإضافة إلى أسباب للاعتقاد بأنه يمكن تصور تعاون آخر في المستقبل، على وجه الخصوص في استبدال أسطول الغواصات البولندي، وهو مشروع توقف لمدة عامين حتى الآن، في حين

أن كوريا الجنوبية الآن قادرة على تقديم غواصات تقليدية من طراز Dosan Ahn Chango للتصدير، وهي سفن يقترب أداؤها من أداء الغواصات الفرنسية Scorpene، والنوع الألماني 214.

ومن المفهوم أن الاستراتيجية المشتركة التي وضعتها وارسو وسيول طموحة للغاية وعدوانية، ولا شك في أنها ستسمح لبولندا بوضع نفسها في العديد من المسابقات والمناقصات في أوروبا والمنطقة المحيطة. وستشهد السنوات القادمة سعي عدة دول إلى تحديث أسطول مدرعاتها. والأداء الممتاز للأسلحة والمنتجات الكورية سيكون حجة قوية؛ شأنه شأن الثمن الرخيص نسبيًا وسرعة التسليم، وسيكون من الصعب على باريس ولندن وبرلين وستوكهولم أن تنافس الثنائي الجديد.

ثالثًا- الحالة الفرنسية

بعد انتهاء الحرب الباردة امتلكت فرنسا كافة أنواع الأسلحة النووية والتقليدية، والجيوش الجوية والبرية والبحرية، ولكن هذا التوسع جاء على حساب الكم؛ فدولة صغيرة مثل فنلندا لديها عدد من الألوية يفوق العدد المتاح في فرنسا. وتصوَّرت فرنسا لفترة طويلة أن مهام جيشها ستنحصر في عمليات خارج القارة الأوروبية تتدخَّل في حروب عصابات، ضد الإرهاب.

ومن ناحية أخرى تمتلك فرنسا قاعدة صناعات عسكرية قوية ومتنوعة، ولكن طلبات وتعاقدات الجيش الفرنسي لا تكفي لإعاشتها. هنا تتجلى ضرورة التصدير. وسياسات التصدير الفرنسية من أسباب التوتر مع ألمانيا التي تريد وضع ضوابط "أخلاقية" له؛ ضوابط تخدم المصالح الألمانية فقط ولا تخدمها دائمًا، وبصفة عامة هناك توتر أو على الأقل خلافات عميقة بين فرنسا وباقي دول القارة حول عدد من القضايا؛ أبرزها الموقف من الولايات المتحدة؛ ففرنسا تريد استقلالًا استراتيجيًا للقارة تحت ريادتها؛ لأنها تملك السلاح النووي، ولأن لديها خبرة قتالية وثقافة استراتيجية ومقعدًا دائمًا في مجلس الأمن، وقدرات تكنولوجية وقدرة على اتخاذ قرارات سريعة جدًا، ولأنها الطرف النشيط في حماية القارة من المخاطر القادمة من الجنوب. ويعيب الموقف الفرنسي موقفها المالي الضعيف، ورفضها توسيع نطاق ردعها النووي ليشمل كل القارة، وعجز قادتها عن مراعاة مخاوف وحساسيات الأوروبيين الشرقيين.

وهي مخاوف وحساسيات أثبتت الأحداث أنها أكثر من مبررة. وإضافة إلى ذلك تقول الدول الأوروبية إن فرنسا تريد مشاركة الباقين في تحمل أعباء سياساتها تحت شعار أنها تخدم القارة، وتريد حث الجميع على شراء منتجاتها من الأسلحة، وأن المزاعم الفرنسية - من أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة ولكن فرنسا جديرة بالثقة - مضحكة. في إطار هذا السياق يبدو لنا أن الحليف الطبيعي لفرنسا هو إيطاليا رغم الخلافات العميقة بين نخب البلدين.

وفي مطلع الولاية الأولى للرئيس ماكرون، وبسبب احتدام الصراع بين الدول الكبرى، تم وضع خطة (قانون البرمجة العسكرية) التي تتم بمقتضاها زيادة تدريجية لميزانية وزارة الدفاع، وتستعد القوات المسلحة لاشتباكات بالغة العنف combats de haute intensité، وهي السمة الغالبة لصراعات الكبار. وكان الشعار السائد "الانتصار في الحرب قبل اندلاعها". وكانت الخطة تستهدف جاهزية الجيش بحلول سنة 2030. ونعلم أن الرياح جاءت بما لا تشتهيه السفن، وفي جلسة استماع أمام لجنة الدفاع بمجلس الأمة عُقدت يوم 13 يوليه، أقرَّ رئيس الأركان بأن فرنسا ليست جاهزة حاليًا. وقال أحد أعضاء لجنة الدفاع في مجلس الأمة إن الحفاظ على التكافؤ مع ألمانيا هدف هام.

ولن نتطرق كثيرًا إلى الوضع الفرنسي؛ لأن ملامحه لم تتحدد بعد؛ فقد كانت فرنسا تنفذ قانون البرمجة العسكرية الراسم لاستراتيجية التسليح والمهام والتمويل لسنوات 2025/2019، والتزمت الدولة لأول مرة في تاريخها بما حددته في هذه الخطة، ولم تجبرها أزمتا السترات الصفراء وكوفيد على مراجعة تصوراتها وتوقعاتها. ولكن لحرب أوكرانيا تأثيرًا وشأنًا آخر؛ فقد اضطرت فرنسا إلى التفكير في قانون برمجة عسكرية يدخل حيز التنفيذ سنة 23 ولم يتم عرضه إلى الآن.

وعلى عكس قوانين البرمجة السابقة، لم يصدر كتاب أبيض للدفاع قبل تقديم القانون؛ لأن الوقت ضيق. ويجمع المراقبون على اعتبار مسألة التمويل أكبر تحدٍّ؛ لأن ديون فرنسا تخطَّت حد الأمان منذ سنوات، وظلَّ الموقف يتفاقم. ولكن الرئيس قال إن الميزانية ستزيد، والسؤال هو: هل سيلتهم التضخم الزيادات؟ أيًا كان الأمر فإن المراقبين يقولون إن الجيش في حاجة إلى زيادة سنوية في ميزانيته لا تقل عن عشرة مليارات يورو سنويًا.

ومن الواضح أن سياسة الرئيس الحالي الساعية إلى توثيق التعاون الصناعي الفرنسي الألماني فشلت فشلًا ذريعًا، وأنه يجب مراجعتها وربما التخلي عنها، ويجب التفكير في حجم القوات - هو حاليًا صغير نظرًا إلى كمِّ المهام المسنودة إليه - وفي أولويات السياسة الصناعية والتحديث؛ علمًا بأن الجيش سيحتاج إلى مَن يمتلك قدرات تكنولوجية خاصة، وطبعًا كشفت العمليات في الساحل وغيره عن أوجه نقص في قدرات القوات تؤثر على عملياتها.

والخلاصة: غيَّرت الحرب الروسية الأوكرانية معادلات وتوازنات القوة في أوروبا، ولم تَنْتَهِ عملية التغيير هذه، بل نحن في بدايتها. حاليًا يبدو أن بولندا أصبحت دولة محورية؛ فهي تتصرَّف بوضوح، ولديها خطط مدروسة لتصبح صاحبة أقوى جيش في أوروبا. ولكن هذا الصعود يتوقَّف على اقتصادها ومساعدة الأمريكيين وبقاء الخطر الروسي. وألمانيا - شأنها شأن الاتحاد الأوروبي - من يتأمَّل التحديات التي تُواجِهها يُصاب بالتشاؤم ويميل إلى اعتبار أن سعيها إلى بناء جيش محكومٌ عليه بالفشل الذريع، ولكن الألمان - شأنهم شأن الاتحاد - قادرون على مفاجأتنا إن عقدوا العزم. وفرنسا دولة لها خبرات واسعة وكمٌّ هائل من الكفاءات. هناك فعلًا "موهبة فرنسية"، ولكن حجم الديون وعنف الخلافات ودوام الاستقطاب الداخلي مُعوِّقات قد تعجز عن التغلُّب عليها. ويبدو أن مُكوِّنات هامة من النخبة ترفض رؤية الواقع: ألمانيا دولة مناوئة لفرنسا، وأوروبا لن تقبل بأي شكل من أشكال الهيمنة.

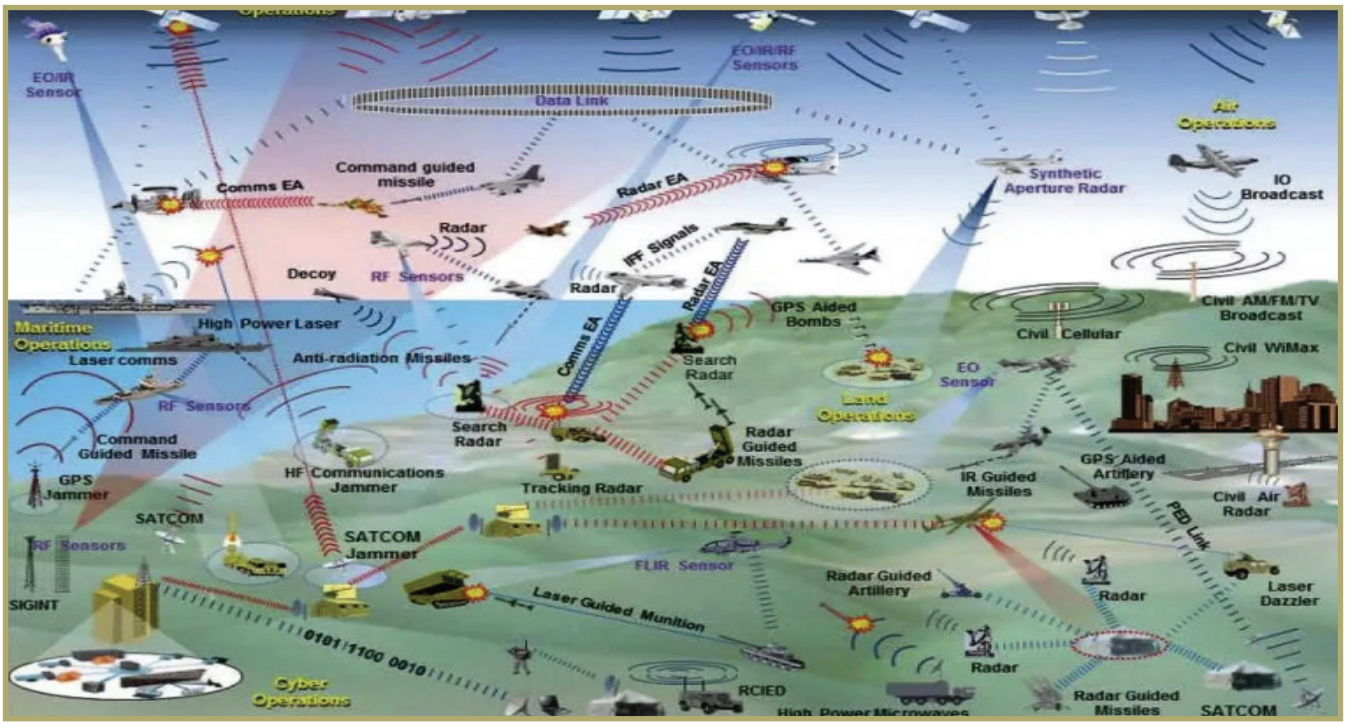

المعارك السيبرانية في الحرب الروسية-الأوكرانية

على الرغم من تغيُّر ساحة المعركة، وتنوع الأدوات المستخدمة فيها، واختلاف أهداف الجانبين الروسي والأوكراني، وتفاوت القدرات السيبرانية بين الدولتين، وفي امتداد للحرب العسكرية؛ دارت رحى حرب أخرى بين الجانبين في الفضاء السيبراني؛ حيث احتشدت جيوش من القراصنة الوطنيين وراء أجهزة الاستخبارات الوطنية، ووُظِّفت البرامج الخبيثة، وأُسقطت المواقع الإلكترونية، واستُهدفت أنظمة وشبكات المعلومات الرئيسية، وتوقفت الخدمات الإلكترونية عن العمل، وانتشرت الأخبار المغلوطة والأكاذيب، وزُج بوسائل التواصل الاجتماعي في أتون الصراع، وتدخلت جماعات القرصنة الدولية.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أولًا- طبيعة التوظيف:

سبق أن تعرضت أوكرانيا لهجوم سيبراني في 14 يناير 2022، استهدف نحو 70 موقعًا من المواقع الإلكترونية التابعة لهيئات حكومية وسفارات أجنبية، وقد شمل ذلك مجلس الأمن والدفاع ومجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والتعليم من بين وزارات عدة، ناهيك عن المواقع الإلكترونية لسفارة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والسويد، كما استُهدف موقع (Diia) الإلكتروني (وهو نظام أساسي يضم دوائر حكومية أوكرانية، ويُخزِّن بيانات شخصية خاصة باللقاح وشهاداته)، بجانب خدمات الطوارئ ومكتب تأمين المركبات.

وعقب مُضيِّ ما يزيد قليلًا على شهر على هذا الهجوم السيبراني، وتبعًا لهيئة رقابة الاتصالات الأوكرانية ومركز الأمن السيبراني الأوكراني ووزير التحول الرقمي "ميخائيلو فيدروف"؛ تعرَّض الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأوكرانية في يومي 15 و16 فبراير 2022 لهجوم سيبراني غير مسبوق استمر عدة ساعات، لتظهر رسالة عليه تشير إلى تعطله وخضوعه لصيانة تقنية؛ حيث نجح المهاجمون في اكتشاف نقاط الضعف في التعليمات البرمجية؛ ما دفع أوكرانيا إلى الاستعانة بشبكات أمريكية لمجابهة ما أطلقت عليه "القرصنة الإلكترونية". وعلى صعيد متصل، طالت هجمات رفض الخدمة الموزعة (DDOS) الموقعين الإلكترونيين لاثنتين من كبريات المؤسسات المالية الأوكرانية، وهما "أوشاد بنك" (Oschad Bank) و"بريفات بنك" (Privat Bank) لتتوقف خدماتهما المصرفية الإلكترونية حتى مساء الخامس عشر من فبراير 2022 دون أن يسفر ذلك عن تهديد لأموال المودعين.

وفي وقت مبكر من 16 فبراير 2022، تعذر الوصول مرة أخرى إلى الموقعين الإلكترونيين لوزارة الخارجية ومجلس الوزراء الأوكراني، مع بطء شديد في تحميل عدد من المواقع الإلكترونية الأخرى. كما تعرضت المواقع الإلكترونية لعدد من الوزارات الحكومية ومؤسسات الخدمات المالية في 23 فبراير 2022 لموجة أخرى من هجمات رفض الخدمة الموزعة، لتتوقف 10 مواقع إلكترونية أوكرانية على الأقل عن العمل، بما في ذلك المواقع الإلكترونية لوزارات الدفاع والخارجية والثقافة والصحة وقدامى المحاربين. كما اكتشف خبراء الأمن السيبراني أيضًا برنامجًا خبيثًا يمكنه مسح بيانات أجهزة الحاسب الآلي التي يستهدفها؛ فقد أكدت شركة (Symantec Threat Intelligence) إصابة ما يقرب من 50 حاسبًا آليًّا في إحدى المؤسسات المالية الأوكرانية -بالإضافة إلى متعاقدين مع الحكومة الأوكرانية في لاتفيا وليتوانيا- ببرنامج ضار ماسح للبيانات.

كما اكتشف خبراء الأمن السيبراني، فيما يعرف باسم (ESET Research Labs) عدة برامج ضارة أُنشئت خصيصًا في أواخر شهر ديسمبر 2021 لتعمل على مسح البيانات الأوكرانية وسط إشارات تؤكد تأثر بعض المنظمات الكبرى بها. وقد تتبع الخبراء أصل تلك البرامج إلى شهادة رقمية صدرت إلى شركة قبرصية غامضة تُسمى ((Hermetica Digital Ltd، وإن كانت لا تملك موقعًا إلكترونيًّا، ولا يتاح عنها أي جهات اتصال. وقد أشار نائب رئيس شركة (ZeroFox) للأمن السيبراني إلى أن تلك الشهادة مُصممة لمساعدة البرامج الضارة على تفادي وسائل الحماية من الفيروسات على اختلافها.

وفي 25 فبراير 2022، أصدرت قوة الدفاع الإلكتروني الأوكرانية تحذيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي قائلة فيه نصًّا: "لقد بدأ هجوم تصيد ضد الأوكرانيين! تتلقى عناوين البريد الإلكتروني للمواطنين رسائل مرفقة بملفات ذات طبيعة غير مؤكدة". وألقت السلطات باللوم على مجموعة من المتسللين تحمل الاسم الرمزي (UNC1151)، وقد وُصف أعضاؤها بأنهم ضباط في الجيش البيلاروسي في مينسك. كما أكد مسئولو الأمن السيبراني الأوكرانيون وفريق الاستجابة لحالات الطوارئ الحاسوبية (CERT) أن قراصنة من بيلاروسيا يسرقون كلمات المرور لاقتحام حسابات البريد الإلكتروني للجنود الأوكرانيين، كما يستخدمون دفاتر العناوين المخترقة لإرسال المزيد من الرسائل الضارة والوصول إلى أكبر كم من المعلومات المتاحة.

وقد أشار مرصد "نت بلوكس" العالمي (المعني بالأساس بالمساحة التي تتقاطع فيها الحقوق الرقمية مع الأمن السيبراني مع حوكمة الإنترنت) إلى تعطل العديد من المواقع الحكومية الروسية بما في ذلك الكرملين ومجلس الدوما في 25 فبراير 2022. وفي اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم الكرملين "ديميتري بيسكوف" أن الرئاسة الروسية رصدت هجمات سيبرانية مستمرة على موقعها الإلكتروني الذي يحمل عنوان (krem-lin.ru)، مشيرًا إلى تواصلها بلا توقف مع تعثر الموقع الإلكتروني بشكل متكرر، فيما أشارت وكالة "رويترز" للأنباء إلى هجمات سيبرانية استهدفت عدة مواقع تابعة لمؤسسات حكومية ووسائل إعلام رسمية روسية مع دخول الحرب الروسية-الأوكرانية يومها الثالث، ولعل من أبرزها موقع وكالة أنباء "ريا نوفوستي" الرسمي.

وفي شهر أبريل 2022، تمكنت أوكرانيا من إحباط إحدى الهجمات السيبرانية التي شنتها مجموعة "ساندوورم" والتي استهدفت واحدة من أكبر منشآتها للطاقة. وقد تمثل الهدف من هذا الهجوم في حرمان ملايين الأوكرانيين من الكهرباء من خلال برنامج خبيث يسمى "أندستروير2"، وهو نسخة محدثة من برنامج خبيث استُخدِم في 2015 ضد المنشآت الكهربائية في البلاد؛ ما حرم مئات الآلاف من المنازل الأوكرانية من الكهرباء. وقد نجح هذه المرة في اختراق نظام إدارة شبكة المنشأة، إلا أنه لم يتسبب في أي انقطاع للتيار الكهربائي.

ومنذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية حتى أوائل شهر يوليو 2022، بلغ إجمالي عدد الهجمات السيبرانية التي أمكن رصدها على أوكرانيا نحو 40 هجومًا، استهدف 32٪ منها المنظمات الحكومية الأوكرانية مباشرةً، كما استهدف 40٪ منها البنية التحتية الحيوية المؤثرة على المواطنين المدنيين، والحكومة الأوكرانية، والاقتصاد القومي، والجيش الأوكراني. وقد اعتمدت تلك الهجمات على التصيد الاحتيالي، ونقاط الضعف المحتملة، واستهداف مُقدِّمي الخدمات التكنولوجية. وقد تعدَّدت البرامج الضارة المستخدمة بتعدُّد الهجمات السيبرانية تجنبًا لاحتمالات اكتشافها. وقد بدأت تلك الهجمات في مارس 2021 في اختراق مبكر للأنظمة الأوكرانية وصولًا إلى المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالشراكات العسكرية الأوكرانية وسلاسل الإمداد في الداخل والخارج الأوكراني؛ لجمع أكبر قدر من المعلومات الممكنة عن أعضاء حلف الناتو.

وفي 16 أغسطس 2022، تعرضت مؤسسة الطاقة النووية الأوكرانية لهجوم سيبراني روسي على موقعها بالتوازي مع تصاعد حدة التوتر حول محطة زابوريجيا النووية في جنوب أوكرانيا، فيما وصفه البعض بأنه أقوى هجوم سيبراني منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية ضد موقع (Energoatom) الرسمي؛ حيث استخدمت مجموعة "الجيش السيبراني الشعبي" الروسية أكثر من 7 ملايين روبوت إنترنت لمهاجمة الموقع الإلكتروني لمدة ثلاث ساعات، بعد أن دعت القناة المعنونة "الجيش السيبراني الشعبي" على تطبيق "إنستجرام" متابعيها إلى مهاجمة الموقع الإلكتروني لمؤسسة الطاقة النووية الأوكرانية، ثم أعادت توجيه المتابعين إلى هدف جديد هو "المعهد الأوكراني للذكرى القومية"، الذي عانى بالفعل من بطء شديد.

ثانيًا- الأدوات المستخدمة

وظَّف الجانبان الروسي والأوكراني جملةً من الأدوات لإدارة الصراع المستعر بينهما في الفضاء السيبراني، وهي الأدوات التي يمكن الوقوف عليها في النقاط التالية:

- **القراصنة الأوكرانيون:** طالبت الحكومة الأوكرانية بحشد القراصنة الوطنيين المتطوعين في البلاد للمساعدة في حماية البنية التحتية الحيوية من ناحية، والقيام بمهام تجسس سيبراني ضد الجانب الروسي من ناحية ثانية. وقد ظهرت طلبات التطوع على منتديات القراصنة منذ 24 فبراير 2022 بالاستعانة بعدد من شركات الأمن السيبراني في العاصمة كييف، في مقدمتها شركة (Cyber Unit Technologies) استجابةً لطلب بعض المسئولين بوزارة الدفاع الأوكرانية. وقد ورد في الرسائل المنشورة على تلك المنتديات نصًّا ما يلي: "المجتمع الإلكتروني الأوكراني! حان الوقت للمشاركة في الدفاع السيبراني عن بلدنا". وقد طُلب من المتسللين وخبراء الأمن السيبراني ذكر تخصصاتهم تمهيدًا لتوزيعهم على وحدات سيبرانية دفاعية (للدفاع عن البنية التحتية مثل محطات الطاقة، وأنظمة المياه، وشبكات الكهرباء، وغير ذلك) وهجومية (لمساعدة الجيش الأوكراني على إجراء عمليات تجسس سيبرانية ضد القوات الروسية). وقد تقدَّم بالفعل مئات المتقدمين لتتولى أوكرانيا مسئولية التحقق من انتماءاتهم؛ كي لا يندس بينهم أي عملاء روس.
- **القراصنة الروس:** في ظل مشاهدتهم الهجمات السيبرانية المكثفة على أوكرانيا، اتجه بعض القراصنة الروس إلى تشكيل فرق خاصة كي يتسببوا في مزيد من الأضرار السيبرانية لها. وطبقًا لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، تسببت فرقة مكونة من 6 قراصنة في إغلاق عدد من المواقع الحكومية الأوكرانية مؤقتًا، كما استغلت تلك الفرقة إحدى صفحات الويب العسكرية الأوكرانية غير المتصلة بالإنترنت، وأرسلت عبر البريد الإلكتروني 20 تهديدًا يفيد بوجود قنابل في المدارس الأوكرانية، واخترقت القيادة المباشرة لفريق الاستجابة السريع التابع للسلطات الأوكرانية، وأرسلت رسائل بريد إلكتروني رسمية باستخدام بريد إلكتروني للحكومة الأوكرانية ينتهي بـ(@mail.gov.ua) لشن هجمات تصيد مستهدفة بهدف العثور على أي نقاط ضعف ممكنة. وقد تواصلت تلك المجموعة عبر قنوات مشفرة دون التحدث بشكل شخصي على الرغم من عمل اثنَين من المنتمين إليها في شركة أمن سيبراني واحدة.
- **مجموعة برامج الفدية "كونتي" (Conti Ransomware):** تعهدت تلك المجموعة -التي تتخذ من روسيا مقرًّا لها- في 25 فبراير 2022 باستخدام برامج الفدية لابتزاز الشركات الأمريكية والأوروبية وجني ملايين الدولارات ومهاجمة أعداء الكرملين إذا ردوا على الحرب الروسية-الأوكرانية. وقد أكدت تلك المجموعة -في تدوينة لها- دعمها الكامل لحكومة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، متعهدةً باستخدام كل مواردها الممكنة لاستهداف البنى التحتية للعدو متى يقرر شن هجوم سيبراني على روسيا أو القيام بأي أنشطة حربية ضدها. وفي سياق متصل، أكدت "كيمبرلي جودي" (مديرة شركة "ماندينانت" الأمريكية للأمن السيبراني) أن جزءًا من مجموعة "كونتي" موجود في روسيا، وأنها

تملك علاقات وثيقة بأجهزة المخابرات الروسية التي استفادت سلفًا من علاقاتها بمجرمي الإنترنت. فيما أشار "بريت كالو" (محلل التهديدات في شركة Emsisoft النيوزيلندية للأمن السيبراني) إلى أهمية مراقبة الدفاعات السيبرانية الأمريكية؛ لأن الهجمات السيبرانية ضد أوكرانيا قد تنتشر في الخارج. ومن الجدير بالذكر اكتشاف "كونتي" لأول مرة في عام 2019، ومنذ ذلك الحين تعرضت لاتهامات عدة بشن هجمات استهدفت العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية باستخدام برامج الفدية، وكان من بين الضحايا محكمة فيدرالية في لويزيانا، ومستشفى في نيو مكسيكو.

- **وسائل التواصل الاجتماعي:** جزئيًا، قيَّدت روسيا الوصول إلى موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" من أجل "حماية الإعلام الروسي"، في ظل تواطؤ الأول في انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحديدًا حقوق وحريات المواطنين الروس. وترجع تلك القيود الروسية إلى القيود التي فرضها "فيسبوك" بدوره على حسابات تابعة لوسائل الإعلام المدعومة من الكرملين، ومنها (وكالة الأنباء الحكومية RIA Novosti، وقناة Zvezda التلفزيونية الحكومية، والمواقع الإخبارية الموالية للكرملين Lenta.ru وGazeta.ru) من ناحية، ورفض روسيا إيقاف التحقيق المستقل في وقائع حربها ضد أوكرانيا من ناحية ثانية. وقد أكدت "الدائرة الاتحادية لرقابة الاتصالات وتقنية المعلومات والإعلام" (Roskomnadzor) أن التقييد الجزئي سيدخل حيز التنفيذ في 25 فبراير 2022 دون أن توضح الإجراءات المرتقبة، وطالبت برفع القيود المفروضة على الحسابات الروسية التي تضمَّنت وضع علامة على محتواها تفيد بعدم إمكانية الاعتماد عليها. ومن الجدير بالذكر أن شركة "ميتا" أنشأت مركز عمليات خاصًّا للتعامل مع المحتوى الخاص بأوكرانيا الذي يحرض على العنف أو يتضمن خطابات كراهية.

- **البرمجيات الخبيثة:** أعلن تقرير استخباراتي أمريكي-بريطاني أن فريقًا روسيًّا يسمى (Sandworm) يشن هجمات سيبرانية منذ سنوات لصالح الحكومة الروسية منذ عام 2019. وقد كشف التقرير الذي نشرته وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية الأمريكية (CISA) أن الفريق الروسي طور برمجية خبيثة تستهدف أجهزة شركة (Watchguard) المتخصصة في أنظمة جدران الحماية البرمجية التي تتمثل أهميتها في حماية الشبكات الإلكترونية من أي هجمات سيبرانية خارجية، وأشاروا إلى أن البرمجية الخبيثة قد طُورت منذ عام 2019 وما زالت فعَّالة وقادرة على النفاذ عبر أجهزة الشركة المستخدمة على نطاق واسع في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. ويصبح بإمكان المخترقين النفاذ إلى داخل الشبكات الرقمية بمجرد تغلب البرمجية الخبيثة على أنظمة الحماية المستخدمة في الشبكات الإلكترونية؛ ما يسمح بزرعها مباشرة داخل الحواسيب الشخصية وما يتصل بها من شبكات إلكترونية. وتتمثل خطورة هذه الهجمات في توجيه مئات أو آلاف الطلبات إلى موقع ما؛ ما يؤدي إلى زيادة العبء على خوادمه إلى درجة غير محتملة وصولًا إلى فقدان اتصالها بالإنترنت؛ ما يجعل الوصول إليها أمرًا متعذرًا إن لم يكن مستحيلًا.

- **أجهزة الاستخبارات الروسية:** تعود بعض الهجمات السيبرانية التي استهدفت أوكرانيا في 6 أبريل 2022 إلى "سترونتيوم" (Strontium) ذات الصلة بوحدة (GRU)، وهي وكالة المخابرات العسكرية الخارجية لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي. وقد تمكنت شركة "مايكروسوفت" من السيطرة على سبعة نطاقات إنترنت استُخدمت في شن تلك الهجمات التي استهدفت المؤسسات الأوكرانية، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الحكومية ومراكز الفكر في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى الأنظمة المستهدفة، وتوفير الدعم التكتيكي للحرب، وتسريب المعلومات الحساسة؛ فمنذ بداية الحرب، كثفت وكالات الاستخبارات الروسية جهودها لاختراق شبكات الكمبيوتر الحكومية لكل من الولايات المتحدة والدول الحليفة (128 منظمة؛ نصفها وكالات حكومية، و12٪ منها وكالات غير حكومية في 42 دولة) وبعض القطاعات التي قد تحتوي على معلومات قيمة ذات صلة بالحرب (كالحكومات ومراكز الفكر) لجمع المعلومات الاستخباراتية والتجسس.

ثالثًا- ملامح بارزة:

يمكن الوقوف على أبرز ملامح توظيف روسيا للفضاء السيبراني في مواجهة أوكرانيا بالنظر إلى النقاط التالية:

- **تزامن الهجمات:** ارتبط توظيف روسيا للهجمات السيبرانية ارتباطًا وثيقًا بعملياتها العسكرية التي استهدفت الخدمات والمؤسسات الحيوية الأوكرانية لدعم الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية للجيش الروسي؛ فقد شنت روسيا هجومًا سيبرانيًّا في 23 فبراير 2022 (في اليوم السابق للعملية العسكرية) باستخدام برامج ضارة ماسحة للبيانات (Wiper) تُعرف باسم (FoxBlade) لمحو البيانات الموجودة

على الشبكات الحكومية الأوكرانية، كما هاجمت شبكة اتصالات الأقمار الصناعية "فياسات" بهدف شل الجيش الأوكراني، بجانب إحدى شركات البث الكبرى في أوائل مارس 2022؛ أي بالتزامن مع إعلان الجيش الروسي عن نيته تدمير أهداف التضليل الأوكرانية، وتوجيه ضربة صاروخية ضد أحد الأبراج التلفزيونية في كييف. وبينما حاصرت القوات الروسية مدينة ماريوبول، بدأ الأوكرانيون يتلقون بريدًا إلكترونيًّا ظهر فيه أحد الأشخاص مرتديًا زي سكان المدينة متهمًا الحكومة الأوكرانية كذبًا بالتخلي عن مواطنيها.

- **الدعاية المضللة:** وظَّفت روسيا سلاح المعلومات المضللة، فيما وصفته بعض التحليلات بأنها "الحرب الروسية-الأوكرانية الهجينة"، عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية التي زعمت أن أجهزة الصراف الآلي معطلة تارة، وأن القوات الأوكرانية استسلمت على نطاق واسع تارةً أخرى. وقد حذر المسئولون في مدونة (Zero Hedge) من مقاطع فيديو كاذبة ومقالات دعائية وظفتها وسائل الإعلام الروسية عن انفجارات كاذبة مفبركة مصحوبة بصور الجثث والمباني العسكرية المدمرة؛ فباستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وعدد من الخبراء، قُدِّرت نسبة انتشار الدعاية والأخبار الروسية المضللة منذ بدء الحرب حتى أوائل شهر يوليو 2022 بنحو 216% في أوكرانيا، و82% في الولايات المتحدة؛ وذلك في صورة روايات مُختلقة تلقي اللوم على واشنطن وكييف في بدء الحرب. وتعتمد روسيا في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لإطلاق روايتها على نطاق واسع باستخدام مواقع الويب التي تديرها الحكومة الروسية؛ فتضخم سردياتها تارةً، وتعتم على هجماتها العسكرية ضد الأهداف الأوكرانية تارةً أخرى.

- **الدول الأكثر استهدافًا:** منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية حتى أوائل شهر يوليو 2022، يمكن القول إن دول حلف الناتو تعرضت للنصيب الأكبر من الهجمات السيبرانية الروسية، ومنها الدنمارك، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج، وبولندا، والسويد، وتركيا. وقد ركزت الهجمات على الحكومات الرسمية بجانب مؤسسات الفكر والرأي وشركات تكنولوجيا المعلومات وموردي الطاقة؛ ما يعكس في مجمله تعدد نقاط الضعف الجماعية الأوروبية. وقد أتت بولندا (مركز تقديم المساعدات الإنسانية والعسكرية لأوكرانيا) في المرتبة الثانية عقب الولايات المتحدة، كما تسببت إحدى هجمات الحرمان من الخدمة في توقف خدمات موقعي وزارتي الخارجية والدفاع الفنلنديتين، بينما تحدث الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" أمام البرلمان الفنلندي في 8 أبريل 2022 عبر تقنية الفيديو بالتزامن مع اشتباه فنلندا في اختراق طائرة حكومية روسية أجواءها الجوية.

- **القدرات الروسية:** تتمتع جماعات القرصنة ووكالات الاستخبارات الروسية بقدرات متطورة مكَّنتها من تطوير البرامج الضارة، وزرع التعليمات البرمجية، والتجسس على معلومات حساسة، وتنفيذ عمليات سيبرانية ذات تأثير عالمي لدعم جهودها العسكرية، وشن هجمات سيبرانية أوسع نطاقًا وأكثر دقةً على عشرات الدول فيما لا يتجاوز 6 أشهر. كما استهدفت روسيا 4 فئات مختلفة هي: الشعب الروسي (لدعم مجهودها الحربي)، والمواطنون الأوكرانيون (لتقويض الثقة بقدرة البلاد على المقاومة)، والمواطنون الأمريكيون والأوروبيون (لصرف النظر عن السياسات العسكرية الروسية)، ومواطنو دول عدم الانحياز (للحفاظ على دعمهم في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى).

رابعًا- أبرز الدلالات:

يُثير الصراع السيبراني بين روسيا وأوكرانيا جملة من الدلالات يمكن الوقوف عليها في النقاط التالية:

- **نموذج للصراعات المستقبلية:** قد تصبح الحرب الروسية-الأوكرانية نموذجًا للصراعات المستقبلية كحرب هجينة تُوظَّف فيها مختلف الأدوات النفسية والدبلوماسية والسيبرانية بجانب الأدوات العسكرية؛ فقد أرست الهجمات السيبرانية الأساس للمهام الروسية العسكرية في أوكرانيا بل سبقتها، كما تعدد الفاعلون المنخرطون في تلك الهجمات بين جماعات القرصنة، وأجهزة الاستخبارات، والمتطوعين، وغير ذلك. وهو ما يحتم استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لمجابهة تلك الهجمات بالتعاون بين القطاعين العام والخاص بل بين مختلف الأطراف المعنية على نحو يكفل حرية التعبير، ويُجنِّب الرقابة الحكومية، ويوزع العمليات الرقمية وأصول البيانات الوطنية.

- **صلابة الدفاعات الأوكرانية:** أثبتت الدفاعات السيبرانية الأوكرانية قوتها في مواجهة القدرات السيبرانية الروسية وهجماتها التي طالت 48 وكالة وشركة أوكرانية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأنشطة السيبرانية الضارة تخوفت من إطلاق العنان لديدان تدمر البيانات تحسبًا لانتشارها خارج أوكرانيا، وهو ما حدث سلفًا في عام 2017 مع فيروس (NotPetya) الذي انتقل من جهاز

كمبيوتر إلى آخر ليتمكن من عبور الحدود الدولية، كما لا يمكن إغفال حقيقة تراجع الهجمات السيبرانية الروسية في الوقت الذي ركز فيه الجيش الروسي على منطقة دونباس من ناحية، وأهمية نقل البيانات الأوكرانية المخزنة على خوادم محلية في المباني الحكومية إلى مراكز بيانات أوروبية قبل أسبوع من بداية الحرب من ناحية ثانية، وفاعلية استخبارات التهديد برعاية أوروبية-أمريكية من ناحية ثالثة، وأهمية جهود المتطوعين ذوي الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ممن دأبوا على إصلاح أي أعطال فعلية من جراء الهجمات السيبرانية/العسكرية من ناحية رابعة، وتزايد أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الهجمات السيبرانية من ناحية خامسة.

- **محدودية التأثير:** في الوقت الذي تابع فيه العالم بقلق بداية الحرب الروسية-الأوكرانية، فإنه مع مضي 6 أشهر على بدايتها يمكن القول إن البعد السيبراني في تلك الحرب لا يعدو كونه أحد أبعادها الفرعية؛ فعلى الرغم من تخوف خبراء الأمن السيبراني من حرب سيبرانية شاملة/اجتياح سيبراني شامل للأنظمة والشبكات الأوكرانية مع بداية تلك الحرب، بل تخوف بعضهم من احتمالات امتداد تبعات ذلك على الصعيد الدولي لا سيما أن الصراعات السيبرانية لا تتقيد بالحدود الدولية، فإن تلك الحرب لم تشهد حتى الآن هجمات سيبرانية مدمرة أو استهدافًا ناجحًا لأنظمة البنية التحتية الحرجة أو تسريب بيانات ووثائق رسمية على درجة عالية من السرية. ويُلاحَظ على صعيد متصل أن الغالبية العظمى من الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها أوكرانيا تركزت في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب ثم تراجعت في الأشهر الثلاث التي تلتها، وهو ما عزته بعض التحليلات إلى صلابة الدفاعات السيبرانية الأوكرانية، لا سيما في ظل الدعم الغربي لها في هذا المجال من ناحية، ورغبة روسيا في إرجاء التوظيف الشامل لأسلحتها السيبرانية إلى مرحلة لاحقة، وخاصةً مع احتمالات امتداد تبعاته المحتملة من ناحية ثانية، ورغبة روسيا في تجنب الصدام المحتمل مع حلف الناتو من ناحية ثالثة.

- **تدخل أطراف ثالثة:** في سابقة هي الأولى من نوعها، أعلنت مجموعة القرصنة الشهيرة "أنونيموس" على "تويتر" في 25 فبراير 2022 مشاركتها رسميًّا في حرب سيبرانية ضد الحكومة الروسية، وأكدت مسئوليتها عن الهجوم الذي استهدف المواقع الإلكترونية لشبكة قنوات "روسيا اليوم" (RT) التلفزيونية الروسية التي تعرضت لهجمات رفض الخدمة في اليوم نفسه؛ وذلك مما يقرب من 100 مليون جهاز معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأضافت هاشتاج (#Ukraine) إلى منشوراتها. وهو ما دفع روسيا إلى تأكيد خطورة الوضع الجيوسياسي المتوتر وسط توقعات بزيادة شدة الهجمات السيبرانية على مرافق البنية التحتية للمعلومات الحيوية. وقد زعمت "أنونيموس" في 25 فبراير 2022 اختراق وتسريب قاعدة بيانات الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الروسية على الرغم من نفي الأخيرة لذلك في اليوم نفسه في بيان رسمي أكد أن "المعلومات التي نشرها مقاتلو الأريكة "أنومينوس" على شبكات التواصل الاجتماعي حول الاختراق المزعوم لموقع وزارة الدفاع الروسية وسرقة البيانات الشخصية لموظفي المؤسسة العسكرية، هي معلومات كاذبة". وأوضحت وزارة الدفاع الروسية أنه لا توجد معلومات وقوائم شخصية للعسكريين وموظفي الوزارة على الموقع؛ لكونه إجراءً محظورًا في القانون الروسي الذي لا يعرفه الأوكرانيون.

- **الاستراتيجية المستخدمة:** استخدمت روسيا سلاحًا إلكترونيًّا يسمى (Foxblade) ضد أجهزة الكمبيوتر في أوكرانيا، كما اعتمدت جزئيًّا على استراتيجية عمادها الهجمات السيبرانية داخل أوكرانيا، والتجسس واختراق الشبكات الأوكرانية، وإطلاق عمليات التأثير السيبراني، وهو ما يتطلب شكلًا جديدًا من أشكال الدفاع السيبراني الجماعي؛ فلم تعد الدفاعات السيبرانية الأوكرانية قادرة بمفردها على مجابهة تلك الاستراتيجية، لتعتمد على تحالف يضم عددًا من البلدان الحليفة وشركات الأمن السيبراني والمنظمات غير الحكومية.

وختامًا، شهدت أوكرانيا عددًا من الهجمات السيبرانية المعقدة التي كيَّفتها روسيا تبعًا لاحتياجات الحرب المتغيرة، جنبًا إلى جنب مع أسلحتها التقليدية، وإن أكدت الحرب الروسية-الأوكرانية أن الأدوات السيبرانية لم تكن بديلًا حاسمًا عن الأدوات العسكرية وإن سبقتها، وأن ساحة القتال الرئيسية لم تكن هي الفضاء السيبراني بقدر ما كانت الأراضي الأوكرانية، وأن الإدانة الدولية لبعض الهجمات السيبرانية التي تعرضت لها أوكرانيا لم تكن أقل ضجيجًا عن بعض التحركات العسكرية الروسية، وأن التراجع النسبي في توظيف البعد السيبراني في تلك الحرب (بين شهري يوليو وأغسطس 2022) لا ينفي على الإطلاق إمكانية اللجوء إلى سيناريو الحرب السيبرانية المفتوحة مستقبلًا مع فشل روسيا في تحقيق النصر العسكري الحاسم.

تقـــــارير

- مساعي الاختراق: "مؤتمر موسكو للأمن الدولي" مدخلًا لكسر الاحتواء الغربي لروسيا
- سباق جيواستراتيجي: المنظور الروسي للتمدد في أفريقيا بالتزامن مع الحرب على أوكرانيا
- الرعب النووي: هل تعيد الحرب الروسية-الأوكرانية إطلاق سباق تسلح جديد؟

مساعي الاختراق: «مؤتمر موسكو للأمن الدولي» مدخلًا لكسر الاحتواء الغربي لروسيا

شـهدت العاصمـة الروسـية فعاليـات "مؤتمـر موسـكو العاشـر للأمـن الدولـي"، بالفتـرة مـن 17-15 أغسـطس 2022، والـذي تعقـده وزارة الدفـاع الروسـية لمناقشـة القضايـا والاتجاهـات الملحـة علـى جـدول الأعمـال العسـكري الدولـي. ومـع تزامنـه مـع العمليـة العسـكرية الروسـية فـي أوكرانيـا، فمـن الأهميـة بحـث المسـاعي الروسـية لتوظيـف هـذا المؤتمـر كمسـار لاختـراق اسـتراتيجية الاحتـواء الغربـي لموسـكو، وإعـادة تقديـم موسـكو نفسـها للعالـم كقطـب دولـي فاعـل فـي المشـهد الدولـي.

حسين عبد الراضي
باحث ببرنامج الأمن وقضايا الدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أهداف منظورة

استهدفت موسكو استثمار فعاليات المؤتمر لتحقيق مجموعة الأهداف العاجلة، ككسر العزلة الدولية التي ترغب القوى الغربية في فرضها عليها، وتشكيل منصة عالمية لتفكيك الخطاب الغربي حول العملية العسكرية الجارية في أوكرانيا، إلى جانب تشبيك المواقف مع المشاركين حول الأدوار الغربية المقوضة لمرتكزات الأمن العالمي والإقليمي، وهو ما يمكن استعراضه **فيما يلي:**

أولًا- كسر العزلة ومساعي الاحتواء: أدركت روسيا ضرورة استباق التحركات الغربية لفرض عزلة دولية عليها، وهو ما تعددت مشاهداته في حزم العقوبات التي فُرضت عليها، أو استصدار قرارات أممية لإدانتها، وحتى الجولات الدبلوماسية التي دشنتها أوروبا والولايات المتحدة منذ اندلاع المواجهات في أوكرانيا. ومثل عقد النسخة العاشرة من مؤتمر موسكو فرصةً مواتيةً لكسر دوائر العزلة واختراق خطط الاحتواء؛ كونها منصة شارك بنسختها التاسعة أكثر من (600) مشارك من نحو (109) دولة، ناهيك عن تزامنه مع عدد من الفعاليات العسكرية الدولية الأخرى مثل "العاب العسكرية الدولية"، و"المنتدى العسكري التقني الدولي" (Army2022).

ووفقًا لوزارة الدفاع الروسية، تم توجيه الدعوة إلى ممثلي (109) دول، بما في ذلك وزراء الدفاع في (89) دولة ورؤساء (8) منظمة دولية، إلى جانب (220) خبيرًا في مجال الأمن، وقدرت مشاركة أكثر من (700) مندوب من أكثر من (70) دولة. ورغم الإشارة إلى أن (35) دولة ستشارك، (25) حضوريًا و(10) عن بُعد، بالإضافة إلى (8) من رؤساء الأركان العامة ونواب وزراء الدفاع، إلى جانب ممثلي (6) منظمات دولية.

وتلاحظ أن كافة البيانات الصادرة عن الدفاع الروسية لم تذكر -قبل انعقاد المؤتمر- الدول والمنظمات التي أكدت المشاركة؛ تلافيًا لإمكانية الضغط الغربي عليهم لعدم الحضور. وخلال فعاليات المؤتمر اتضح مشاركة وفود من بوروندي والكاميرون وغينيا ومالي والسودان وأوغندا وتشاد وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وفنزويلا ونيكاراغوا وإيران وسوريا وفلسطين وباكستان بالإضافة إلى بيلاروسيا. كما شارك عبر تقنية الفيديو وزراء الدفاع في الصين والجزائر وفيتنام والهند، وكذلك الأمين العام لمنظمة شنغهاي للتعاون.

ثانيًا- طرح مضاد للرواية الغربية حول أوكرانيا: جاءت خطابات المسئولون الروس مُركزةً على استخدام المؤتمر كمنصة دولية لطرح الرؤية الروسية حول المشهد في أوكرانيا، وهو أمر بالغ الأهمية لموسكو في ظل الحملات الدعائية الغربية والإجراءات التي تقيد المحتوى الاخباري الذي يتبنى وجهة نظرها في الأزمة. لذا خصص الرئيس ووزير الدفاع الروسيان جزء كبير من مداخلاتهما لاستعراض الموقف الجاري للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. وتصدر تلك الرؤية المطروحة التأكيد على ما يلي:

أ.شرعية العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا: أكد المسئولون الروس أن الأنشطة العسكرية الغربية، لاسيما المتصلة بأدوار حلف الناتو، هي العامل الأساسي في تقويض نظام الأمن الأوروبي؛ حيث صياغة أطر توسعية للتحالفات العسكرية القائمة واستحداث صيغ جديدة، بالإضافة لنشر أنظمة دفاع صاروخي وتعزيز قدرات قواتها الهجومية، ناهيك عن توسع أنشطة الناتو وعمليات تطوير البنية التحتية العسكرية في شرق أوروبا. واتصل التأكيد على شرعية العملية العسكرية في أوكرانيا -من المنظور الروسي- بكونها إجراء "يتوافق تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة"؛ إذ تهدف لضمان أمن روسيا ومواطنيها، وحماية سكان دونباس من الإبادة الجماعية، كما أن قوات الناتو المشتركة بدأت بنشر تشكيلات إضافية من "الجناح الشرقي" للكتلة قبل بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

ب.التأكيد على التزام القوات الروسية بمبادئ القانون الدولي: حرص الجانب الروسي على تأكيد امتثال قواته باتفاقيات جنيف بشأن قواعد الحرب، وخاصةً الإجراءات الواجب اتباعها من قبل الجنود في التعامل مع المدنيين وأسرى الحرب. وأن القوات الروسية تشارك في إيصال المساعدات الإنسانية، واستعادة البنية التحتية والحفاظ على القانون والنظام، بكافة المناطق التي سيطرت عليها في أوكرانيا. كما أنها تتعاون مع الأمم المتحدة لحل أزمة توقف صادرات الحبوب من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، وهو ما ينطبق أيضًا على دعمها لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر للوساطة فيما يتعلق بالجنود الأسرى.

ج. نفي الاتهامات الغربية حول استخدام أسلحة نووية أو كيميائية: جاءت المداخلات الروسية نافيةً التقارير الغربية المتعلقة بتوظيف الأسلحة النووية التكتيكية أو الاستعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ووصف وزير الدفاع الروسي تلك التقارير بأنها "معلومات كاذبة"، مؤكدًا أن بلاده ليست بحاجة لاستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا لتحقيق أهدافها، وأن موسكو دمرت أسلحتها الكيميائية بالكامل في عام 2017 كجزء من التزاماتها الدولية. وركز الجانب الروسي على أن ما يعتبره "استفزازات مسمومة" أصبحت السمة المميزة لمنظمات المجتمع المدني التي يرعاها الغرب، وأنها تهدف إلى تشتيت الانتباه عن حقيقة أن الخبراء الأمريكيون أجروا أبحاثًا عسكرية وبيولوجية محظورة في أوكرانيا.

د.تحميل الغرب مسئولية عن استمرار المواجهات: أشار الرئيس الروسي في افتتاح المؤتمر إلى أن حاجة الغرب إلى استمرار الصراعات للحفاظ على هيمنتهم، وأنهم "يستخدمون الشعب الأوكراني كوقود للمدافع". بالإضافة للتأكيد على الطرح الروسي القائم على أن قواته تقاتل في الجبهات الأوكرانية قوى غربية مشتركة تدير قيادة حرب مختلطة ضد روسيا، وتولى العسكريين الغربيين مهام التخطيط للعمليات العسكرية والإشراف على استخدام الأسلحة. وصرح بوتين بأن الناتو يستهدف إطالة معاناة نظام كييف، وأن "إمداد كييف بأسلحة الناتو يعني أن الدول الغربية مسئولة عن استخدامها غير الإنساني وعن مقتل المدنيين في دونباس والأراضي المحررة".

ثالثًا- تشبيك المواقف مع الأطراف الدولية المختلفة: حرصت موسكو على التأكيد بأنها تمتلك قضية ومواقف تتماهى مع كافة الدول التي تعاني من السياسات والاستفزازات الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص، وهو ما يمكن عرضه كالتالي:

- **أ. تشبيك المواقف مع الصين:** بدا واضحًا أن موسكو تريد إظهار تضامنها وتوافقها التام مع الصين ورؤيتها تجاه الولايات المتحدة؛ حيث انتقد المسئولين الروس الاستفزازات الأمريكية لبكين عبر إدانة زيارة رئيس مجلس الشيوخ، نانسي بيلوسي، إلى جزيرة تايوان، واعتبرها بوتين "جزء من استراتيجية أمريكية هادفة ومدروسة تهدف إلى زعزعة استقرار الوضع وزرع الفوضى في المنطقة والعالم، وأنه دليلًا وقحًا على عدم احترام البلدان الأخرى والتزاماتها الدولية"، ناهيك عن تهديد أمن المنطقة من خلال تشكيل تحالفات مثل أُكوس (AUKUS)، وتزويد استراليا بغواصات نووية، وصولًا للتخلي عن معاهدة الصواريخ متوسطة المدى وقصيرة المدى، ما يعني إطلاق سباق تسلح إقليمي يقوض الاستقرار القائم.
- **ب. إدانة السياسات الغربية حول العالم:** شددت روسيا على موقفها الذي يدين محاولات الغرب لاستعادة نفوذه إبان الحقبة الاستعمارية؛ حيث التركيز على أن واشنطن تعمل بنفس المنهجية في أماكن أخرى، مما يؤدي إلى تأجيج الصراع المحتمل في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما جرت الإشارة إلى عدة نماذج على تلك السياسات كالتعاون الأمريكي مع الأكراد في سوريا، والانسحاب الأمريكي السريع من أفغانستان وما خلفه من تداعيات على أمن آسيا الوسطى، بالإضافة للضغط العسكري على حكومات الدول الأفريقية ودعم الحركات الانفصالية والإرهابية، وإثارة توظيف كافة الأدوات المقوضة لأمن دول أمريكا اللاتينية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية.

رابعًا- تقديم المنظور الروسي لإعادة هيكلة النظام الدولي: اعتبرت موسكو أن الفرصة مواتية لطرح رؤيتها لإعادة هيكلة النظام الدولي، فمع تأكيد الرئيس بوتين على أن "عصر العالم أحادي القطب أصبح شيئًا من الماضي"، وهو ما اتفق مع قول وزير الدفاع الروسي بأن "بداية العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا بمثابة نهاية للعالم أحادي القطب"، جاءت منهجية الطرح الروسي مستندة إلى أن العالم يتجه لنظام عالمي متعدد الأقطاب، تختار فيه البلدان والشعوب طريق التنمية الحرة وذات السيادة على أساس هويتها وتقاليدها وقيمها المتميزة. وهو ما اتصل بإشارة خاصة لأهمية استعادة احترام القانون الدولي، وتعزيز أدوار الوكالات العالمية كالأمم المتحدة، وغيرها من منصات الحوار الدولي.

خامسًا- توسيع الدور الخارجي الجماعي لروسيا مستقبلًا: أوضحت موسكو أنها بصدد تكثيف انخراطها بالجهود الجماعية الدولية في المستقبل المنظور؛ حيث الإشارة إلى ضرورة إبقاء ملف أفغانستان على جدول أعمال منظمة شنغهاي للتعاون، وأنها ستقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومنع انتشار التهديد خارج حدودها، بالشراكة مع الصين والهند وإيران وباكستان. كما ستشارك بنشاط وحزم في الجهود المشتركة المنسقة؛ مع حلفائها وشركائها وزملائها المفكرين، لتحسين الآليات الحالية للأمن الدولي وإنشاء آليات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز القوات المسلحة الوطنية وغيرها من الهياكل الأمنية باستمرار من خلال تزويدها بأسلحة ومعدات عسكرية متطورة، فضلًا عن حماية حلفائها. وأعلن وزير الدفاع الروسي استعداد بلاده لمشاركة خبراتها في التدريب القتالي، لا سيما خلال التمرين الاستراتيجي فوستوك 2022.

وختامًا، فقد انعكست الأزمة الروسية-الأوكرانية بوضوح في مسارات وموضوعات مؤتمر موسكو العاشر للأمن الدولي، كما حملت أجندته الرؤية التي ترغب القيادة الروسية في إعلانها للعالم الذي تراه قد بدأ بالتشكل في أعقاب العملية العسكرية الخاصة كعالم متعدد الأطراف. وفي سياق العقيدة العسكرية البحرية التي أعلنها بوتين مؤخرًا، حملت قضايا المؤتمر تأكيدًا على تركيز موسكو على كسر مساعي احتوائها من الكتلة الغربية عبر التفاعل النشط مع دول العالم في ثلاث دوائر هامة لسياستها المقبلة، وهي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة أمريكا اللاتينية.

سباق جيواستراتيجي: المنظور الروسي للتمدد في أفريقيا بالتزامن مع الحرب على أوكرانيا

تخطط روسيا لتكثيف تعاونها العسكري مع الدول الأفريقية كجزء من استراتيجيتها الجديدة، لتعزيز موطئ قدم لنفوذها في أفريقيا وإعادة حدودها لمرحلة الحرب الباردة تأكيدًا على دورها كقوة عالمية، وما يُمثل ذلك من تهديد وتطويق لجنوب حلف الناتو وتحديدًا منطقة الساحل الأفريقي في غرب أفريقيا التي أصبحت مسرحًا جديدًا للتنافس الجيوسياسي، فضلًا عن التحالف المتنامي بين روسيا والصين، وتطور العلاقات مع دول الجنوب العالمي، بما في ذلك تشكيل عدد من التحالفات العسكرية، وتعزيز حجم ونطاق المشاركة الاقتصادية بين روسيا والدول الأفريقية، لمواجهة نفوذ الغرب في أفريقيا.

نسرين الصباحي
باحثة بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وارتباطًا بالسابق، كان الاهتمام المتزايد بأفريقيا وتطوير العلاقات مع دول القارة الاتجاه السائد في السياسة العالمية خلال العقدين الماضيين، وكثّفت روسيا تواجدها في أفريقيا على ركائز أساسية، هي: بيع الأسلحة، ووجود المدربين، وشركات الأمن الخاصة، والاتفاقيات التجارية والاستثمارات في قطاعات مثل الحبوب والمحروقات والطاقة والمعادن، في ظل تعهد روسيا بمساعدة الدول الأفريقية للوصول إلى السلع الغذائية وتأمين إمدادات الحبوب، وتمويل العديد من المشاريع لتعزيز أفضل الممارسات الزراعية واستكشاف الإمكانيات الواعدة في قطاع الزراعة، مع تفاقم أزمة الغذاء والطاقة وارتفاع أسعار السلع في أفريقيا، وهو ما ظهر في أجندة وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" أثناء جولته الأفريقية في يوليو 2022.

تغير الخريطة الجيوسياسية وسباق التسلح في منطقة الساحل والصحراء

يُعدُّ الجوار الجنوبي لحلف الناتو مسرحًا مهمًا في المنافسة الاستراتيجية بين الغرب وموسكو، وتوسيع الوجود الدبلوماسي والعسكري لروسيا في الجنوب، سواء بشكل مباشر في سوريا أو بشكل غير مباشر عبر وكلاء وشركات عسكرية في ليبيا ومالي، وتمكنت قوات فاجنر الروسية من ترسيخ وجودها في ليبيا ومالي بعد انسحاب القوات الفرنسية والأوروبية.

وبعد قمة مدريد في يونيو 2022، أدرك حلف الناتو مخاطر وتهديدات النفوذ الروسي المتنامي لروسيا في أفريقيا، والتحديات الأمنية في الجنوب العالمي، وتحديدًا منطقة الساحل الأفريقي، والدخول الروسي لهذه المنطقة فتح جبهتين لحلف الناتو من ناحية الشرق والجنوب. ولذا، فتواجد الحلف في شمال أفريقيا وتحديدًا دولة موريتانيا كنقطة تمركز لعملياته، وكمحاولة لصد النفوذ الروسي في المنطقة، أعاد الاهتمام بهذه المنطقة والاصطفاف مرة أخرى إلى جانب دولها، من خلال تكوين شبكة جديدة من العلاقات تربط بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

ومن المرشح أن تكون دولة النيجر أيضًا في مقدمة اهتماماته، لإطلاق قاعدة عسكرية أمريكية لطائرات بدون طيار. ولأول مرة اتفق حلف الناتو على تقديم حزمة بناء القدرات الدفاعية لموريتانيا، كما تم الاتفاق على تقديم دعم إضافي لبناء قدرات دولة تونس، في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد والمصلحة الاستراتيجية في هذه المنطقة بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي يشكلها الإرهاب والهجرة غير النظامية في منطقة الساحل والصحراء. وتتفاقم هذه الظواهر بسبب تأثير تغير المناخ، وحالات الطوارئ الصحية وتراجع الأمن الغذائي، ويوفر هذا الوضع أرضًا خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية.

قد يؤدي الوجود العسكري الروسي المتزايد، وانتشار أنظمة الأسلحة الروسية، أيضًا إلى تأجيج سباقات التسلح في الجنوب وتعريض أمن الناتو للخطر، وتعمل مبيعات الأسلحة الروسية وانتشار الذخائر والصواريخ الموجهة على تغذية سباقات التسلح في شمال أفريقيا، وهو ما دفع حلف الناتو إلى النظر للجنوب. كما يؤثر النفوذ السياسي والاقتصادي المتزايد للصين على مصالحه من خلال استحواذ الصين على البنية التحتية الرقمية عبر الجنوب، واحتكارها لتطوير شبكات لا سلكية من الجيل الخامس (5G) في أفريقيا، وهو ما يُمثل تحديًا سياسيًا وعسكريًا طويل الأجل لحلف الناتو.

كما تعمل بكين أيضًا على توسيع وجودها العسكري بشكل تدريجي على طول الجناح الجنوبي لحلف الناتو من خلال التدريبات البحرية الصينية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يتطلب من حلف الناتو تأمين الجناح الجنوبي واتباع نهج مختلف يعتمد على التواجد البحري، وتعزيز قدرة شركاء الناتو على مقاومة الضغوط من الخصوم ومواجهة التحديات الأخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وآثار تغير المناخ، وتطوير قدرة الانتشار السريع.

وفي هذا السياق، أجرت القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) محادثات مع تونس لتعزيز العلاقات وفرص التدريب بين البلدين ومواجهة تحركات روسيا في المنطقة، مع اختتام مناورات "الأسد الأفريقي" في المغرب وغانا والسنغال وتونس، ووجهت الولايات المتحدة اتهامات إلى روسيا حيث إن هناك 14 طائرة منتشرة في ليبيا كجزء من أهداف روسيا طويلة المدى لإنشاء موطئ قدم في شمال أفريقيا بما يهدد حلفاء الناتو. وتعتبر ليبيا جسرًا لوجستيًا مهمًا إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وفي وقت سابق من عام 2022، استخدمت القوات الجوية الروسية قاعدة الخادم الجوية بالقرب من بنغازي، لنقل الأفراد والمعدات العسكرية إلى مالي.

مساحات النفوذ الروسي - الغربي في أفريقيا

في سياق الحرب الأوكرانية، عملت موسكو على الحفاظ على صورتها كشريك موثوق فيه، وسعت لفك العزلة الدولية وتجنب آثار العقوبات الغربية، وكثّفت نشاطها الدبلوماسي من خلال جولة "لافروف"، بالتزامن مع جولات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لكسب تأييد مواقفهم بشأن الحرب الأوكرانية والتنافس على مساحات النفوذ داخل القارة، والتمهيد لعقد القمة الروسية-الأفريقية في سان بطرسبرج، في إطار سياسة القمم المتنافسة مع تخطيط الولايات المتحدة أيضًا

لعقد قمتها مع الدول الأفريقية، تعول موسكو على الدور التاريخي للاتحاد السوفيتي السابق في تحرير الدول الأفريقية من الاستعمار وتحديدًا دول جنوب القارة (أنجولا، وموزمبيق، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا) لاعتبارات الصداقة التاريخية والنضال المشترك ضد الاستعمار.

وظهر ذلك جليًا في تصويت الدول الأفريقية في مجلس الأمن الدولي بشأن الحرب الأوكرانية، حيث انتهجت معظم هذه الدول "المسار المستقل" في الامتناع عن الانضمام إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لمعاقبة روسيا، وصوتت 27 دولة أفريقية لصالح قرار إدانة الحرب الروسية مع أوكرانيا، بينما كانت إريتريا ضده، وامتنعت 17 دولة أفريقية عن التصويت. وأظهرت الحرب الأوكرانية إعادة إحياء بعض انقسامات الحرب الباردة بين الدول الأفريقية، وأدت إلى تزايد الحضور الروسي في جميع أنحاء العالم بشكل عام وفي أفريقيا بشكلٍ خاصٍ من خلال الشركات العسكرية الخاصة في ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وموزمبيق.

ووفقًا لمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، أصبحت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة إلى القارة الأفريقية، حيث تهيمن على نصف سوق القارة، أي أكثر من ضعف مشاركة الصين والولايات المتحدة، وشملت هذه المعدات الأسلحة الكبيرة (دبابات القتال، والسفن الحربية، والطائرات المقاتلة، والمروحيات القتالية) والأسلحة الصغيرة (المسدسات والبنادق الهجومية مثل بندقية كلاشنكوف الجديدة AK-200)، فضلًا عن إبرام شركة "روس أتوم" اتفاقيات لتطوير محطات للطاقة النووية في أفريقيا. كما تضاعفت تجارة روسيا مع الدول الأفريقية لتبلغ 20 مليار دولار سنويًا، خلال الفترة (2015-2022)، وخاصة بعد القمة الأفريقية - الروسية (سوتشي 2019).

وعلى الرغم من النشاط المتزايد للدبلوماسية الروسية والشركات التابعة لها في أفريقيا، لا تزال المؤشرات الاقتصادية لوجود روسيا في أفريقيا منخفضة، مقارنةً مع دول الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ولكن تعمل الشركات الروسية بهدف المنفعة المالية مثل استخراج الذهب والماس والمعادن الأخرى، ومجال اهتمام هذه الشركات بالأساس الصناعات التعدينية، بما في ذلك الألمنيوم في غينيا، والليثيوم في زيمبابوي، والذهب في مالي وبوركينافاسو، والماس في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغيرها. ويزداد الطلب على هذه الموارد لأهميتها للتقنيات الرقمية، وكذلك لانتقال الطاقة الخضراء بالنسبة للدول الأفريقية، وتوفر الشراكة مع روسيا بديلًا للقوى الغربية والصين، مع تسارع السباق على المعادن النادرة اللازمة للانتقال الأخضر.

وفي هذا السياق، قد يستخدم الغرب الدول الأفريقية كمصدر بديل للطاقة لإبرام صفقات شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على المدى الطويل؛ إذ تمتلك تنزانيا سادس أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في أفريقيا، واكتشفت السنغال مؤخرًا 40 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وتعد نيجيريا موردًا للغاز الطبيعي المسال إلى العديد من دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النيجر والجزائر، وتشرع نيجيريا أيضًا في إنشاء خط أنابيب غاز عبر الصحراء لتعزيز إمدادات الطاقة في أسواق الاتحاد الأوروبي.

وبذلك، رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها روسيا جراء الحرب الأوكرانية، إلا أنها لم تتخلَّ عن نفوذها السياسي ومصالحها التجارية وأصولها العسكرية في أفريقيا، ومن المتوقع عقد موسكو صفقات أمنية ودفاعية مع المزيد من الدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا. وعلى المدى الطويل، يمكن لموقع البحر الأحمر أن يساعد في منح روسيا دورًا أكبر في البحر المتوسط والبحر الأسود، وزيادة وصولها إلى قناة السويس وغيرها من الممرات الملاحية، مع محاولاتها لتوسيع وجودها في منطقة القرن الأفريقي. ومن ناحية أخرى، مع استثمار القوى العظمى في قدرات الغواصات البحرية لتعزيز الأمن البحري العالمي، يُمثل النقل البحري الأفريقي البوابة الرئيسية للسوق العالمية؛ إذ تعتمد التجارة الدولية لأفريقيا بشكل كبير على الشحن والموانئ الأفريقية، والطريق البحري محفوف بمخاطر وتهديدات القرصنة والإرهاب، وتحديدًا مناطق البحر الأحمر وخليج غينيا.

وكما هو الحال مع المشتريات العسكرية، ستتجه معظم الدول الأفريقية إلى كبار المصنعين لهذه المعدات، وتأتي روسيا في مقدمتهم، في ضوء إطلاق العقيدة البحرية الروسية الجديدة التي توضح نهج موسكو في المجال البحري، وتميل نحو المواجهة العالمية مع الغرب، وإعادة توجيه السياسة الخارجية لروسيا تجاه الجنوب العالمي بعد الحرب الأوكرانية، والتخطيط لتعزيز القدرات القتالية البحرية في جميع أنحاء العالم والاستعداد لاستخدام الوسائل العسكرية لتعزيز مصالحها في المياه الدولية، بما في ذلك التواجد البحري في أعالي البحار، وإعادة هيكلة كاملة لصناعة بناء السفن، مع زيادة نوعية في قدراتها التكنولوجية والإنتاجية، في ظل غواصات الأسلحة النووية باعتبارها قاعدة القوة الرئيسية للبحرية الروسية، مما يسمح لروسيا بتشكيل تهديد خطير للقوى الأخرى، وتعزز هذه العقيدة ميل روسيا لتحويل المياه الدولية إلى ساحة للتنافس الاستراتيجي والمواجهة بين القوى العظمى، مع إمكانية الوصول إلى احتياطيات النفط وموانئ المياه العميقة في شرق البحر الأبيض المتوسط والوجود الدائم على الجناح الجنوبي لحلف الناتو.

انخراط "فاجنر" في أفريقيا

عـززت قـوات "فاجنـر" عملياتهـا فـي أفريقيـا بمـا يتماشـى مـع اسـتراتيجية السياسـة الخارجيـة لروسـيا لتوسـيع وجودهـا فـي القـارة بالتركيـز علـى ثلاثـة أهـداف؛ الأول: تأميـن الوصـول إلـى المـوارد الطبيعيـة الحيويـة. والثانـي: اكتسـاب حضـور أوسـع لتقويـض النفـوذ الغربـي. والثالـث: الانخـراط فـي الأنشـطة التدريبيـة للقـوات. وقـد تتزايـد الطلبـات مـن قبـل الحكومـات الأفريقيـة للمسـاعدة الأمنيـة لقـوات "فاجنـر" الروسـية، في ظـل اقتصـار التعـاون الأمنـي ومبيعـات الأسـلحة وعمليـات مكافحـة الإرهـاب مـع الغـرب. وتوجـد مخاطـر لهـذه الـدول جـراء اسـتخدام قـوات "فاجنـر"، ومـع خفـض التوقـع بشـأن مهمتهـا الأساسـية فـي التدريـب وتقديـم المشـورة والأمـن الشـخصي والمسـاعدة في جهـود مكافحـة الإرهـاب. وتتواجـد هـذه القـوات في ليبيـا وموزمبيـق وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى ومالـي، وقـد تكـون دولـة بوركينافاسـو التاليـة.

وفـي نهايـة مـارس 2022، تورطـت قـوات "فاجنـر" مـع القـوات الحكوميـة الماليـة فـي وسـط مالـي فـي محاصـرة منطقـة مـورا وأعدمـوا مـا يقـرب مـن 300 شـخص، دون تمييـز بيـن المدنييـن والجماعـات الإرهابيـة، وكانـت المذبحـة دليـلًا علـى أن موسـكو لـم تغـادر أفريقيـا فـي ظـل الحـرب الأوكرانيـة، ووصفـت منظمـة هيومـان رايتـس ووتـش جرائـم القتـل فـي مـورا بأنهـا أسـوأ فظائـع في مالي منذ أكثـر من عقد.

وأقامـت قـوات فاجنـر مقـرًا لهـا بالقـرب مـن مطـار العاصمـة الدولـي فـي ديسـمبر 2021، وكشـفت صـور الأقمـار الصناعيـة التـي شـاركها مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة (CSIS)، وسـجلات الرحـلات الجويـة، قبـل الانتقـال إلـى قواعـد العمليـات الأماميـة عبـر مجموعـة مـن الأراضـي فـي وسـط مالـي خـلال شـهري ينايـر وفبرايـر 2022، بالإضافـة إلـى الدوريـات المشـتركة مـع القـوات المسـلحة الماليـة علـى طـول الحـدود المضطربـة مـع بوركينافاسـو والنيجـر، وعلـى الحـدود الغربيـة مـع موريتانيـا، وكذلـك فـي بلـدات فـي شـمال مالـي، بمـا فـي ذلـك تمبكتـو.

ولا تـزال قـوات "فاجنـر" متواجـدة فـي المناطـق التـي يسـيطر عليهـا الجيـش الوطنـي الليبـي، ولـم تـؤد الخسـائر الروسـية الكبيـرة فـي أوكرانيـا حتـى إلـى إعـادة انتشـار جزئـي لهـذه القـوات، مـع اسـتمرار تركيـا فـي توسـيع جهـود التدريـب العسـكري فـي ليبيـا، لذلـك مـن المرجـح أن يظـل الوجـود الروسـي المـوازي للشـركات العسـكرية الخاصـة فـي مكانـه فـي المسـتقبل. وتواجـد هـذه القـوات يعتبـر تهديـدًا للقـوات الجويـة الأمريكيـة والأوروبيـة فـي منطقـة السـاحل الأفريقـي، حيـث تعتمـد الولايـات المتحـدة علـى قاعدتهـا الجويـة "201" فـي أغاديـز بشـمال النيجـر.

التنافسية في سوق السلاح الأفريقي

شـهد تدفـق الأسـلحة والمركبـات العسـكرية مـن موسـكو إلـى مالـي مسـتويات غيـر مسـبوقة؛ فـي 30 مـارس 2022، اسـتلم الجيـش المالـي مـن روسـيا مجموعـة مـن المعـدات العسـكرية الجديـدة، وكان فـي الاسـتقبال وزيـر الدفـاع وشـئون المحاربيـن القدامـى "سـاديو كامـارا"، وشـملت طائرتيـن هليكوبتـر مقاتلـة مـن طـراز (Mil Mi-24P Hind-F)، وطائـرة نقـل تابعـة للقـوات الجويـة الروسـية مـن طـراز أنتونـوف (An-124)، وأنظمـة رادار متنقلـة للمراقبـة والإنـذار المبكـر (Protivnik-GE /59N6-TE) قـادرة علـى اكتشـاف الأجسـام ثلاثيـة الأبعـاد التي تطير بسـرعة تصل إلى 8000 كيلومتر (5000 ميـل) فـي السـاعة، بالإضافـة إلـى أربـع طائـرات هليكوبتـر مقاتلـة مـن طـراز (Mil Mi-17). كمـا حصلـت مالـي مؤخـرًا علـى أربـع طائـرات هليكوبتـر مقاتلـة مـن طـراز (Mil Mi-35)، وذلـك فـي إطـار إعـادة بنـاء وتحسـين قـدرات الجيـش المالـي وتعزيـز سـلاح القـوات الجويـة، لتدميـر قواعـد ومخابـئ الجماعـات الإرهابيـة المرتبطـة بتنظيمـي القاعـدة وداعـش. وفـي التاسـع مـن أغسـطس 2022، تـم تسـليم أربـع طائـرات مقاتلـة مـن طـراز (L-39C Albatros)، وطائـرة واحـدة مـن طـراز (Su-25 Frog Foot) للدعـم الجـوي القريـب علـى مـدرج مطـار باماكـو الدولـي، وطائـرة مـن طـراز (Mil Mi-35) .

كمـا وقعـت روسـيا والكاميـرون اتفاقًـا عسـكريًا فـي 12 أبريـل 2022 لتبـادل المعلومـات وتدريـب القـوات، ويشـمل الأسـلحة وجمـع المعلومـات الاسـتخبارية والتدريـب، فضـلًا عـن تبـادل قـوات حفـظ السـلام التابعـة للأمـم المتحـدة. وفـي اتجـاه مـوازٍ، دخلـت الصيـن وتركيـا في المنظومـة الدفاعيـة للسـوق الأفريقيـة بعـد روسـيا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا، حيـث وصلـت شـحنة عسـكرية مـن الصيـن شـملت مركبـات تكتيكيـة مصفحـة وشـاحنات إلى الصومال في 18 مارس 2022 . كما وجـدت شـركات الأمـن الخاصـة الصينيـة سـوقًا مربحًـا في أفريقيـا مـن خـلال حراسـة المديريـن التنفيذييـن الصينييـن ومواقـع البنـاء، وتأميـن السـفن البحريـة الصينيـة ضـد القرصنـة، ومـن ثـم قـد تلجـأ دول القـارة إلـى الصيـن، كبديـل للمنتجـات الروسـية.

وزادت تركيـا بشـكل كبيـر مـن صـادرات الأسـلحة إلـى أفريقيـا عـام 2021، وأظهـر تقريـر صـادر عـن الجمعيـة العامـة للمصدريـن الأتـراك، ارتفـاع قيمـة مبيعـات الأسـلحة التركيـة إلـى أفريقيـا عـام 2021 بنسـبة 700 في المائة إلى 328 مليون دولار، بينما بلغت 41 مليـون دولار عـام 2020، وجـاءت كينيـا وأوغنـدا وإثيوبيـا وتنزانيـا ورواندا والصومال من دول شـرق أفريقيـا التـي لديهـا اتفاقيـات دفاعيـة مـع أنقـرة، ممـا يوفـر سـوقًا للبنـادق والناقـلات والطائـرات بـدون طيـار. وتقـدم تركيـا أسـعارًا تنافسـية لمعداتهـا العسـكرية مـع سياسـة عـدم التقيـد بشـروط.

وفي يناير 2022، دخلت نيجيريا وتركيا محادثات حول التعاون الدفاعي في دعم مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى الحصول على معدات عسكرية مختلفة قد تشمل طائرات هليكوبتر هجومية وطائرات بدون طيار وأنظمة مشاة أخرى.

وحصلت دولة تشاد كأول دولة أفريقية على الدبابة القتالية (NMS 4x4 Nurol Yoruk)، وتتميز بأعلى مستوى من أداء التنقل والحماية في فئة المركبات المدرعة الخفيفة. كما استلمت النيجر ست طائرات بدون طيار من طراز (Bayrak-tar-TB2) من تركيا في يونيو 2022، لتعزيز عملياتها لمكافحة الإرهاب. ويأتي ذلك في الوقت الذي اشترت فيه نيجيريا 10 طائرات بدون طيار تكتيكية صغيرة من طراز (Son-gar) من تركيا لمحاربة جماعة "بوكو حرام".

ومن جملة ما سبق، يتضح أن القارة الأفريقية تحظى بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الروسية، مثل ما يحدث في مالي كجبهة جديدة لروسيا ضد حلف الناتو، وإرسال روسيا رسالة للغرب بأن الحرب الأوكرانية لن تشغلها عن تعزيز علاقاتها مع العالم الخارجي، خصوصًا من الناحية العسكرية، في سبيل تغيير النظام العالمي أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، وتشكيل خريطة تحالفات جيوسياسية جديدة في أفريقيا، وإنهاء عقيدة النفوذ التي تقوض أمن الدول الصغيرة، وإعادة ترتيب الأولويات الأمنية لروسيا في أفريقيا.

لذا، يتوقع أن تُضاعف روسيا أهدافها في أفريقيا وسط التوترات المتزايدة مع الغرب، وتأمين وجودها في أفريقيا، في ظل المخاوف المتعلقة بالتكنولوجيا الدفاعية والقدرات المستقبلية، وضرورة دمج القدرات العسكرية في المجالات البرية والبحرية والجوية والإلكترونية، تحدد فئات المعدات العسكرية الروسية سواء البنادق الهجومية والدبابات القتالية والطائرات الهليكوبتر المقاتلة، قواعد اللعبة في الحرب، في ظل سياسة إعادة انتشار الأطراف في أفريقيا.

كما ستشهد الفترة المقبلة تعزيزات عسكرية، سواء في مجالات الدفاع وصفقات الأسلحة، ويمتد التعاون لمجالات الاستخبارات في تأمين مصالح الدول الأفريقية، وتحديدًا مالي، وتعزيز سباق التسلح في غرب أفريقيا، مع ضرورة تطوير المنظومات الدفاعية والتسليحية، وسعي الدول لزيادة ميزانية الدفاع وتحديد مخصصات الإنفاق الدفاعي باعتبارها ميزانيات للحرب.

وفي الختام، يُرجح أن يكون للعقوبات الغربية على روسيا تداعيات خطيرة على قدرة الدول الأفريقية على صيانة وتحديث المعدات العسكرية من روسيا، وهو ما يمثل مخاطر وفرصًا للقارة. وتشمل المخاطر عدم الأمان في توريد قطع الغيار الأساسية، وتعطيل الخطط التشغيلية والتدريبية لقوات الدفاع التي تستخدم المعدات الروسية، والتكلفة العالية لاستدامة المعدات التي تم نشرها بالفعل في العمليات العسكرية، بالإضافة إلى مخاطر صفقات الأسلحة في السوق السوداء في أفريقيا. كما يُمثل الوضع أيضًا فرصة للدول الأفريقية لتوحيد وتنسيق قدراتها في مجال الصناعات الدفاعية لسد هذه الفجوة، في ظل إمكانيات صيانة المعدات الروسية الصنع ودعمها من قبل خبراء صناعة الدفاع الأفارقة، مع إمكانيات دول جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا والجزائر في الصناعات الدفاعية المحلية.

الرعب النووي: هل تعيد الحرب الروسية-الأوكرانية إطلاق سباق تسلح جديد؟

أعادت مجريات العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا تسليط الضوء على مخاطر اندلاع مواجهات نووية بين القوى النووية المنخرطة في الحرب الدائرة منذ فبراير الماضي؛ حيث تتصاعد مخاطر توظيف السلاح النووي بالعمليات المتبادلة بين المتحاربين، أو الأضرار العرضية التي قد تلحق بالمنشآت النووية خلال الضربات العسكرية الدائرة قرب مواقع ومحطات توليد الطاقة النووية، ناهيك عن سباق تطوير الأسلحة النووية بين الكتل المنخرطة في الأزمة.

حسين عبد الراضي

باحث ببرنامج الأمن وقضايا الدفاع

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الأزمة في "زابوريجيا"

يفتح الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا على السيطرة على المحطة النووية في "زابوريجيا" (Zaporizhzhia) الباب على مصراعيه أمام كافة الاحتمالات السابقة؛ فمنذ السيطرة الروسية على المحطة الأكبر في أوكرانيا وأوروبا وعاشر أكبر محطة في العالم، 4 مارس الماضي، تبادلت موسكو وكييف الاتهامات بالقصف المنتظم في المنطقة المجاورة، وأبدتا مخاوفهما من حدوث كارثة نووية جراء ذلك.

حيث صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية، إيغور كوناشينكوف، بأن القوات الأوكرانية هاجمت المحطة مرتين خلال اليوم الماضي، وأن القذائف سقطت بالقرب من المباني التي تخزن وقود المفاعل والنفايات المشعة، وأصابت إحدى القذائف منطقة وحدة الضخ السادسة التي توفر التبريد للمفاعل، كما أسقطت القوات الروسية طائرة مسيرة أوكرانية مسلحة مستهدفة أحد مواقع تخزين الوقود المستهلك في المحطة في وقت لاحق.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة، السفير جيمس كاريوكي، في إحاطته أمام مجلس الأمن أن بلاده لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات العمليات الروسية على السلامة والأمن والضمانات النووية؛ حيث تعطلت أنشطة تشغيل المنشآت النووية في جميع أنحاء أوكرانيا، وشكل تهديدًا خطيرًا للسلامة التشغيلية، ومنع السلطات الأوكرانية من تنفيذ مهام الضمانات الروتينية. مؤكدًا على أن استيلاء روسيا على محطات أوكرانيا النووية عرّض سلامة الملايين في المنطقة الذين سيتأثرون بحادث نووي في أوكرانيا للخطر، ودعا روسيا إلى إعادة السيطرة الكاملة على جميع المنشآت النووية الأوكرانية إلى مالكها السيادي الشرعي لضمان تشغيلها بشكل آمن ومضمون. كما دعت الولايات المتحدة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح حول المحطة، وإغلاق المفاعلين النشطين المتبقيين بها. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيتبرع بـ 5.5 مليون قرص يوديد البوتاسيوم لأوكرانيا، كإجراء وقائي لحماية الأشخاص الذين يعيشون على مسافة 35 ميلًا من المحطة.

وفي السياق ذاته، أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فريقًا إلى محطة "زابوريجيا" النووية لتقييم الوضع الأمني في المحطة، يوم الأربعاء الموافق 31 أغسطس 2022، وانطلق الفريق الذي يضم (14) خبيرًا من العاصمة الأوكرانية "كييف" للبحث عن أية أضرار بعد قصف قريب من المحطة أثار مخاوف من وقوع تسرب إشعاعي، حيث سبق ذلك تبادل الاتهامات بين أوكرانيا وروسيا حول قصف مواقع وقرى قريبة من المحطة النووية، كما اتهمت أوكرانيا القوات الروسية بإطلاق النار على "إنيرودار" القريبة من محطة "زابوريجيا"، بينما كان مفتشو الوكالة الدولية في طريقهم لتفقد المنشأة.

ويقود الفريق رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل جروسي، الذي أوضح أن دخول البعثة يأتي بعد مفاوضات مكثفة امتدت لستة أشهر، ويقدر أن تستمر أعمال الفريق نحو بضعة أيام في الموقع. كما أعرب جروسي عن أمل الوكالة في إنشاء بعثة دائمة بالمحطة، وأن مهمته الحالية تتضمن التحقق من أنظمة الأمان، وتقييم الأضرار التي لحقت بالمحطة وظروف عمل الموظفين؛ للمساعدة في استقرار الوضع قدر الإمكان. وأشار إلى أنه جرى تأمين ضمانات السلامة من كل من الجيشين الروسي والأوكراني للخبراء، على الرغم من استمرار المخاطر.

تنافسية الدبلوماسية النووية

يُثير الموقف الراهن بمحطة "زابوريجيا" النووية المخاوف من نشوب كارثة إشعاعية؛ حيث تطرح التقديرات الغربية أن موسكو تستخدم قد تستخدم المحطة كسلاح نووي لتهديد وترهيب الخصوم، ليس الأوكرانيين فحسب، بل الملايين من الأوروبيين في عشرات البلدان. وهو ما تعتبره تهديدًا يقوض الأمن العالمي يستلزم وقف جميع العمليات العسكرية بالقرب من المنشآت النووية الأوكرانية، وإعادة السيطرة الكاملة عليها إلى أوكرانيا.

وشهدت أروقة الأمم المتحدة جولة من المواجهات الدولية المتعلقة بتطورات التهديد النووي في "زابوريجيا"؛ فخلال الاجتماع المعني بمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية اعترضت روسيا على مسودة النص مشيرة إلى "القلق البالغ" بشأن الأنشطة العسكرية حول المحطات النووية الأوكرانية، ولا سيما "زابوريجيا"؛ حيث اعتبر ممثل روسيا، إيغور فيشنفيتسكي، أن مسودة النص النهائي تفتقر إلى "التوازن"، وهو ما علقت ممثلة الولايات المتحدة، السفيرة بوني جينكينز، بأن بلادها "تأسف بشدة لهذه النتيجة، وأكثر من ذلك على تصرفات روسيا التي قادتنا هنا اليوم.

كما أعربت الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية عن أسفها لأنه "في عام عندما غزت دولة مسلحة نوويًا دولة غير مسلحة نوويًا، فشل اجتماع لجميع دول العالم تقريبًا في اتخاذ إجراءات بشأن نزع السلاح النووي"، وقالت رابطة الحد من التسلح إن المؤتمر يمثل "فرصة ضائعة لتعزيز المعاهدة والأمن العالمي". وتتصل أهمية معاهدة عدم الانتشار النووي، التي وقعتها (190) دولة عام 1970، بكونها ملزمة للدول الموقعة بتخفيض مخزوناتها ومنع الآخرين من امتلاك أسلحة نووية.

كما كانت المعاهدة بالغة الأهمية في ذلك التوقيت للحد من الأسلحة النووية وكبح جماح المنافسة على التسلح وتنظيم ترسانات أكبر دولتين نوويتين آنذاك، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، عبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والقيود للتحقق منها، وساهم الحد من الأسلحة في تخفيض التوتر الدولي، كما أدى لتقليص حجم الترسانات النووية الروسية والأمريكية بعد الحرب الباردة.

إعادة إطلاق سباق التسلح النووي

لا تزال الترسانات الروسية والأمريكية الأكبر عالميًا، من حيث عدد الرؤوس الحربية النووية وأنظمة الإطلاق؛ حيث تمثل أكثر من 90% من المخزون العالمي. كما وصلت دبلوماسية الحد من الأسلحة النووية الروسية-الأمريكية إلى طريق مسدود منذ التفاوض على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة لعام 2010 (ستارت الجديدة)، مما قاد لتراجع أدوار الهياكل الدولية المعنية بمهمة الحد من الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، وخاصةً بعد انهيار معاهدة القوات النووية متوسطة المدى لعام 1987 (INF) في عام 2019.

وتشير تقديرات معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) إلى مواصلة الدول التسع المسلحة نوويًا (الولايات المتحدة، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، والهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية) تحديث ترساناتها النووية. وأنه رغم انخفاض إجمالي الأسلحة النووية بصورة طفيفة بين يناير 2021 ويناير 2022، فمن المُرجح أن يرتفع العدد في العقد المقبل. فمن جُملة المخزون العالمي للأسلحة النووية في يناير 2022، والبالغ (12705) رأسًا حربيًا، كان هناك حوالي (9440) في المخزونات العسكرية المُعدة للاستخدام المُحتمل. وقد جرى فعليًا نشر ما يقدر بـ(3732) رأسًا حربيًا مع الصواريخ والطائرات، وحوالي (2000) تم وضعها في حالة تأهب عملياتية متقدمة المستوى.

وأوضح معهد استكهولم أن استمرار انخفاض مخزونات الرؤوس الحربية الروسية والأمريكية، في عام 2021، يعود بالأساس لعمليات تفكيك الرؤوس الحربية التي خرجت من الخدمة العسكرية منذ سنوات، فيما بقيت ترسانة الرؤوس الحربية بالمخزونات العسكرية الصالحة للاستخدام في البلدين مستقرًا نسبيًا في العام ذاته. وأن القوات النووية الاستراتيجية التي نشرتها موسكو وواشنطن ما زالت ضمن السقف الذي حددته معاهدتهما بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) الموقعة عام2010. ووفقًا للكتاب السنوي للمعهد، لا تتوافق الأرقام الخاصة بروسيا والولايات المتحدة مع تلك المحددة في المعاهدة 2010 بسبب قواعد الحصر التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين.

هذا، ولم تتوقف حدود المنافسة الاستراتيجية النووية بين موسكو وواشنطن؛ حيث تعمل جميع الدول المسلحة نوويًا على زيادة أو تطوير ترساناتها، ومعظمها يعطي مساحة كبيرة للدور الذي تمثله الأسلحة النووية في استراتيجياتها العسكرية. وعلى الرغم من دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية التابعة للأمم المتحدة حيز التنفيذ مطلع عام 2021، وتمديد معاهدة "ستارت الجديدة" الأمريكية-الروسية لمدة خمس سنوات، إلا أن الوضع آخذ بالتدهور؛ حيث يثير برنامج إيران النووي وتطوير صواريخ فرط صوتية القلق.

كما أن سلوك القوى النووية الدولية غير متسق في هذا الإطار، ففي أوائل عام 2022، أصدرت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بيانًا مفاده أنه "لا يمكن كسب الحرب النووية ويجب عدم خوضها أبدًا"، وأكدوا التزامهم بالامتثال لاتفاقيات وتعهدات عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من التسلح، فضلًا عن التزاماتهم بموجب معاهدة عام 1968 بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والسعي لتحقيق هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية، إلا أن تلك الدول تواصل توسيع أو تحديث ترساناتها النووية ويبدو أنها تزيد من بروز الأسلحة النووية في استراتيجياتها العسكرية، كما سبق أن أعلنت بريطانيا -العام الماضي- أنها سترفع سقف مخزونها الإجمالي من الرؤوس الحربية في البلاد.

كما تسعى الدول السبع الأخرى لتطوير ونشر أنظمة أسلحة نووية جديدة، أو أعلنت عزمها ذلك. فالصين، صارت على بُعد خطوات من عملية توسيع ضخمة لترسانتها النووية، والتي تشمل بناء أكثر من (300) صومعة صواريخ جديدة، ويُعتقد أن العديد من الرؤوس الحربية النووية الإضافية جرى تخصيصها للقوات العملياتية في عام 2021 بعد تسليم قاذفات متحركة جديدة وغواصة. ووفقًا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، قد يكون لدى بكين 700 رأس حربي بحلول عام 2027. ويوضح الجدول التالي حالة التسليح النووي الراهنة عالميًا.

الدولة	الرؤوس المنشورة	الرؤوس المخزنة	إجمالي المخزون	إجمالي عام 2021	إجمالي عام 2022
الولايات المتحدة	1744	1964	3708	5550	5428
روسيا	1588	2889	4477	6255	5977
المملكة المتحدة	120	60	180	225	225
فرنسا	280	10	290	290	290
الصين		350	350	350	350
الهند		160	160	156	160
باكستان		165	165	165	165
إسرائيل		90	90	90	90
كوريا الشمالية		20	20	60-40	20

المصدر: SIPRI Yearbook 2022

بروفـــيل

- العقدة الروسية وأفكار "دوجين"

العقدة الروسية وأفكار «دوجين»

هناك تيار قومي روسي مؤمن بقدرات روسيا الذاتية بصفتها أكبر بلد في العالم من حيث المساحة الجغرافية، ولما تتمتع به من ثروات طبيعية متنوعة وجبَّارة بالمعنى الحرفي للكلمة. هذا التيار يرى روسيا قوة فاعلة في العالم قادرة على الخلق والابتكار والتطور ضمن حدودها الجغرافية والإدارية، وبما تتمتع به من تنوع سكاني، بعيدًا عن أوهام الإمبراطورية والاعتداء على أراضي الدول الأخرى أو التورُّط في حروب تستنزفها وتهدر طاقاتها البشرية ومواردها. وعادةً ما يدعو هذا التيار القومي الروسي "الوطني" إلى تنمية الأطراف المنسية والمُهمَّشة، وتضييق الفوارق الطبقية بين اتحاد مُلَّاك الأسر والأجهزة الأمنية التي تحكمها وبين الشعب الروسي في أرجاء هذه الدولة الكبرى المترامية الأطراف.

د. أشرف الصباغ

كاتب وصحفي متخصص في الشئون الروسية

هـذا التيـار القومـي الروسـي "الوطنـي" يقـف دومًـا علـى النقيـض مـن أوهـام القومييـن الـروس المُتطرِّفيـن الذيـن تلحَّفـوا بالشـعارات الماركسـية وبنـوا مـا يُسمَّى الاتحاد السـوفييتي، وعلى النقيض أيضًـا مـن ترهـات القومييـن الـروس الأكثـر تطرفًـا وفاشيةِ الذين يرون في روسيا وريثة الإمبراطورية البيزنطيـة، والقـوة "السـوبر عظمـى" التوسُّـعية القـادرة علـى غـزو أراضي دول أخرى ضمـن الفكـرة "الأوراسية" التـي تتخذ معبرًا للاستيلاء على أراضي الغيـر وكسـر الحاجـز الـذي يفصـل بيـن مفهومَـي الإمبراطوريـة والإمبرياليـة؛ ولذلـك كان هـذا التيـار علـى الـدوام مُسـتهدَفًا مـن هاتَيْـن القوتَيْـن المتطرفتَيْـن، ومُهمَّشًـا ومُسـتبعَدًا. بـل كانـت كل قـوة مـن هاتَيْـن القوتَيْـن تعمـل علـى وصمـه واتهـام أفـراده ومُفكِّريـه بأنهـم "أعـداء الوطـن!" و"أعـداء الشـعب" و"أصحـاب الأيـادي المرتعشـة".

إن الفكـرة "الأوراسـية" التـي يُـروِّج لهـا المُفكِّـر القومـي الروسـي المُتطـرِّف ألكسـندر دوجيـن، باعتبـار أنـه مبتكرهـا ومُنظِّرهـا الأول، وتتناقلهـا وسـائل الإعـلام الغربيـة والشـرقية وتهتمُّ بهـا مراكز الأبحـاث في الولايـات المتحـدة والعديـد من الـدول الأوروبيـة؛ تـم الإعـلان عنهـا بصـور مختلفـة وتحـت شـعارات متنوعـة ومتعـددة قبـل أكثـر مـن 200 عـام، وتحـدَّث عنهـا كتـاب ومُفكِّـرون قوميـون روس مثـل الشـاعر (الضابـط) ألكسـندر بوشـكين، والكاتـب (المُفكِّـر القومـي) فيـودور دوستويفسـكي؛ ففـي بدايـة القـرن التاسـع عشـر، راجـت الفكـرة تحـت شـعار "امتـلاك روسـيا روحَـي الشـرق والغـرب معًـا". ومـن هـذا الشـعار الخطيـر انبثـق شـعار آخـر هـو "روسـيا هـي المعبـر مـن الشـرق إلى الغـرب"؛ أي إنـه كان يتم نقـل الشـعار مـن "الروحـي" إلـى "المـادي" تدريجيًّـا إلـى أن يجـد الأداة التـي تُحوِّلـه إلـى قـوة ماديـة علـى الأرض. وكانـت الفكـرة الأساسـية التـي تُمثِّـل جوهـر هذَيْـن الشـعارَيْن هـي الفكـرة التوسـعية التـي تسـمح لروسـيا بـأن تكـون دولـة عظمـى أو "سـوبر عظمـى" علـى حسـاب الـدول المجـاورة في قارَّتَـي "أوروبـا" و"آسـيا". ومـن هنـا تحديـدًا جـاء مصطلـح "أورو-آسـيا" المثيـر للارتبـاك، الـذي يسـعى بالفعـل إلـى هضـم أراضـي وسـيادات دول أخـرى تحت شـعارات وأيديولوجيـات و"عـداوات" مختلفـة.

الأمـر الآخـر المهـم هـو ضـرورة الوقـوف لحظـةً قبـل الوقـوع فـي فـخ علاقـة دوجيـن ببوتيـن؛ أي التوقُّـف عـن ذلـك الربـط القسـري المضلـل بيـن توجهـات دوجين ومغامـرات بوتين؛ فدوجين ليس مُنظِّـر الكرملين، ولا الفيلسـوف السياسـي لبوتين، ومـن السـذاجة والسـطحية الاعتقـاد والترويـج بـأن ألكسـندر دوجيـن هـو العقـل المدبـر للكرملين.

كل مـا في الأمـر أن دوجيـن المولـود في موسـكو في 7 يناير 1962، ظـل يعمـل فـي هـدوء منـذ حصولـه علـى درجـة الدكتـوراه قُبَيـل انهيـار الاتحـاد السـوفييتي بعـدة سـنوات إلـى أن جـاء بوتيـن في عـام 2000، فتمكَّـن مـن تحديـد توجُّهـات بوتيـن التـي لـم تكـن خافيـةً علـى أحـد، واختـار الخـطَّ الـذي يتوافـق مـع توجُّهـات الكرملين "البوتينـي"، ومـع طموحـات بوتيـن نفسـه بصفتـه شـخصيةً تسـعى إلـى أن تكـون مـن الآبـاء المُؤسِّسـين، مثـل بطـرس الأكبـر، وفلاديميـر لينيـن. ونجـح دوجيـن بدرجـات كبيـرة في إعـادة صياغـة وبلـورة الفكـرة "الأوراسـية" فـي ظـل هزائـم موسـكو المتعـددة، والإحسـاس بالغبـن الـذي وقـع عليهـا بسـبب الأخطـاء القاتلـة التـي يرتكبهـا حُكَّامهـا أنفسـهم بيـن الحقبـة والأخـرى. إن دوجيـن ببسـاطة تسـلَّل إلـى الكرملين عبـر الخـط الـذي يتوافـق مـع توجُّهـات بوتيـن "لكـي يُعِيـد روسـيا إلـى الواجهـة التاريخيـة" ويصنـع منهـا قطبًـا جديـدًا، وراح بالفعـل يعـزف علـى أوتـار الحلـم بأمجـاد "القيصريـة الروسـية القديمـة" مـن أجـل تشـييد "الإمبراطوريـة الروسـية الجديـدة".

المُلهِم الروحي للفاشية الروسية إيفان إيلين

مـن الممكـن الاطـلاع علـى أعمـال ألكسـندر دوجيـن، ومُتابَعـة مـا يكتـب عنهـا مـن تحليـلات، نظـرًا إلـى توافرهـا الواسـع، ولكنهـا تبقـى ذلـك الظـل الباهـت لأفـكار الأب الأكبـر والمُلهِـم الروحـي للفاشـية الروسـية إيفـان إيليـن (9 أبريـل 1883–21 ديسـمبر 1954). لقـد تـمَّ إحيـاء أفـكاره في روسـيا بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي، وأُعيـد نشـر وطباعـة كتبـه بعـد عـام1991. ومـن ثـم، إذا كنـا بصـدد الشـخصية الأكثـر تأثيـرًا علـى الرئيـس بوتيـن وعلـى سياسـات الكرملين، فإن الحديث هنا يجب أن يتجه مباشرةً إلى إيفان إيلين الذي يُعتبَر المرجع النظري الأهم بالنسـبة إلى الرئيس الروسي. وقد استشهد بوتين مـرارًا بمقولاتـه فـي خطابـه السـنوي للمجلـس الفيدرالـي، وكذلـك فـي خطابـه عـن حالـة الدولـة.

أمـا الجانـب المخفـي فهـو أن بوتيـن رد الاعتبـار لهـذا "الفيلسـوف"؛ حيـث أعـاد جثتـه مـن سويسـرا ودفنهـا في موسـكو، واسـتعاد أرشـيفه من ولاية ميشـيجان بالولايـات المتحـدة. وفـي الوقـع فـإن هنـاك جيـلًا مـن الساسـة الـروس متأثريـن للغايـة بأفـكار إيليـن، وعلـى رأسـهم فلاديسـلاف سوركوف مسـئول الدعايـة في روسـيا المُقـرَّب فكريًّـا وشـخصيًّا مـن بوتيـن. هـذا الجيـل مـن ساسـة الكرملين يـرى أن إيليـن قـوَّة فعَّالـة في حد ذاتـه. ومـن الممكـن أيضًـا أن نلمـح "تعاليـم" إيليـن في توصيـات رئيـس الـوزراء دميتـري ميدفيديـف، الـذي شـغل منصـب رئيـس روسـيا بيـن عامـي 2008 و2012؛ إذ كان يُوصِـي طلابـه دائمًـا بقـراءة كتـب إيفـان إيليـن. وليـس مصادفـةً أن يصبـح إيليـن مرجعًـا في خطـب كل مـن وزيـر الخارجيـة سـيرجي لافـروف، ورئيـس المحكمـة الدسـتورية، وبطريـرك الكنيسـة الأرثوذكسـية.

يـرى المؤرخ الأمريكـي وأسـتاذ التاريـخ في جامعـة "ييـل" تيموثـي سـنايدر أن "الفيلسـوف إيفـان إيليـن يعتقـد أن الشـخصية الفرديـة هـي بطبعهـا شـريرة، كمـا كان يـرى أن الطبقـات الوسـطى والأحـزاب السياسـية والمجتمـع المدنـي هـي التـي تُمثِّـل الشـر؛ لأنهـا تُشـجِّع علـى تطويـر شـخصيات

وراء هوية واحدة من المجتمع الوطني. ووفقًا لإيلين، فإن الغرض من السياسة هو التغلب على الأفكار الفردية، وإقامة مجموعات حية تُمثِّل كامل المجتمع. وقد روَّج إيلين في كتاباته في سنوات العشرينيات والثلاثينيات - بعد طرده من الاتحاد السوفييتي، وعندما أصبح من أبرز مُنظِّري الحركة البيضاء الروسية المناهضة للبلشفية - أن موسوليني وهتلر يُعتبَران من القادة المثاليين الذين أنقذوا أوروبا عن طريق حلهما للديمقراطية. وقد سلَّطت مقالته في سنة 1927، الضوء على "الفاشية الروسية".

وخلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، قدَّم إيلين الإضافة في كتابة الدستور الروسي المُقدَّس ذي النزعة الفاشية الذي يحكمه "دكتاتور وطني" يستوحي أفكاره وسياساته من روح الأمة. كما أن هذا القائد سيكون مسئولًا عن جميع وظائف الحكومة في دولة مركزية تمامًا ستُعقَد فيها الانتخابات، ويتمُّ فيها التصويت، لكنها لن تكون إلا مُجرَّد طقوس لدعم قائد الدولة. كما قال إنه "يجب علينا أن نرفض الإيمان الأعمى بعدد الأصوات، وبدلالتها السياسية".

منذ بداية فترته الرئاسية الثالثة عام 2012، اعتمد بوتين على قوة فكر إيلين الذي مثَّل نقطة تحول رئيسية في السياسة الروسية، وحافزًا على عودته إلى السلطة في عام 2012، ونقطة حاسمة في قرار التدخل في أوكرانيا عام 2013، وضم الأراضي الأوكرانية (شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول) في سنة 2014. ولكي يكون المشهد أكثر وضوحًا، فإن بوتين جاء منذ البداية على أرضية أفكار إيفان إيلين، من حيث كراهية الديمقراطية، ورسالة تدمير الديمقراطية في خارج روسيا، وأن روسيا لا يمكن أن تعيش بدون تحرُّكات توسعية ومناطق عازلة تحميها من جميع الجهات، وتكرار تجارب الإمبراطورية المغولية وتكتيكاتها من حيث الوصول إلى المياه الدافئة، وتفعيل معادلة "اليابسة-المياه" التي تأتي في صُلب مقولات وكتب ألكسندر دوجين، كما جاءت في كل مقولات وتنظيرات الفلاسفة والمفكرين الفاشيين الروس منذ ما قبل إيفان إيلين.

العقدة الأمريكية لدى القوميين الروس المتطرفين

تمثل حضارة الولايات المتحدة عقدة تاريخية ووجودية بالنسبة إلى النخب القومية المتطرفة في روسيا؛ فهذه النخب ترى أن روسيا أقدم تاريخيًّا من الولايات المتحدة، وأن الأخيرة تأسست على بحار من دماء الهنود الحمر وعلى دماء "العبيد" الإفريقيين، وعلى الجريمة، وعلى أكتاف المهاجرين، وأنها أصلًا مجتمع غير متجانس يتَّسم بالتحلُّل الأخلاقي والانفصام الأسري، أما روسيا (حسب الصورة الذهنية التي صنعتها هذه النخب) أقدم من أمريكا تاريخيًّا، ووريثة الحضارة البيزنطية، وتعيش وفق تقاليد الأرثوذكسية السلافية، ووفق نسق أخلاقي يراعي تقاليد الأسرة والعلاقات التقليدية بين الناس. هذه العقدة التاريخية تنسحب على العديد من المسارات في كل المجالات تقريبًا. فلم يكن غريبًا أن تنتفض مراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار والاستخبارات الخارجية والعسكرية، وخاصةً في السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، وقبل مجيء بوتين بعامين أو ثلاثة، ضد مقولات صامويل هنتنجتون وفرانسيس فوكوياما، وتدخل ضدها حربًا ضاريةً لتأكيد دور روسيا وقدراتها وإمكانية صعودها، ومن ثم ينبغي أن تحصل على حصتها.

جاء بوتين عام 2000 على هذه الأرضية المعقدة نسبيًّا؛ حيث تلقَّفته النخب الفاشية، وبدأت تعمل وفق مساراته التي كانت واضحةً وسهلةً وقابلةً للتنبُّؤ. وكانت هذه النخب، وعلى رأسها ألكسندر دوجين، تتصور أنها تستقطب بوتين وتحاول السيطرة عليه وتوجيهه، بينما كان بوتين قد جاء بأكثر من فريق، كلهم يسيرون على خطى الأب المؤسس ومُلهِم الفاشية الروسية إيفان إيلين الذي أُهمِلت تعاليمه وكتاباته وتوجُّهاته لعشرات السنين. وكما قلنا، فإن التيارَيْن المتطرِّفَيْن في روسيا يُعادِي كل منهما الآخر، لكنهما يتَّحدان في تهميش التيار القومي "الوطني" العقلاني اللا توسعي واستبعاده تمامًا. ولذلك لم يكن غريبًا أن يُعلِن البلاشفة (القوميون المتطرفون المتلحِّفون بالماركسية والشيوعية) حربهم الضروس على القوميين المُتطرِّفين المتلحفين بالأرثوذكسية السلافية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القوميين الروس المتطرفين تجمعهم الأفكار والعقائد أكثر من أصولهم العرقية، وهو ما نراه في النخب التي شاركت في الثورة البلشفية من روس ويهود وجورجيين وأوكرانيين. ووفقًا لعلماء كنديين متخصصين في دراسات "العالم السوفييتي"، فإن المجموعة التي قامت بالثورة البلشفية كانت مجموعة قومية متطرفة استخدمت المنهج الماركسي للتوسع في آسيا الوسطى والقوقاز وما وراء القوقاز وأوروبا الشرقية من أجل الفكرة الأساسية "الأوراسية" وتكوين مناطق عازلة لحماية "الإمبراطورية".

على هذا النحو تحديدًا، تسير أيضًا العقيدة البوتينية المُسلَّحة بأفكار إيفان إيلين. وهي هذه المرة مُلتحِّفة ليس بالأرثوذكسية السلافية فقط وباسترجاع أمجاد الدولة البيزنطية، بل باسترجاع أملاك الكنيسة الروسية، وإثارة النعرات الدينية الأرثوذكسية في اليونان وفلسطين ومصر وإثيوبيا وأوكرانيا، ومحاولة فرض النفوذ السياسي للكنيسة الأرثوذكسية السلافية كقناة لتمرير أفكار الكرملين. وفي الواقع، فإن بوتين قد جاء على أرضية واسعة من البدائل؛ فبمجرد أن أنهى حرب الشيشان الثانية، بدأ ينتبه إلى ضرورة استخدام كافة الأدوات الممكنة لتحقيق أهدافه

والوصول إلى تلك النقطة التي ستكون قاعدة الانطلاق نحو "استعادة أمجاد الدولة البيزنطية"؛ ففي الوقت الذي كان يعلن فيه عن استئناف العمل على ترسانته العسكرية والنووية، كان يدعو من ماليزيا في 2003 إلى أن تصبح روسيا عضوًا مراقبًا في منظمة "التعاون الإسلامي". وبعد عدة أعوام أصبحت روسيا أيضًا عضوًا مراقبًا في جامعة الدول العربية، فيما بدأت المناورات الدينية لتسيُّد نفوذ الكنيسة الأرثوذكسية الروسية كأداة سياسية واستخباراتية حصرًا.

يمكن التوقف عند أحد الأمثلة المهمة التي توضح تلك العقدة الروسية إزاء الولايات المتحدة. ويتجلى هذا المثال في مقال مهم كتبه ألكسندر دوجين نفسه في صحيفة "إزفستيا" عام 2003 للهجوم على الولايات المتحدة. وبالتدقيق في أفكار المقال، اتضح أن الأسباب التي ينتقد فيها دوجين الأمريكيين، تمارسها روسيا بأسلوب طبيعي وعفوي (أو حتى مقصود). فدوجين ليس لديه اعتراض على أن تكون الولايات المتحدة إمبراطورية أو إمبريالية، ولكن المهم والأهم هو أن تكون لروسيا الحقوق نفسها، وأن تترك واشنطن هامشًا لموسكو لكي تحقق فيه ذاتها الإمبراطورية أو الإمبريالية، حسب النخبة الموجودة: هل هي نخبة قومية متطرفة (تتلحَّف بالماركسية)، أم نخبة قومية متطرفة (تتلحَّف بالأرثوذكسية السلافية). وفي كلتا الحالتين، فإن النخبتَيْن تُعادِيان الولايات المتحدة وتتملقانها في آنٍ معًا. والغريب أن دوجين يتحدث عن الولايات المتحدة هنا كأنه يتحدث عن روسيا بداية من 8 أغسطس 2008 عندما شنت حربها الخاطفة ضد جورجيا واعترفت بانفصال إقليمَي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وعندنا انقضَّت أيضًا على أوكرانيا في محاولة لتسيُّد نمط وابتكار مركزيةٍ ما شبيهة بالمركزية الأمريكية. ونُورِد المقال مترجمًا بالكامل بدون أي تدخُّل.

مقال دوجين "إمبراطورية أم إمبريالية"

تنتشر فكرة بأن مواقف الحزبين الرئيسيين الأمريكيين (الجمهوري والديمقراطي) تتفق على الخطوط الأساسية في السياسة الأمريكية. هذه الفكرة، بوجه عام، صحيحة جزئيًّا في علاقتها بالمهمة التاريخية الرئيسية التي يتفق عليها الحزبان بصورة كاملة، وهي "ازدهار واتساع وتجذُّر القوة الأمريكية على العالم كله". ومع ذلك، بالرغم من اقتراب الولايات المتحدة من الوصول إلى حلمها العزيز والمقدس (نموذج "المستقبل الأمريكي") الذي أصبح أمرًا واقعًا بالفعل، يظل هذا "المستقبل الأمريكي" محل جدال حاد ومتصاعد. وفي ظل هذه المرحلة الانعطافية من تاريخ الولايات المتحدة، والبشرية كلها، يدخل الجدال بين الشكلَيْن "الديمقراطي" و"الجمهوري" إلى منعطف أكثر حدةً وقسوةً. ومع ذلك، فالحديث في واقع الأمر يدور في حالتنا هذه ليس ببساطة حول الإشكاليات الداخلية الأمريكية بهذا الصدد، وإنما تحديدًا حول أن المواجهة المستَعِرة بين نمطَيْن أو "موديلَيْن" لـ"المستقبل الأمريكي" تحدد مصير البشرية جمعاء، وهذا هو المنطق الشرس جدًّا للعالم الأحادي القطب.

في هذه الحالة يساعدنا كتاب "الإمبراطورية" للكاتبَيْن مايكل هاردت وأنطونيو نيجري على فهم الاختلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين. وهذا الكتاب ظل لفترة طويلة يحتل الموقع الأول في قائمة مبيعات هذا النوع من الكتب، سواء داخل الولايات المتحدة، أو في دول العالم الأخرى.

ينطلق المؤلفان من أن المنظومة الرأسمالية قد وصلت إلى مرحلة نوعية جديدة تمامًا. هذه المنظومة ما بعد الصناعية، اليوم، غير محددة بأطر الدول البرجوازية الوطنية، ولكنها أصبحت تمتلك طابعًا كوكبيًّا، وهو ما يسميه المُؤلِّفان "الإمبراطورية". وهي تتمثل، وفقًا لرأيهما، في إسقاط (أو تنفيذ) الموديل الأمريكي الذي وضعه آنذاك الآباء المؤسسون للولايات المتحدة في أساس النظام السياسي الأمريكي.

مثل هذه "الإمبراطورية" لا تتناقض مع الليبرالية أو الديمقراطية. بل على العكس؛ فمؤسسو "الإمبراطورية" يبررون توسعاتهم تحديدًا تحت دعوى رسالة نشر "الحرية والديمقراطية" بين شعوب العالم الأخرى "المتخلفة وغير المتحضرة".

ولكن ما تركيبة هذه "الإمبراطورية"؟

يصر هاردت ونيجري على أن مبدأ أو فرضية "الإمبراطورية" الكوكبية ما بعد الصناعية ما بعد الحداثية تختلف نوعيًّا عن تلك الظاهرة التي أطلق عليها فلاديمير لينين، في استسهالٍ، "الإمبريالية". وجوهر الاختلاف يتلخَّص في أن "الإمبريالية" هي السياسة الكلونيالية للدول البرجوازية الوطنية التي تسيطر عن طريق القوة على الدول والأراضي الأخرى (كقاعدة الدول والأراضي المتخلفة) لتنهبها وتستغلها بلا رحمة أو شفقة، وفي الوقت ذات لا تهتم إطلاقًا بعملية إلحاقها بالسياسة العامة للمنظومة العالمية-المتروبوليتانية.

أما "الإمبراطورية" التي تتشكَّل اليوم، فتسعى إلى وضع أراضي ودول العالم كله تحت سيطرة الولايات المتحدة كدولة قومية، وترغمها على الخضوع للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وليس ذلك فقط، لكنها تسعى أيضًا إلى تغيير صورة العالم وحدوده بشكل نوعي؛ وذلك بوضع البشرية كلها في منظومة سياسية-اقتصادية مع المحو التدريجي لجميع الحدود الاجتماعية والثقافية والدينية والإثنية والوطنية. في هذه "الإمبراطورية" لا تسيطر "أمريكا" بقدر ما تسيطر "الأمركة" كشكل سياسي-اقتصادي.

إن الجدال الحادَّ بين الديمقراطيين والجمهوريين ينتهي تحديدًا إلى هذه النقطة؛ فالجمهوريون يُنادون بهذا النمط لـ"المستقبل الأمريكي"، ويُواصِلون التفكير والعمل في نطاق نوعية "المصالح القومية". وشكل الكولونيالية الخاص بهم، والمحدد تمامًا والكامل على المستوى التقني، يُنتِج في ملامحه العامة النمط الأطلنطي الكلونيالي الكلاسيكي. والأمر المنطقي هنا ببساطة هو السيطرة عن طريق القوة والغزو والاحتلال على الأراضي والدول، وشراء النخب المحلية، وبذل الضغوط الاقتصادية-السياسية... إلخ وكذلك أيضًا تعزيز المواقع الاستراتيجية-العسكرية في المنطقة.

أما الموديل الذي ينادي به الديمقراطيون، ويدافعون عنه، فهو موديل آخر نسبيًّا. وهو في الواقع "إمبراطورية" وليس "إمبريالية"، غير أنه هو أيضًا "قرن أمريكي" أو "عصر أمريكي" لا يوجد فيه أي مكان لسيادة الدول أو الشعوب أو الثقافات. ولكن في هذا المشروع ستصبح الولايات المتحدة عالمية؛ ليس فقط بالسيطرة على الدول والأراضي الأخرى، بل أيضًا بتمزيق العالم كله، وهضمه، ثم تحويله إلى ولايات متحدة أمريكية، أي زرع "نمط الحياة الأمريكي" فيه، ونشر السوق والليبرالية والديمقراطية معاييرَ عامةً ضروريةً وإلزاميةً بصرف النظر عن المنطقة التي يدور عنها الحديث.

الإمبريالية في مفهوم الديمقراطيين ليس لها مركز؛ فمركزها عابر للقومية. وهذا المركز في كل مكان، وليس في أي مكان. في هذا الوضع ستحصل الولايات المتحدة، بلا أدنى شك، على جميع فوائد وعائدات إدارة العالم وتوجيهه.

وهكذا، فإن الديمقراطيين والجمهوريين على الجانب الآخر من الأطلنطي يحاولون في ولع وحَمِيَّة ودراماتيكية، وعبر رءوس القوميات والدول والشعوب والحضارات والثقافات، حلَّ تلك الإشكالية الخيالية (الفنتازية) الضخمة: "إمبراطورية" أم "إمبريالية"؟ وعلى نتائج مثل هذا "الحل" يتوقَّف مصير العالم كله، غير أنه في كلتا الحالتين، وليس فقط في واحد من المشروعين، لا يتم النظر إطلاقًا إلى مصالح أي أحد.

ألاعيب دوجين الجيوسياسية

في يونيو عام 2005، قررت النخب القومية المتطرفة إجراء نقلة إضافية إلى الأمام، خاصةً أن بوتين في رسالته السنوية عام 2004، كان قد وضع النقاط على الحروف بشأن دخوله في مناطحة ضد الولايات المتحدة وحلف الناتو، وكانت المسألة مسألة وقت ليس إلا. في هذه الأثناء، كانت النخب القومية المتطرفة في روسيا ترى أن الحضور الحالي للولايات المتحدة في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق - أي المنطقة الأورآسيوية كما عبروا عنها تحديدًا - كأنه اعتداء على الاستقلال الوطني. وقد عبَّر عن ذلك مُنظِّر النزعة التقليدية الروسية آنذاك ألكسندر دوجين بقوله: "إن ما يجري في السنوات الأخيرة تسلل أمريكي إلى المجال الجغرافي الشرعي للدبلوماسية الروسية". ولكن ماذا كان بمقدور دوجين وكل النخب القومية المتطرفة أن تفعل آنذاك؟! إن حضور الولايات المتحدة السياسي والعسكري في بعض أراضي الاتحاد السوفييتي السابق، كان عامل استقرار مهم للغاية بعد انهيار إمبراطورية تمتلك أسلحة نووية وثروات ضخمة وتأثيرًا ونفوذًا.

إن مقاربات وأفكار دوجين في غاية الخطورة، وتحمل جميع المخاطر، ولا تراعي أي عوامل أو ظروف. إنها سمات اليقين المطلق للأفكار القومية التي تتمترس وراء العنف والكراهية وتمجيد الماضي والبحث الدائم عن أعداء. هذه الأفكار من شأنها أن تمنح في الوقت نفسه مساحة لا بأس بها للنخب السياسية الحاكمة (بوتين تحديدًا) من أجل المناورة. وفي الحقيقة، فإن بوتين والاستخبارات العسكرية والخارجية كانوا قد وضعوا الملامح الأولى للتحركات المقبلة، وكانت تنظيرات دوجين وبقية القوميين المتطرفين مجرد استكمال لبعض النقاط، أو بالأحرى الوجه الآخر لحملة البروباجندا "الفكرية" التي ستُصاحِب خطوات وإجراءات بوتين نحو تحقيق فكرة "الأوراسية" وفق الأفكار الإيلينية الأكثر شراسةً وفاشيةً.

الجدير بالذكر هنا أن روسيا منذ الأيام الأولى التي أعقبت تفكُّك الاتحاد السوفييتي، قد حددت المنطقة السوفييتية مجالًا لمصالحها الاستراتيجية ذات الأولوية، كما تطلعت روسيا، بصفتها وريثًا شرعيًّا للاتحاد السوفييتي، إلى لعب دور خاص في "الجيوبوليتيكا الأورآسيوية". وتمتع السياسيون ورجال الأعمال وممثلو دوائر القوى الروس بأفضلية في الاتجاه "الأورآسيوي" مقارنةً بنظرائهم من الولايات المتحدة وتركيا وإيران والدول الأوروبية.

لقد وحَّد الماضي السوفييتي المسئولين ورجال الأعمال الروس مع زعماء الدول المستقلة التي ظهرت بعد تفكُّك الاتحاد السوفييتي، ولكن الأفضلية الجيوسياسية الروسية بدأت تضمحل تدريجيًّا ابتداءً من عام 1991. لقد اعتقدت القيادة الروسية في ذاك الوقت أن الجمهوريات السوفييتية السابقة ستكون ذات توجه روسي بشكل تلقائي، وأهملت في الوقت نفسه احتمال ظهور مبدأ "النزعة القومية" لدى الجمهوريات المذكورة، كما لم تتمكن النخبة السياسية الروسية من طرح "مشروع جذاب وحديث" أمام النخب المحلية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وأصبح ضياع النفوذ العسكري السياسي

لروسيا في هذه المنطقة نتيجة لذلك. وبهذا الشكل، جاء دخول الولايات المتحدة في منطقة "أوراسيا" موضوعيًّا إلى درجة ما، ويتوافق مع كل مبادئ السياسة الكبرى وعمليات الإحلال التاريخية عقب انهيار الإمبراطوريات، غير أن الفكرة القريبة والمباشرة جدًّا بالنسبة إلى روسيا، هي ضرورة استقرار الوضع في حدودها الجنوبية والشرقية، وهو الأمر الذي يدفع روسيا تاريخيًّا إلى احتواء كل الدول التي تقع شرقها وجنوبها بشتى الطرق والوسائل و"الأسلحة". إن هذا هو الحد الأدنى بالنسبة إلى روسيا؛ إذ إنها تاريخيًّا تتقوقع على نفسها مثل "القنفذ"، وتبدأ بالدفاع الذاتي عن الحدود المباشرة. حدث ذلك في مراحل تاريخية متعددة خلال حروبها وهزائمها وانتصاراتها، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان الأمر مختلفًا، والسقوط مدويًا، والمخاطر تحيط بالعالم كله. وكانت موسكو لا تملك الموارد ولا الإمكانات التي تتيح لها لعب أي دور، حتى دور الشرطي الإقليمي بمفردها، وكان من السهل بالنسبة إليها أن تتقاسم هذا الدور مع واشنطن، خاصةً أن وصول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا الوسطى لم يكن يعتبر مؤامرةً سريةً مُوجَّهةً ضد روسيا، بل اهتمت النخب آنذاك بالحضور الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى؛ لأنه كان واقعًا موضوعيًّا. وبهذا الشكل أصبح تعاون البلدين في هذه المنطقة أمرًا لا بد منه، خاصةً أن الولايات المتحدة كانت تملك آنذاك الموارد المالية اللازمة لذلك، وكانت روسيا تملك الخبرة والتجربة الواقعية لإدارة العمليات السياسية في منطقة آسيا الوسطى.

علم الجيوبوليتيك والترويج لشعبوية "دوجين"

في مطلع الألفية الثالثة، ظهر في روسيا عشرات المفكرين والفلاسفة السياسيين والجيوسياسيين، لكن تم إبراز دوجين إبرازًا مُبالَغ فيه، وصار يحظى

بشهرة واسعة ويتمتع بحظوة ملموسة لدى الكرملين. وهو أصلًا ابن ضابط في المخابرات العسكرية إبَّان الاتحاد السوفييتي. وهذا الفرع في أجهزة الاستخبارات الروسية يُعَد الأهم والأخطر والأكثر قدرةً وتقنيةً وحريةً في الحركة. الأمر الآخر أن الكرملين عادةً ما يُرشِّح أكثر من "ضحية" أو "كبش فداء" من أجل التاريخ، ومن أجل وسائل الإعلام، ومن أجل أن يبقى هو على الدوام في الظل مركزَ اتخاذ القرار لا أكثر. ومن ثم صار دوجين حتى في الثقافة الشعبوية والإعلام العربيَّيْن بطلًا مُفكِّرًا وفيلسوفًا، نظرًا إلى ميل النخب العربية نحو النماذج الدكتاتورية والفاشية والأحادية؛ فهو يخاطب نخب المنطقة العربية من منطلق كراهيتها للولايات المتحدة، ويخاطب المسيحيين بأنه مسيحي أرثوذكسي، ويخاطب الشيوعيين بأنه وريث الاشتراكية والعدالة الاجتماعية اللتين لم تتحققا أصلًا في الاتحاد السوفييتي أو في أي دولة من الدول التي كانت تابعة له. أما الخطاب الأكثر ديماجوجية، فهو التوجُّه إلى كل "الأمم المنكوبة" من أجل إعلاء تعدُّد القطبية وعدم ترك العالم لُقمة سائغة في يد الإمبريالية الأمريكية! وهو يعلم جيدًا أن العالم لم يكن يومًا أحادي القطب لا قبل الحرب العالمية الثانية، ولا بعدها، ولا بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهياره، لكن النخب القومية الروسية استخدمت علم الاستعراب والاستشراق لدراسة العقل العربي ومتطلباته، وباتت قادرةً على مخاطبته وإغرائه واستقطابه حتى إن لم يكن له أي مصالح فيما تدعوه إليه تلك النخب الروسية المتطرفة، سواء أثناء الاتحاد السوفييتي أو في وجود النخبة القومية المتطرفة حاليًّا.

إن علم الجيوبوليتك من العلوم القديمة، حتى منذ وجود أرسطو نفسه الذي اتسعت آراؤه السياسية

للكثير من مبادئ هذا العلم، من حيث وظائف الدولة وطبيعة الحدود وتناسُب قوة الدولة مع عدد سكانها وتوزيع الثروات فيها. وهناك باحثون يرجعون جوانب كثيرة من هذا العلم إلى مونتسكيو الذي وضع الإشكالية الأساسية للجيوبوليتيك، عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية، وعلى رأسها المناخ والطبوجرافيا، مع التقليل نسبيًّا من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية. ولا يمكن هنا تجاهل الانطلاقة الواقعية لهذا العلم بمنهجياته وعناصره الأساسية، التي تعود إلى الألماني فردريك راتزل (1844-1904) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مُؤلَّف في الجيوبوليتكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897.

لقد شهد القرن التاسع عشر ذروة تألُّق هذا العلم وتأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية للدول والإمبراطوريات، واستخدمته النازية مقولاتٍ مُقدَّسةً، ثم تعرَّض للمنع والإخفاء، وأصبح من التابوهات بعد هزيمة ألمانيا النازية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سمحوا له بالظهور مجددًا. ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين بدأ دوجين في هدوء ينشر أعماله "حرب القارات العظمى- 1991"، ثم "أسَس الجغرافيا السياسية: المستقبل الجيوسياسي لروسيا"، و"الجغرافيا السياسية لما بعد الحداثة"، وعشرات الكتب الأخرى التي تطرح رؤية النخب القومية الروسية لمستقبل روسيا ولشكل العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد تُرجِمت دراسات وكتب ألكسندر دوجين إلى معظم اللغات الأوروبية، واهتمَّت بها النخب القومية والدينية في المشرق العربي بحكم ارتباطها بالنخب القومية الروسية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وفي الواقع، فقد كانت الآلة الدعائية الروسية منذ عام 2012 تعمل على الترويج لدوجين وأفكاره، وتطرح كتبه للترجمة مع التنازل عن حقوق المؤلف. وكانت الملحقيات الثقافية والإعلامية الأجنبية في موسكو تُدعَى إلى الاهتمام بدوجين ومؤلفاته؛ ما كان يعطي انطباعًا بأنه يطرح البديل العقائدي والأيديولوجي للدولة الروسية الجديدة وهي على أبواب أوكرانيا وأوروبا، ومن أجل استقطاب الأتباع والمريدين مثلما كان عليه الأمر إبان الاتحاد السوفييتي السابق. بل كانت كتب دوجين تُطرَح ترجمتها في غالبية برامج تبادل الترجمة بين روسيا وبعض الدول، باعتبار ذلك شرطًا من شروط مساهمة الطرف الروسي ماديًّا في والمشروع والتنازل عن حقوق الترجمة.

مستقبل الإمبراطورية الروسية الجديدة

من المهم النظر الآن إلى مستقبل الإمبراطورية الروسية الجديدة التي يرتكز تكوينها على أفكار إيفان إيلين وألكسندر دوجين وجهود القوميين الروس المتطرفين في الكرملين، وعلاقة هذه الإمبراطورية بالولايات المتحدة وأوروبا والصين وتركيا ومنطقة الشرق الأوسط التي تضم العالم العربي وإيران وإسرائيل. وفي الواقع، فإن مغامرة النخبة الموجودة حاليًّا في الكرملين تشبه مغامرة البلاشفة التي توافقت تاريخيًّا مع انهيار إمبراطوريات خلال الحرب العالمية الأولى، واشتداد عود الدولة السوفييتية بنهاية الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك انهارت الإمبراطورية السوفييتية لأسباب كثيرة منها الداخلي والذاتي، ومنها الخارجي والموضوعي؛ بسبب طبيعة موقع روسيا الجغرافي، وتمترس نخبتَيْها القوميتَيْن المتطرفتَيْن وراء الماضي ومعاداة القوميات الأخرى والعقدة "الأمريكية".

إن المغامرة الروسية الحالية ترتكز، فيما ترتكز، على أنه ستكون هناك انهيارات تاريخية للإمبراطورية الأمريكية وللاتحاد الأوروبي، وصعود لنجم الإمبراطورية الصينية. لا أحد يعرف مدى صحة هذه التقديرات، ولكن الطرف الروسي يستخدم كل الوسائل والأدوات الممكنة لإثبات صحة رؤيته ولو إعلاميًّا كما كان يحدث في السابق إبان الاتحاد السوفييتي. أما الواقع الراهن (هنا والآن) فيقول شيئًا معاكسًا تمامًا، انطلاقًا من الفارق الشاسع بين الأوزان الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والرقمية. ويبدو أن روسيا مقبلة على مرحلة معاداة العالم كله، بدايةً من إسرائيل وأكثر من ثلاثين دولةً أوروبيةً، والعديد من دول الشرق الأوسط. أما حسابات العلاقات الروسية مع الصين وإيران وتركيا فهي حسابات مُعقَّدة للغاية، ومليئة بالتناقضات، غير أن الفخ الأكثر إثارةً للمخاوف هو طبيعة العقلية القومية المتطرفة التي تمتلك أسلحة نووية وموادَّ خام، ورؤاها الضبابية و"الماضوية" وذاكرتها التاريخية المليئة بالمنحنيات وتصفية الحسابات. وربما تكون "عقدة قناة السويس" أو "عقدة توقيع اتفاقية كامب ديفيد" مثالَيْن مهمَّيْن لتوضيح ضبابية وتعقيد الرؤى القومية الروسية المتطرفة؛ إذ ظهرت عقدة قناة السويس في نهاية تسعينيات القرن العشرين مقابل مشروع ممر بحر الشمال الروسي. وظهرت تصريحات خطيرة ومباشرة على لسان الرئيس بوتين ووزير الخارجية سيرجي لافروف والعديد من مسئولي الحلقات الوسطى الآخرين في غاية العدوانية ضد قناة السويس، واعتبروا ممر الشمال الروسي مشروعًا قوميًّا روسيًّا بديلًا لهذه القناة على المديَيْن المتوسط والبعيد. وقياسًا على مثل هذه الرؤى، فإن روسيا تخلق حولها محيطًا من العداوات؛ ما يجعلها تتقوقع حول نفسها وتدافع عن جملة من القيم الخاصة بها نابعة من عقيدة عرقية-دينية أو أيديولوجية تحريفية تُخفِي وراءهما طموحات توسعية تصطدم بمصالح قوى أغنى وأقوى وأكثر منها تنظيمًا وتقدُّمًا ومنهجيةً.

حالة التسلح

- الأسلحة الغربية والشرقية في ضوء الحرب الروسية في أوكرانيا

الأسلحة الغربية والشرقية في ضوء الحرب الروسية في أوكرانيا

أنواع عديدة من الأسلحة النوعية، أو ذات الاستخدام غير التقليدي، ظهرت خلال المعارك الجارية حاليًا في أوكرانيا، وبعضها لم يكن له دور في هذه المعارك، لكن ظهرت أهميته سواء عبر تزايد احتمالات استخدامه قتاليًا من جانب هذا الطرف أو ذاك، أو تعاظم أهمية بعضها الآخر، خاصة المنظومات القتالية ذات الخصائص المتناسبة مع معادلات الردع الاستراتيجي. في هذا الإطار، برزت الصواريخ الباليستية كسلاح رئيسي تم استخدامه في الميدان الأوكراني، ناهيك عن تنفيذ عدة دول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، العديد من تجارب إطلاقها خلال الأشهر الأخيرة.

محمد منصور

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الصواريخ الباليستية

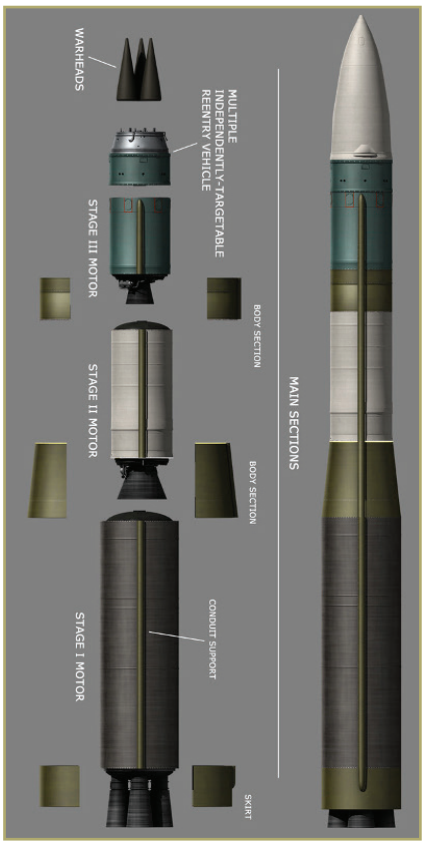

"LGM-30G Minuteman"

كان لافتًا قيام الولايات المتحدة الأمريكية، أوائل الشهر الماضي، بتنفيذ تجربة إطلاق للصاروخ الباليستي العابر للقارات "LGM-30G Minuteman"، تمت انطلاقًا من قاعدة "فاندنبيرغ" الجوية، في اتجاه جزر مارشال، وقطع الصاروخ خلال هذه التجربة مسافة تناهز سبعة آلاف كيلومتر. ويعد هذا الصاروخ النوع الوحيد في الترسانة الصاروخية الأمريكية العابرة للقارات، الذي يمكن إطلاقه من منصات أرضية وتحت أرضية، ويُعتبر الضلع الأول في "الثالوث" النووي الأمريكي، الذي يشمل صواريخ "ترايدنت" الباليستية التي يتم إطلاقها من على متن الغواصات، والقنابل النووية التكتيكية التي يتم إطلاقها من القاذفات الاستراتيجية.

دخل هذا النوع من الصواريخ العابرة للقارات إلى الخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية مطلع سبعينيات القرن الماضي، وهو مناظر للصاروخ الروسي "SS-29/Yars"، ويتزود بمحرك ثلاثي المراحل يعمل بالوقود الصلب، ويبلغ مداه الأقصى عشرة آلاف كيلومتر، ويستطيع التحليق على ارتفاعات شاهقة تتعدى ألف كيلومتر، وهو ما يُتيح له التحليق خارج المجال الجوي للأرض، بسرعة قصوى تبلغ ثلاثة وعشرين ضعف سرعة الصوت.

ويتزود هذا الصاروخ بشحنة قتالية تحتوي على ثلاثة رؤوس حربية، تمتلك القدرة على التحليق بشكل مستقل، والعودة إلى الغلاف الجوي للأرض، وإيصال الشحنات المتفجرة التي تحملها إلى أهدافها، وتشمل هذه الرؤوس متفجرات تقليدية، أو نووية، حيث يمكن تزويد هذه الشحنة بثلاث رؤوس حربية نووية من نوع "W78" أو "W87"، تناهز القدرة التدميرية لكل منها ما بين 300 و450 كيلو طن من المتفجرات التقليدية.

وتمتلك الولايات المتحدة نحو أربعمائة صاروخ من هذا النوع، تخدم ضمن ثلاثة أجنحة صاروخية، ويتم سنويًا إجراء ما يصل إلى أربعة تجارب إطلاق لهذا النوع، وهو ما يتوقع أن يستمر إلى أن يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من الصواريخ العابرة للقارات إلى الخدمة، أوائل العقد المقبل. هذه التجربة -وإن كانت مقررة منذ أبريل الماضي- إلا أن صداها كان أكبر من المتوقع، بالنظر إلى الموقف الحالي في أوكرانيا.

من جانبها، أجرت موسكو أيضًا خلال الأشهر الأخيرة، تجربة مهمة على صاروخ يُناظر الصاروخ الأمريكي، بل ويتفوق عليه في الخصائص الفنية، وهو الصاروخ العابر للقارات "SS-28/Sarmat"، الذي بدأ تطويره أوائل الألفية الحالية، ودخل إلى الخدمة عام 2021. يتراوح مداه الأقصى بين 10.000 و18.000 كيلومتر، ويتم إطلاقه حصرًا من صوامع تحت أرضية، ويتزود بمحرك ثلاثي المراحل يعمل بالوقود السائل، ويستطيع حمل حمولة تصل زنتها إلى 10 طن، سواء على شكل رؤوس حربية، أو على شكل مركبات انزلاقية أو ما يعرف بـ"مركبات إعادة الدخول".

نفذت موسكو التجربة الأولى لإطلاق هذا الصاروخ أواخر عام 2017، والثانية تمت في مارس 2018، أما الثالثة فتمت في أبريل الماضي، وتستهدف القوات الروسية تسليح نحو 20 فوجًا صاروخيًا بهذا النوع خلال السنوات القادمة. جدير بالذكر أن موسكو تطور خلال السنوات الأخيرة نوعًا جديدًا من أنواع المركبات الانزلاقية، القادرة على الانتقال لمسافات طويلة بعد إطلاقها من على متن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ويسمى هذا النوع "SS-19/Avangard"، ويستطيع نقل شحنة نووية تبلغ قدرتها 2 ميجا طن، بسرعة تصل إلى 20 ضعف سرعة الصوت، ومدى يصل إلى ستة آلاف كيلومتر.

الصواريخ البحرية

"R-360 Neptune"

شهد الميدان الأوكراني استخدام عدة أنواع من الصواريخ المضادة للقطع البحرية، منها الصاروخ الأوكراني "R-360 Neptune". بدأت كييف في تطوير هذا النوع من الصواريخ البحرية منذ عام 2015، اعتمادًا على تصميم الصاروخ السوفيتي "كي إتش35-"، وأجرت أول تجربة عملية عليها عام 2019، تبعتها تجربة ناجحة على الصاروخ المعتمد حاليًا لهذه المنظومة ويسمى "إر-360"، حيث أصاب هذا الصاروخ هدفه البحري خلال هذه التجربة على بعد 100 كيلومتر جنوب ميناء "أوديسا". وبالنسبة للمواصفات الفنية لهذا الصاروخ، فهو يتزود برأس حربي تزن 150 كلجم، ويصل مداه الأقصى إلى 280 كم، وسرعته تصل إلى نحو 900 كم في الساعة. ويستطيع التحليق على ارتفاعات منخفضة جدًا فوق سطح البحر، تصل إلى ثلاثة أمتار فقط. وتمكن صاروخان من هذا النوع، في أبريل الماضي، من إغراق واحدة من أهم القطع البحرية الروسية، وهو الطراد

"Harpoon"

"موسكوفا". في أواخر مايو 2022، أرسلت الدنمارك إلى أوكرانيا، مجموعة من صواريخ "Harpoon" الأمريكية المضادة للقطع البحرية، وبعد فترة وجيزة أعلنت كل من هولندا والولايات المتحدة عن خطوات مماثلة. تنتج شركة "بوينج" الأمريكية هذا النوع من الصواريخ منذ سبعينيات القرن الماضي، بنسخ متعددة منها ما يتم إطلاقه من الجو ومنها ما يتم إطلاقه من البحر. ويتراوح مدى هذه النسخ بين 124 و220 كيلومتر، وقد تم استخدام هذا النوع من الصواريخ في أوكرانيا عدة مرات منذ يونيو الماضي، وأعلنت كييف أنها استخدمته لإغراق زورق دورية تابع للبحرية الروسية، قرب جزيرة "الأفعى" في البحر الأسود.

الصواريخ الفرط صوتية

استخدمت موسكو في عملياتها في أوكرانيا أحد أحدث الأنظمة الصاروخية المتوفرة لديها، وهو صاروخ "كينجال" ذو القدرات النووية، الذي تتسلح به مقاتلات "ميج31-" الروسية الموجودة في منطقة "كالينجراد" بين بولندا وليتوانيا، وهو من فئة الصواريخ الباليستية ذات القدرات النووية، إذ يصل مداه إلى 2000 كيلومتر، وتصل سرعته القصوى إلى 10 أضعاف سرعة الصوت. يمكن تسليح هذا الصاروخ بنوعين من أنواع الرؤوس الحربية؛ الأول رأس حربي تقليدي تبلغ زنته نصف طن، والآخر رأس نووي تتراوح قدرته التدميرية بين 100 و500 كيلو طنّ. اللافت في هذا الصاروخ أنّه يمكن زيادة مداه إلى نحو 3000 كيلومتر، إذا ما تمّ إطلاقه عن متن القاذفات الاستراتيجية "تي يو22-". وحينها، يكون فعليًا أكبر صاروخ باليستي مطلق جوًا من حيث المدى على مستوى العالم.

دخل هذا النوع من الصواريخ في الخدمة بسلاح الجو الروسي على نطاق ضيق أواخر عام 2017، حين تم تسليح سرب مكون من عشر مقاتلات "ميج31-" بهذه الصواريخ، ضمن قوات المنطقة العسكرية الجنوبية، وتمت زيادة عدد الطائرات المسلحة بهذا النوع في مطارات أخرى تقع في نطاق المنطقة العسكرية الروسية الوسطى، لكن مؤخرًا، وعلى ضوء التوتر المتصاعد على الحدود الروسية مع أوكرانيا، تم الإعلان في يونيو الماضي أن مطارات المنطقة العسكرية الغربية سوف يتم تسليحها بهذا النوع من الصواريخ، ما سيوفر للقيادة العسكرية الروسية القدرة على تهديد كافة قواعد حلف الناتو الموجودة في أوروبا الشرقية. جدير بالذكر أن هذا الصاروخ تم استخدامه في معارك أوكرانيا ثلاث مرات حتى الآن، أولها كان في مارس الماضي، لتدمير مستودع ""إيفانو فرانكوفسك - 16" لتخزين الذخائر.

3M22 Zircon

اختبرت موسكو بالتزامن مع معارك أوكرانيا نوعًا آخر من أنواع الصواريخ الفرط صوتية، وهو الصاروخ المضاد للسفن "3M22 Zircon"، والتي بدأت موسكو الاختبارات التمهيدية عليها أوائل عام 2020، وتمكنت من قطع

مسافة تبلغ 450 كيلومترًا، في زمن قدره 4 دقائق ونصف الدقيقة فقط، وهو ما لا يُتيح للدفاعات المعادية سوى أجزاء من الثانية للتصدي لها، خاصة أن سرعة تحليق هذا النوع من الصواريخ تصل إلى 9 أضعاف سرعة الصوت، بجانب امتلاك هذا النوع القدرة على التحليق ضمن ارتفاعات شاهقة تصل إلى 29 كيلومتر.

ولا تتوفر معلومات كافية عن الرأس الحربي الخاص به، ولكنَّ التقديرات تشير إلى أنَّ زنته تتراوح بين 300 و400 كيلوجرام، وأنه قد يكون معتمدًا على تقنية "الطاقة الحركية"، إذ يتم استغلال السرعة الفائقة لهذا الصاروخ في تحويل كتلة معدنيّة صلبة متركّزة في مقدمة الصاروخ إلى مقذوف مدمر له القدرة على تدمير الهدف بشكل كامل ومماثل لما قد تتسبب به الرؤوس الحربية التقليدية، وهذه التقنية مستخدمة في بعض أنواع قذائف الدبابات.

في المجمل، تمت تجارب الإطلاق على هذا النوع من الصواريخ في بحر "بارنتس"، على متن الفرقاطة الجديدة "الأدميرال جورشكوف" من الفئة "22350"، حيث تم تزويد هذه الفرقاطة بخلايا إطلاق عمودية لإطلاق هذا النوع من الصواريخ، لتكون بذلك اول قطعة بحرية روسية تتسلح به، علمًا أنه تم الإعلان بعد انتهاء كافة الاختبارات على هذه الصواريخ في مايو الماضي، بإجراء آخر تجربة تم خلالها اصابة هدف في البحر المتوسط، على مسافة 1000 كيلومتر من منصة الإطلاق، عن خطط روسية لتسليح أحدث غواصة نووية روسية من الفئة "ياسن-أم" بهذا النوع من الصواريخ، على أن يتم تعميم هذا الصاروخ كتسليح رئيسي للفرقاطات والغواصات الروسية المستقبلية.

الطائرات الهجومية بدون طيار

استخدمت القوات الروسية الطائرة الهجومية بدون طيار "أوريون-أنوخودت"، التي تصنعها شركة "كرونشتادت" الروسية، وهي من فئة الطائرات بدون طيار متوسطة الارتفاع، حيث تستطيع التحليق على ارتفاعات تصل إلى 8 كيلومتر، بسرعة قصوى تصل إلى 200 كيلومتر في الساعة، ومدى يصل إلى 250 كيلومتر. من أهم مميزات هذه الطائرة امكانية تحميلها بذخائر قتالية موزعة على أربعة نقاط تحميل خارجية، بإجمالي وزن يصل إلى 200 كيلو جرام، تشمل القنابل الجوية "كاب230-" و"كاب500-"، بجانب أنواع أخرى من الذخائر الموجهة بالليزر أو حرة التوجيه.

طائرة "أوريون" كانت ضمن الطائرات بدون طيار التي اختبرتها موسكو في سوريا، حيث تمركزت لعدة سنوات في قاعدة "التيفور" الجوية السورية في محافظة حمص، ونفذت ما مجموعه 38 طلعة جوية، تتضمن تسع عشرة غارة جوية، وثماني عشرة رحلة استطلاعية. قبيل بدء المعارك في أوكرانيا، قامت وزارة الدفاع الروسية بتنفيذ عدة اختبارات لافتة على هذا النوع من الطائرات، ففي ديسمبر الماضي، أجرت الوزارة تجربة على هذا النوع في شبه جزيرة القرم، تم خلالها بنجاح إطلاق نسخة جوية من الصاروخ المضاد للدبابات "كورنيت" من على متن هذه الطائرة، نحو مروحية بدون طيار.

وهذه التجربة تم تطبيقها عمليًا خلال المعارك في أوكرانيا، بعد أن تم قصف عدة مواقع أوكرانية في إقليم الدونباس بهذا النوع من الصواريخ، مثل مقر قيادة كتيبة "إيدار" الواقع قرب مدينة "دونيتسك"، ويضاف إلى هذا تركيز هذا النوع على قصف مرابض المدفعية والمدفعية الصاروخية الأوكرانية.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

E-mail | info@ecss.com.eg

Website | ecss.com.eg

Social links | /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo